الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مركز جون جرهارت
للعطاء الاجتماعي
والمشاركة المدنية

العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء

العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس

العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء
العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس

مايو ٢٠١٣

المحتـــــوى

١. التعبئة الجماهيرية للعطاء الاجتماعي في مصر: رؤية جديدة (شيرين الطرابلسي، ماهي خلّاف، نائلة التاجي فاروقي)..... ١٢
١. ١. مقدمة..... ١٢
١. ١. ١ الحشد الجماعي وإعادة التفكير في العطاء الاجتماعي المصري..... ١٢
١. ١. ٢ المنهجية والتحديات..... ١٢
١. ٢. العطاء الاجتماعي المؤسسي، والبيئة التنظيمية، والتباس التعاريف..... ١٣
١. ٣. قفزة واسعة في نشاط المؤسسات الدينية : العطاء الاجتماعي للمواطنين، وحراك متعدد الأديان (Interfaith Movement)..... ١٤
١. ٣. ١ العطاء الاجتماعي المؤسسي، وتفاوت الاستجابات..... ١٦
١. ٣. ٢ الشباب، والعطاء الاجتماعي غير الرسمي، والصحوة المصرية..... ١٩
١. ٤. تمويل قطاع العطاء الاجتماعي والقيود المفروضة عليه..... ٢٢
١. ٤. ١ نماذج التمويل وقضية الاستدامة..... ٢٢
١. ٤. ٢ القيود على القطاع..... ٢٤
١. ٥. الخاتمة..... ٢٥

٢. مسح مبدئي للعطاء الاجتماعي في ليبيا في ظل التغيير(أحمد صلاح الدين، شيرين الطرابلسي)..... ٢٦
٢. ١. تمهيد..... ٢٦
٢. ٢. المبحث الأول: التطور السياسي في ليبيا الثورة..... ٢٦
٢. ٢. ١ ليبيا في عهد القذافي..... ٢٦
٢. ٢. ٢ المشهد السياسي في بداية عام ٢٠١١..... ٢٧
٢. ٢. ٣ التطور السياسي في ظل ثورة ١٧ فبراير..... ٢٧
٢. ٣. تنظيم العمل الأهلي والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والمجلس الوطني الانتقالي..... ٢٨
٢. ٤. العطاء الاجتماعي..... ٢٩
٢. ٤. ١ أولاً – وضع العطاء الاجتماعي قبل الثورة الليبية..... ٢٩
٢. ٤. ٢ ثانيًا – العطاء الاجتماعي في عهد القذافي..... ٢٩
٢. ٤. ٣ ثورة العطاء الاجتماعي..... ٣٠
٢. ٤. ٤ مراحل التطور المجتمعي في ليبيا..... ٣١
٢. ٥. مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني..... ٣٥
٢. ٥. ١ أولاً – العطاء الاجتماعي من داخل ليبيا..... ٣٦
٢. ٥. ٢ ثانيًا – العطاء الاجتماعي من خارج ليبيا..... ٣٦
٢. ٦. دور الشباب الليبي..... ٣٧
٢. ٦. ١ التضحية والمشاركة الشعبية..... ٣٨
٢. ٦. ٢ الثقة..... ٣٨
٢. ٦. ٣ القبلية المسيّسة..... ٣٨
٢. ٦. ٤ إرث القذافي وثقافة العزل..... ٣٩
٢. ٧. الخاتمة..... ٤٠

٣. العطاء الاجتماعي في ظل التغيير، مسح مبدئي للعطاء الاجتماعي في تونس(المنجي الزيدي)..... ٤٢
٣. ١. مقدمة البحث..... ٤٢
٣. ١. ١ الإنتاج العلمي حول العطاء الاجتماعي..... ٤٢
٣. ١. ٢ : التعاريف وتحديد المفاهيم..... ٤٣
٣. ٢. التحولات التاريخية للعطاء الاجتماعي في تونس..... ٤٤
٣. ٢. ١ : الأصول الدينية للعطاء الاجتماعي..... ٤٤
٣. ٢. ٢ :نشأة المؤسسات الخيرية وتطورها..... ٤٥
٣. ٣. البيئة القانونية والتنظيمية للعطاء الاجتماعي في تونس..... ٤٦
٣. ٣. ١: الإطار الهيكلي للعطاء الاجتماعي في تونس..... ٤٦
٣. ٣. ٢: الموارد المالية لهياكل العطاء الاجتماعي في تونس..... ٤٧
٣. ٣. ٣: هياكل العطاء الاجتماعي قبل الثورة..... ٤٩
٣. ٤. مشهد العطاء الاجتماعي في تونس بعد بن علي..... ٥٠
٣. ٤. ١: المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي..... ٥٠
٣. ٤. ٢ التطور العددي والتصنيف والتوزيع الجغرافي..... ٥١
٣. ٤. ٣ العطاء الاجتماعي في المرحلة الانتقالية..... ٥٣
٣. ٥. استنتاجات الدراسة..... ٥٤
٣. ٦. بعض العناصر الببليوغرافية..... ٥٧

المقدمة

العطاء في المرحلة الانتقالية، والتحولات في العطاء : العطاء الاجتماعي في تونس، ومصر، وليبيا خلال ٢٠١١ – ٢٠١٣

ساهمت فصول الربيع العربي العديدة في صياغة، وتغيير، وتعديل هذا التقرير، فقد بدأ إعداده في أواخر عام ٢٠١١ كاستعراض سريع لممارسات العطاء الاجتماعي في ثلاث دول عربية، ثم تم تعديله في ضوء التحولات السياسية التي بنيت عليها الكثير من الآمال، ثم أجريت عليه سلسلة من التغييرات المستمرة. ومع تطور الأحداث وجد أن ممارسات العطاء بأشكالها المختلفة إما اتسع نطاقها، أو انكمشت، أو توقفت مؤقتًا حسب مسار التطورات السياسية والميول الشعبية. وبعد إعداد عدة مسودات ، أدركنا أن الوقوف على الملامح الهامة لممارسات العطاء الاجتماعي التي أخذت في الظهور يتطلب منا بحثها من جديد في ظل سياق آخر، ونعني بذلك دراسة العطاء الاجتماعي في ظل الظروف المتغيرة وفي ظل الثورة. وفي هذا السياق فإن ممارسي العطاء الاجتماعي العظام –على عكس ما هو متوقع– ليسوا بالضرورة هم الذين يعدون سيناريو العطاء الاجتماعي، أو الذين يشكلون مشهد هذا العطاء في المنطقة. وبدلاً من ذلك – أيًا كان السيناريو الذي يحملونه في أذهانهم مستبعدًا لحد ما حاليًا– فإن هذا السيناريو تم إعداده ليتلاءم مع قصة أكبر لم تصل لنهايتها بعد. وتدور هذه القصة حول الحشد الحالي لملايين المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة، وكذلك حول المناخ الاجتماعي والسياسي الذي يشهد تغييرات سريعة، وحول التغييرات التنظيمية غير المرغوب فيها، والغموض والضبابية الذي يكتنف الوضع الاقتصادي، هذا إلى جانب القيود المفروضة، كل ذلك في ظل انعدام الرؤية الواضحة – أو الرؤى المتنافسة بصورة صارخة في المنطقة. وتنعكس هذه المقدمة على كل من عملية إعداد هذا التقرير، وعلى بعض محتوياته. ومازال الكثير من التحليل الوارد هنا صحيحًا، ولكن بعضًا منه أصبح جزءًا من ذاكرتنا الجماعية، حيث برزت عوامل جديدة لتغيير ذلك المشهد، وتغيير مدركاتنا وتصوراتنا. وحتى وقت وصول هذا التقرير للمطبعة، فإنه مما لا شك فيه سوف تبرز تحولات أخرى. ومازلنا نعتقد أنه من المفيد أن نحاول فهم المشهد الذي يتغير ويتطور حاليًا حتى ندرك بصورة أفضل ما سيصبح عليه الوضع مستقبلاً.

ويركز تحليل ممارسات العطاء وتعبئة الأموال على المؤسسات بصفة خاصة، مع التسليم بحقيقة أن العطاء الاجتماعي في جوهره هو من أجل الناس، «ورغبتهم في الارتقاء برفاهة الآخرين التي يُعبر عنها بصفة خاصة بالتبرعات السخية بالأموال من أجل المصلحة العامة»، كما ورد ذلك في قاموس اكسفورد. أو وفقًا للتعريف السائد في المجال نفسه : «العطاء الاجتماعي هو الموارد الخاصة التي يتم تعبئتها للصالح العام». ونظرًا لتغير حاجات الناس ودوافعهم للعطاء في تونس، ومصر، وليبيا – كرد فعل للتوهج الثوري المستمر– فقد تغير أيضًا تحليلنا لهذا الموضوع.

لقد راح العطاء الاجتماعي في سبات طويل خلال الفترات التي استمرت فيها نظم الحكم الفردي، واستقرت فيها تقاليد العطاء الخيري الفردي، وتعرض هذا المشهد– الذي اتسم بالجمود وعدم القدرة على التفاعل مع مجريات الأمور– إلى هزة أصابته من أساسه وذلك مع انطلاق موجه من الحشد الجماهيري في المنطقة. ومع هذا الحشد تم بالتالي حشد الموارد والأموال أيضًا، ومنذ ذلك الحين طرأ عدد من التغييرات في الشكل الذي يأخذه العطاء المقدم للمنفعة العامة؛ فقد تنامي العطاء الاجتماعي الفردي، وغير الرسمي، وغير المؤسسي تلقائيًا، بينما تقادمت الكثير من الأطر القانونية، وتعثرت بعض أوجه العطاء الاجتماعي المؤسسي. وعندما حدثت الصحوة العربية، كان تاريخ القيود التي فرضت على العطاء الاجتماعي في ظل النظم القديمة جاثمًا بكل ثقله عليه، وكانت الرقابة السياسية تعتبر جزءًا أصيلاً من الرقابة الذاتية. وبعد انطلاق الصحوة العربية أخذ العطاء الاجتماعي المؤسسي يناضل حتى يجاري وتيرة التغيير. وفي نفس الوقت ازدهر العطاء الاجتماعي غير الرسمي في ظل المناخ الذي ساد عقب الانتفاضة الشعبية الذي اتسم بهيمنة حالة من عدم التأكد، وبوجود الحشد الجماهيري.

بدأنا العمل في عام ٢٠١٢ مفترضين أن «الصحوة العربية هي أيضًا صحوة للعطاء الاجتماعي– ولكن بأسلوب أكثر فاعلية»، حيث ارتبطت الأنماط الجديدة للعطاء الاجتماعي بمشاركة المواطنين. وبالرغم من تحقق هذا الارتباط على أرض الواقع، وكان الكثير من المواطنين يبحثون عن سبل لتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاجتماعية المنشودة، إلا أن هذا الافتراض لم يصدق، فبوجه عام لم تحدث صحوة للعطاء الاجتماعي حيث تسربت ثروات ضخمة إلى خارج البلاد، وظهر عدد قليل من المؤسسات الرسمية الجديدة، وكان تكيف المؤسسات القائمة مع الظروف المتغيرة بطيئًا.

إن حالة التفاؤل التي سادت لدى الشعوب عندما سقطت النظم القديمة اتضح أنها كانت نتيجة لسوء التقدير، فقد شهدت المسارات المتأرجحة خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ نكسات وإحباطات، وأدرك من كانوا يتصورون أن الإصلاح المنفتح والديناميكي لمجتمعاتهم سيأتي سريعًا إنهم كانوا واهمون حيث إن الكثير من الآمال لم تتحقق، والوعود التي أُطلقت عام ٢٠١١ لم يتم الوفاء بها.

ولهذا، سوف نبحث في هذا التقرير كيف عكست التحولات في البيئة الاجتماعية والسياسية نفسها على عالم العطاء الاجتماعي خلال منتصف مرحلة التحول التي تسودها حالة من عدم التأكد والضبابية، وإلى أي مدى تطور كل من العطاء الاجتماعي المؤسسي وغير الرسمي ليواكبا الوتيرة التي تتصاعد بها حاجات وتوقعات الناس. ومع استمرار هذه التحولات في الدول الثلاث– سيتم بحث الفروق بينها في الفصل الخاص بكل دولة– فإن التقرير يشجع الأطراف الفاعلة في قطاع العطاء الاجتماعي على اتخاذ خطوات أكثر جسارة للانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العمل الفعلي. وبتحليل الفرص والمخاطر التي تشهدها اللحظة الراهنة يتبين ضرورة اتخاذ خطوات أوسع للتحول من نمط العطاء الاجتماعي الذي يمارس كرد فعل إلى تحقيق نهضة في هذا العطاء في إطار رؤية جديدة. وقد رأينا أن نبحث ماذا سيكون عليه المشهد الخاص بالعطاء الاجتماعي في عام ٢٠١٥.

عند مفترق الطرق بين الخاص والعام: «العطاء الاجتماعي وغموض التعاريف»

يتطلب التفكير بوضوح في العطاء الاجتماعي أن يعَرّف المقصود به على وجه التحديد حتى تتضح الحدود بين الدوافع، والوسائل، والأهداف التي تعتبر فعلاً من قبيل العطاء الاجتماعي، وتلك التي لا تعتبر كذلك. فأي تعريف دقيق يجب أن يأخذ في الاعتبار كيفية تطبيق مصطلح «العطاء الاجتماعي» في الواقع حيث لا يكفي وصف هذا العطاء فقط[١] ويعرف العطاء الاجتماعي بطرق مختلفة ليعكس كل من الدافع والممارسة في الدول الثلاث، وكان التعريف الأساسي الذي وجدناه ينصب حول فهم العطاء الاجتماعي على أنه تقديم الأموال للمؤسسات الخيرية، أو باعتباره شكل من الأشكال المختلفة للاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي (الموجَّه). وكلا النمطين يشكلان عنصرين ضروريين في المجتمعات العربية في مرحلة التنمية الحالية، حيث تتلاقي رغبة الأفراد في عمل الخير مع تقديم الموارد النقدية أو غيرها من أجل الصالح العام، وهو ما يعد قاسمًا مشتركًا بين الدول الثلاث.

ويعرّف Lester Salamon (١٩٩٢) العطاء الاجتماعي «بأنه قيام الأفراد بتخصيص الوقت وإعطاء الأشياء ذات القيمة (النقود، الأمن، الممتلكات) من أجل الأغراض العامة»(Cited in Sulek ٢٠١٠). وبذلك يكون اتجاه العطاء الاجتماعي داخليًا وخارجيًا، فهو من ناحية ينبع من استعداد داخلي لتحسين المجتمع، وفي نفس الوقت يربط الفرد أو المؤسسة بالمجال العام الذي يمكن أن يكون المجتمع المحلي، أو الوطن، أو خارج الحدود.

لقد اتبعت الصحوة العربية نمطًا مماثلاً، حيث كانت صحوة خاصة وعامة في نفس الوقت؛ فقد تم حشد المواطنين في المجتمع المحلي لكل منهم، وعلى المستوى الوطني، وفي الدول التي اندلعت فيها الثورات كما سيتبين في هذا التقرير. فعلى سبيل المثال قامت منظمة نداء الخير في ليبيا –التي أسسها أحد رجال الأعمال في بنغازي خلال عام ٢٠١١– بافتتاح مكاتبها في مصر وتونس للمساعدة في جلب المساعدات لليبيا، ولنشر أخبار الانتهاكات التي تحدث فيها.

تصميم وتنفيذ عملية مسح ممارسات العطاء الاجتماعي

حتى يمكن تجنب ما يكتنف تعريف العطاء الاجتماعي من لبس وغموض، قمنا باستخدام تعريف عملي محدد كان قد تم الاسترشاد به في الإصدارات الإقليمية السابقة وهو: «جمع الموارد الخاصة وتوزيعها – في إطار مؤسسي– بهدف بناء القدرات، وتوفير التمويل المستدام والخبرات من أجل المنفعة المجتمعية طويلة الأجل[٢]، وبذلك يُستبعد العطاء الفردي من تحليلنا، وإن كنا لا نستبعد الجهود غير الرسمية التي ظهرت من أجل التعبئة الجماعية للأصول (من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثلاً) حتى لو كانت غير مسجلة رسميًا. وقد تم التركيز على مبادرات الشباب نظرًا للدور الفريد الذي تلعبه هذه الأجيال في التغييرات السياسية الأخيرة التي جرت في هذه الدول. وقد قمنا هنا أيضًا ببحث مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية التي تخضع لمدى زمني محدد، وعلى الرغم من أن هذه المبادرات قد لا تصبح في النهاية مبادرات مؤسسية، إلا أنها تنامت بصورة هائلة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يستدعي توثيقها وتحليلها.

تم تحليل بيانات كل دولة على المستوى القومي، وقد اضطر المؤلفون إلى العمل في ظل ظروف اجتماعية وسياسية مضطربة وضبابية مما تسبب في إطالة عملية جمع البيانات، ومع هذا استثمر هؤلاء المؤلفون هذه الظروف لإثراء ما يقومون به من مسح لعالم العطاء الاجتماعي، وتم استخلاص الوقائع التي تجري على الأرض وتضمينها في التحليل «وإلى جانب الاطلاع على الأدبيات التي تناولت هذا المجال تم عقد سلسلة من المقابلات المتعمقة مع ممثلي المؤسسات، كما نظمت مجموعات النقاش المركزة مع قادة المجتمع المدني والنشطاء الشباب خلال الفترة بين أغسطس ٢٠١١ ومايو ٢٠١٢ (في مصر استمرت المقابلات حتى مطلع عام ٢٠١٣ نظرًا لكبر حجم القطاع الذي أخذت منه العينة). وقد تناولت المقابلات البيئة الاجتماعية والسياسية التي شكلت ممارسات العطاء الاجتماعي بالإضافة إلى التحولات الهيكلية الفعلية، وأشكال منظمات ومبادرات العطاء الاجتماعي التي برزت على السطح. وتم أيضًا في التحليل إبراز أمثلة توضح الاتجاهات التي تم تحديدها. وقد أدرجت الاعتبارات الأخلاقية وعامل الأمان في تصميم الدراسة لضمان أن تظل أسماء الشخصيات التي أدلت بالبيانات أو المعلومات في طي الكتمان، كما تم التخلص من التسجيلات الأصلية للمقابلات بمجرد الانتهاء من التحليل.

السبات الطويل: العطاء الاجتماعي الدعائي، والمشهد قبل الصحوة العربية

يكشف الاستعراض الموجز للفترة التي قادت إلى الصحوة العربية عن مشهد غير مرض للعطاء الاجتماعي كان يتحسس طريقه نحو التغيير والاندماج في ساحة العطاء العالمية. وفي ظل هذا المناخ ظهرت في بعض الدول نماذج واعدة للعطاء الاجتماعي المؤسسي الفعال، كما شهدت هذه الفترة ظهور كوادر من المهنيين والممارسين للعطاء الاجتماعي الذين كرسوا أنفسهم لتأسيس بنية تحتية للعطاء الاجتماعي الموجه في المنطقة، ويعتبر مولد «ملتقى المؤسسات العربية الداعمة» كمنظمة محترفة في عام ٢٠٠٧ مثالاً طيبًا لذلك.

لقد كانت ممارسات العطاء الاجتماعي تتأثر دائمًا بالبنية السياسية التي تعمل في ظلها، وكلما كانت النظم السياسية تفرض قيودًا صارمة كلما أصبح المجال أمام ازدهار العطاء الاجتماعي المؤسسي الموجه محدودًا بدرجة أكبر. ففي ظل حكم القذافي، وبورقيبة، وناصر في منتصف القرن العشرين تم تأميم مؤسسة الأوقاف العريقة التي يقوم عطاؤها على أساس ديني، ووضعت هذه المؤسسة تحت سيطرة الدولة، وكان هذا بداية لأزمة مستمرة لأن هذه السيطرة افتقدت إلى الثقة والحافز على الاستثمار، وكان من الضروري التقرب إلى مراكز السلطة حتى يمكن ممارسة العطاء الاجتماعي بحرية. وأدى هذا إلى التضحية – لحد ما– باستقلال قطاع العطاء الاجتماعي على مدى عدة عقود. وفي نفس الوقت بدأت بعض الحركات التي تستند إلى أيدولوجيات دينية – مثل حركة الإخوان المسلمين – في تقديم الخدمات الاجتماعية، والقيام بالأعمال الخيرية لمن حرموا من الخدمات العامة.

١ Miller 2006: 52))Cited in Sulek, Marty. "On the Modern Meening of Philanthropy" Nonprophet Voluntary Sector Quarterly 2010. Sage:2009. Link: http://nvs.sagepub.com/content/early/2009/o3/11/0899764009333052.full.pdf

٢ Ibrahim, Barbara and Dina Sherif. From Charity to Change: Trends in Arab Philanthropy. Cairo. American University in Cairo Press, 2008

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ظهرت حركة وليدة– إلى جانب الحركات التي لاقت نجاحًا في أوروبا وأمريكا الشمالية– دعت إلى إحياء العطاء الاجتماعي الخاص الموجه. وقد حظيت الدعوات التي نادت بوجود عطاء اجتماعي موجه، وتدعيم العطاء الاستثماري والمستدام بالتأييد من خلال قطاع الأعمال الصاعد، ولكن المناخ الذي كان يسوده الركود السياسي لم يشجع على التوسع بدرجة كبيرة في هذا العطاء، ووضعت قيود ضخمة على المؤسسات وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كل من مصر وتونس، وتم حظرها في ليبيا.

ويؤكد هذا الوضع تقرير Wings/TPI (٢٠١١)[٣] عن العطاء المؤسسي العالمي الموجه الذي غطى المنطقة العربية ، فوفقًا للتقرير كان العطاء الاجتماعي مدفوعًا لحد كبير بالنزعات الدينية والخيرية، وهناك أيضًا نماذج مؤسسية جديدة تسعى إلى توسيع نطاقها وتأثيرها، ومع هذا ظل قطاع العطاء الاجتماعي صغيرًا بالقياس إلى العطاء الفردي واسع الانتشار مثل الزكاة والعشور (التي يقتطعها المسلمون والمسيحيون من دخلهم الخاص)، والتي تقدم من خلال القنوات الدينية، وكانت معظم التحديات التي أشار إليها هذا التقرير تتعلق بالقيود التي تفرضها الحكومة مثل: السياسات المالية والضريبية، والمعوقات المتعلقة بالتسجيل والقواعد التنظيمية، أو التي لها علاقة بالتقاليد الدينية، وفي الدول الثلاث التي غطاها هذا التقرير خضع العطاء المؤسسي لسيطرة الدولة بنفس الطريقة التي سعت بها الدولة للسيطرة على المواطنين، وإن كانت هناك استثناءات قليلة. وقد كان العطاء الاجتماعي جزءًا من واجهة رمزية قصد منها عرض صورة تقدمية أمام العالم في الوقت الذي يتسع فيه نطاق الحكم السلطوي في الداخل.

في ليبيا، واكب ظهور سيف الإسلام القذافي إنشاء «مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية»، وهي مؤسسة تم تمويلها أساسًا من الدولة، ونشأ تحت مظلتها الكثير من منظمات المجتمع المدني الأخرى. وقد كان أثر المؤسسة في ليبيا ضعيفًا. ولكن من خلال العمل الخيري استطاع سيف الإسلام عام ٢٠٠٠ وضع ترتيبات صفقة لإطلاق سراح الرهائن الغربيين الذي احتجزتهم جماعة أبو سياف في الفلبين. وإلى جانب العمل الخيري أسس سيف الإسلام مجموعة التسع One Nine Group، وهي مجموعة شركات تعمل في مجال الاستثمار (Pargeter ٢٢٢)[٤]. وفي عام ٢٠٠٩، أسس سيف الإسلام منظمة حقوق الإنسان التي انبثقت عن مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية، وأطلق عليها اسم «التحالف العربي للديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان»، وتعني هذه المنظمة « برصد انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط». وفي الاجتماع الأول لهذه المنظمة الذي عقد في طرابلس تم تدشينها، كما أعلن سيف الإسلام رئيسًا لها[٥] .ويتضح من ذلك أن العطاء الاجتماعي في ليبيا كان ذا طابع سياسي. ومع هذا فتحت الفترة التي شهدت الثورة المجال أمام حدوث تحولات كبرى على هذه الجبهة، وإحياء العطاء الاجتماعي الذي يقوده المواطن.

وفي تونس، يروي لاربي صاديقي كيف وضع العمل الخيري في قبضة الدولة تحت حكم بن علي، رغم أن هذا العمل الخيري كان بمثابة مجال يتيح إمكانيات كبيرة لنمو المنظمات غير الحكومية. ولم يضيّع النظام أي فرصة لتقديم الرعاية الاجتماعية، وهو بذلك استوعب دروس الماضي – من الداخل والخارج – حيث أدرك أن فشل الدولة في هذا الميدان يفتح المجال ليس فقط أمام الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها القواعد الشعبية التي يقودها الإسلاميون، ولكن أيضًا أمام جميع أنواع الأنشطة الأخرى خارج الدولة (Sadiki ٢٠٠٢)[٦].

وعلى أي حال، فإنه بالإضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه العطاء الاجتماعي الدعائي (كما في ليبيا) شاهد المجتمع المدني التونسي قبل الانتفاضة توسعًا في العطاء الاجتماعي الذي اتسم بالتركيز على الثقافة والفن أكثر من تركيزه على الحقوق أو التنمية، وهو عطاء حافظ على الوضع القائم وإن كانت هناك متابعة دقيقة له. وفي هذا التقرير يبرز الزيدي كيف أن عدد منظمات التنمية لم يتجاوز ١١٪ من إجمالي عدد الجمعيات التي كانت موجودة في ٢٠١٠–٢٠١١. وكانت السيدة الأولى ليلى بن علي– التي رأست أيضًا منظمة المرأة العربية– تدير عددًا من هذه الجمعيات، وأسست جمعية بسمة لتشجيع توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين). وقد تأسست هذه الجمعية بغرض «مساندة جهود الدولة الرامية إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بالمساهمة في تعزيز فرص التوظف لهم». وقد زادت سيطرة الدولة أكثر مع إنشاء «الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي»، وهو منفذ الدولة للتحكم في العمل المجتمعي والتنموي في تونس.

وفي مصر، فإنه وفقًا للمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني[٧] ، يتبين أنه على الرغم من أن قانون المنظمات غير الحكومية «يعد من بين أكثر القوانين صرامة في العالم، إلا أن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لا يعد قانونًا مقيدًا بقدر ما هو يتضمن أحكامًا تخضع لتفسيرات تقديرية». فالقانون يعطي لقوات الأمن التي تقف وراء واجهة وزارة التضامن الاجتماعي سلطات تقديرية ضخمة.

ولكن على الرغم من ذلك يظل المجتمع المدني المصري « أكبر مجتمع في العالم النامي كله، وأكثره نشاطًا وفاعلية «. ويعزي هذا إلى أن هذه السلطة بكل ثقلها كانت تمارس فقط على المنظمات والأفراد الذين يتجاوزون الخطوط الحمراء للحكومة عند ضغطهم لتحقيق الإصلاح الاجتماعي والتحرر السياسي». وقد كانت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تتجنب عن عمد تجاوز الخطوط الحمراء المعروفة بالابتعاد عن العمل السياسي، وبذلك استطاعت الهروب من التدخل الحكومي السافر. ولهذه الأسباب كان على منظمات حقوق الإنسان – التي تنصب مهمتها على الدعوة والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعتبر بذلك ذات طابع سياسي واضح– أن تعتمد كليّة تقريبًا على التمويل الخارجي. ولذلك كان التمويل الداخلي في مصر موجهًا في المقام الأول للمنظمات التنموية، والثقافية، والخيرية وبذلك هربت من رقابة الحكومة وتجنبت مواجهة النظام.

---

٣ Johnson, Paula. Global Institutional philanthropy: A Preliminary Status Report."2011. Complete report is available http://c.ymcdn.com/sites/www.wingsweb.org/resource/resmgr/files/institutional_phil_part_ ove.pdf

٤ Pargeter, Alison. "Libya: Reforming the Impossible?" Review of African Political Economy 33 (2006): pp. 219-235. web

٥ لمزيد من المعلومات عن سيف الإسلام، والتحالف العربي للديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان أنظر:
http://www.globalsecurity.org/military/world/libya/saif-qadhafi.htm

٦ Sadiki, Larbi. "Bin Ali" s Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means." British Journal of Middle Eastern Studies 29. 2002: pp. 57-78

٧ يتاح المزيد من التفاصيل عن قانون المجتمع المدني المصري على موقع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني.

يعتبر العطاء الاجتماعي الخاص في مصر بالغ الأهمية حيث قدر حجمه بمليار دولار سنويًا عام ٢٠٠٥ (أكثر من ٥ مليارات جنيه). ومع هذا لا يوجه معظمه عبر المؤسسات، فمازالت الصدقات التي يقوم بتوزيعها الأفراد بأنفسهم هي الأكثر شيوعًا، وهي في نفس الوقت يصعب قياسها من حيث أثرها وفاعليتها في التصدي للمشاكل التنموية الأساسية.

وفيما يتعلق بالعطاء المحلي، تشير منى عطية إلى أن المنظمات ذات التوجهات الدينية حققت نموًا سريعًا يفوق ما حققته المنظمات ذات التوجهات العلمانية. ومع هذا تتلقى هذه المنظمات الأخيرة دعمًا قويًا من هيئات المعونات الدولية. ويعتبر الانتعاش في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني جانبًا من انتعاش الاهتمام الشعبي الديني والالتزام بالعمل الاجتماعي. ومن الممكن ملاحظة هذا الانتعاش في كل من المجتمع المسلم والمسيحي في مصر[٨]، (٤٧) وعقب تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة في مصر، كان النمو السكاني يفوق كثيرًا الخدمات الاجتماعية التي إما انكمشت أو توقفت. وقد اتجه العطاء الاجتماعي الخاص الذي ركز على الخدمات الاجتماعية الأساسية نحو المجتمعات الفقيرة التي انسحبت الدولة من رعايتها أما لعدم قدرتها أو لغرقها في الفساد. وقد تنامت منظمات المجتمع المدني المحلية نتيجة هذا الوضع، وإن تفاوتت من حيث نطاقها وفاعليتها[٩].

لقد شهد عهد مبارك الذي استمر ثلاثين عامًا عددًا من التحولات في عالم العطاء الاجتماعي مع تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات، وظهور مجموعة من المنظمات التي تدعو إلى المزيد من العطاء الموجه. ويجري بالفعل وضع أشكال جديدة من هذا العطاء، وهي خليط من المؤسسات المانحة، والمؤسسات الخيرية الدينية التي تعمل على نطاق كبير، والمؤسسات المجتمعية، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات التابعة للشركات، ومؤسسات عطاء المجازفة[١٠]، وقد بدأ رواد الأعمال الأثرياء في تدعيم عطائهم بإنشاء منظمات يطلق عليها اسم مؤسسات. وتعتبر مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية مثالاً على ذلك. وقد أنشئت هذه المؤسسة عام ٢٠٠١. وكما أشارت عطية «تعتبر هذه أول مؤسسة مانحة في مصر» (٤٧). وتدعم هذه المؤسسة التنمية الاجتماعية من خلال خلق الوظائف، وتقديم مبادرات تتضمن التدريب والتعليم، والائتمان متناهي الصغر. كما تعد جمعية الأورمان التي أسست عام ١٩٩٣، مثالاً للجمعيات الخيرية الدينية، وقد توسعت هذه الجمعية سريعًا حتى بلغ عدد فروعها المحلية ١٦ فرعًا في ١٦ محافظة، كما تعمل في ١٥ ألف مشروع[١١] (٤٧).

ومن الجمعيات الأخرى التي شهدت توسعًا في ممارسات العطاء الاجتماعي بين الفئات العمرية جمعية رسالة التي أسسها ويديرها الشباب، وأصبح لها ٦٠ فرعًا في شتى أنحاء مصر. وفي عام ٢٠١٢ ضمت الجمعية أكثر من ١٠٠ ألف شاب متطوع.

الطريق إلى الصحوة: من المساعدات الإنسانية إلى العطاء الاجتماعي الموجه

شهد عام ٢٠١١ لحظة فارقة في المنطقة العربية كانت نتاج جهود متعددة ومنظمة تتطلع إلى تحقيق تغيير سياسي في منطقة كان ينظر إليها من قبل على أنها أكثر مناطق العالم ركودًا ومقاومة للتغيير. لقد استمر الإعداد لهذه اللحظة على مدى عدة عقود من الزمان، ويجب النظر إليها على أنها لحظة لم يتم جني ثمارها المرجوة بعد، فمازال التوهج الثوري مستمرًا في عام ٢٠١٣، ومازالت المعاناة التي أعطت الصحوة العربية قوة دافعة مستمرة أيضًا.

في الأوقات التي تشهد قلاقل واضطرابات –تتمثل في الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، والعنف في الشارع– تبدو الحاجة إلى تعبئة الموارد من الداخل والخارج حتى يمكن الاستجابة للحاجات المتصاعدة على أرض الواقع، من طعام، وأدوية، ولمواجهة الفقر المتزايد بسبب تعثر الاقتصاد. وقد استجاب العطاء الاجتماعي – بشكل غير منظم لحد كبير، لجهود المواطنين من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية. وعقب رحيل النظم السلطوية تغيرت الحاجات، وتحولت ممارسات العطاء نحو إعادة بناء المجتمعات وحياة الناس التي تعرضت للأضرار. ونظرًا لأن الصراعات السياسية أصبحت أكثر تعقيدًا، فإن العطاء الاجتماعي أصبح أحد المجالات التي تُظهر فيها القوى السياسية نفسها وتسعى لأن يكون لها الأسبقية. ويعتبر النزاع حول قانون المجتمع المدني، وما يتعلق فيه بالتمويل الأجنبي في مصر وتونس مثالين تم مناقشتهما في هذا التقرير. وعلى الرغم من أن كل دولة انتهجت مسارًا مختلفًا خاصًا بها في محاولتها لدمج عملية حشد المواطنين في مؤسسات أكثر تنظيمًا، فقد تبين في هذا التقرير أن هناك بعض النماذج الوطنية التي تحمل سمات مشتركة بين هذه الدول.

فهناك اتجاهات عامة يمكن رؤيتها في الدول الثلاث: ففي ليبيا، مع انعدام البنية التحتية للعطاء الاجتماعي الذي يمارس في ظل إطار مؤسسي في ظل النظام القديم، يتم حاليًا إقامة مجتمع مدني من العدم تقريبًا، وهو ما يقود إلى وجود عدد من التحديات والفرص أمام وضع نموذج جديد. وفي تونس، تم التحول من التركيز على الجمعيات الثقافية إلى التركيز أكثر على الجمعيات التنموية، إلى جانب بذل جهود للتوسع في المجتمع المدني الموجود حاليًا والبناء عليه. وفي مصر، كانت العملية أكثر تعقيدًا نظرًا لاتساع نطاق المجتمع المدني هناك وتاريخه الطويل، ومع هذا ظهرت مبادرات جديدة، كما أن إعادة هيكلة المجتمع المدني يدور حوله جدل واسع بشأن دور الدين، والدستور، ووضع مشروع قانون للمجتمع المدني يسمح بمشاركة المواطنين، ويحرر جهود العطاء الاجتماعي من القيود السابقة. ويعد التركيز على إصلاح البيئة التنظيمية، ووضع قانون للمجتمع المدني يحافظ على روح الصحوة العربية من أبرز الملامح المشتركة بين هذه الدول. وبالنسبة لمشروع قانون المنظمات غير الحكومية الجديد في مصر، فهو يضع المجتمع المدني تحت سيطرة الدولة بدرجة أكبر، كما يضع قيودًا صارمة على التمويل الأجنبي، وهو ما يمكن أن يكون له عواقب خطيرة على مستقبل قطاع العطاء الاجتماعي[١٢].

---

٨ Ibrahim, Barbara and Dina Sherif. From Charity to Social Change: Trends in Arab Philanthropy. Cairo. American University in Cairo Press, 2008

٩ المرجع السابق.

١٠ المرجع السابق.

١١ http://www.sawirisfoundation.org/sawiris/index.php?option=com_content&view=frontpage&Itemid=1&1ang=en

١٢ يتاح المزيد من المعلومات على الموقع :

http://www.icn.org/research/monitor/egypt.html

ومن الملامح المشتركة الأخرى ذلك الدور المحوري الذي لعبه الشباب كأحد الأطراف الرئيسية في إحداث التغيير. وقد تكون الديناميات مختلفة في كل موقع، ولكن الهدف العام المشترك هو وضع رؤية لمجتمع مدني مستقل.

وفي ليبيا تطورت الأشكال الجديدة لحشد المواطنين التي لاقت حماسًا قويًا – بما في ذلك عودة عدد كبير من الليبيين الذين يعيشون في الخارج – إلى أشكال أكثر تنظيمًا. فعلى سبيل المثال، خلال الثورة وما بعدها مباشرة، تم إنشاء أكثر من ٢٥٠ منظمة جديدة في النصف الشرقي من الدولة، وزاد هذا الرقم بعد عام من الثورة. وفي دولة يبلغ تعدادها ٦ مليون نسمة يعيشون على مساحة واسعة من الأرض يعتبر هذا العدد كبيرًا، ويشير إلى أهمية المنظمات المدنية لمستقبل ليبيا الديمقراطية. في بداية الأمر كان التركيز الأساسي لهذه المنظمات على المساعدات الإنسانية لتوفير الطعام والمأوى والمعونات الطبية خلال الحرب ضد قوات القذافي وبعدها مباشرة. وتسعى هذه المجموعة من المنظمات حاليًا لتحويل تركيزها، وبحث السبل التي تمكنها من أن يكون لها حضور دائم أكثر. ويلعب الإعلام دورًا هامًا في جمع الأموال بالإضافة للتوعية نظرًا لأن محطات الراديو يمكن إنشاؤها بسهولة كما أنها الوسيلة الأكثر انتشارًا بصفة خاصة. وفي الشرق قد يكون هناك محطات راديو عديدة في مناطق يعيش فيها عدد صغير من السكان يصل إلى ١٠٠٠ نسمة.

وفي تونس، انتعش العطاء الاجتماعي غير الرسمي خلال الثورة، «وظهر هذا في الطفرة الكبيرة في أنشطة التكافل الاجتماعي أثناء انهيار الأمن في شوارع الدولة. وقد تم تشكيل لجان شعبية لحماية الأحياء المجاورة، وتزامن هذا مع حملات جمع التبرعات والأغذية». وقد انبثق عن هذا التكامل الذي استهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية أثناء الثورة إنشاء نحو ١٠٤٤ جمعية جديدة خلال الفترة من يناير وحتى نهاية سبتمبر ٢٠١١. وكما ذكر الزيدي يعتبر هذا رقمًا قياسيًا إذا ما قورن بعدد الجمعيات التي كانت تسجل سنويًا خلال العشرين عامًا الماضية، حيث لم يتجاوز عدد هذه الجمعيات ٢٢٠ جمعية سنويًا. وقد تراجع هذا المعدل بصورة كبيرة إلى ٨٢ جمعية عام ٢٠١٢ مقابل ١٤٨ جمعية عام ٢٠٠٩. وإلى جانب هذه الطفرة الملحوظة في التوسع في المجتمع المدني كان هناك تحول في التركيز. ويمكن تقسيم الجمعيات الجديدة كما يلي: ٤٥٣ جمعية ثقافية وفنية، ١٨٢ جمعية خيرية واجتماعية، ١٢٩ جمعية تنموية، ١٤٤ جمعية لقضايا الدعوة والمواطنة، ٦٣ جمعية تعاونية، ٥٨ جمعية رياضية، ١٥ جمعية نسائية. ويرى الزيدي أن هذا التحول هو استجابة للاحتياجات الاقتصادية المتصاعدة، واستمرار لحشد المواطنين الذي تكشف أثناء الثورة. ويعتبر موقع هذه الجمعيات هامًا أيضًا. ففي ظل حكم بن علي، كانت معظم الجمعيات تقع في تونس العاصمة، ولكن الآن تزايد عدد الجمعيات الجديدة المقامة في المناطق المحرومة وهي « المناطق التي شكلت القاعدة التي انطلقت منها الثورة التونسية خاصة منطقة الغرب الأوسط الذي يضم سيدي بوزيد، والغرب الشمالي، والغرب الجنوبي».

في مصر حيث يوجد بها مجتمع مدني متنوع كان يمارس نشاطه منذ زمن بعيد، يتواجد العطاء الشخصي غير الرسمي على نطاق واسع جنبًا إلى جنب مع العطاء الاجتماعي الرسمي المؤسسي. وخلال الثمانية عشر يومًا العصيبة من الثورة وما بعدها كانت هناك تعبئة ضخمة للموارد من جانب المواطنين – سواء من داخل الدولة أو خارجها، ففي يوم واحد فقط نجحت إحدى المؤسسات التي تم مقابلتها في جمع أكثر من ١٠٠ ألف جنيه من المصريين المقيمين في الخارج لتلبية الاحتياجات المطلوبة في ميدان التحرير. كما قامت مجموعات من الأطباء بإنشاء مستشفيات مؤقتة، وتطوعوا بخدماتهم لمعالجة الجرحى. وقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورًا هامًا مثلما حدث في ليبيا وتونس. ويعتبر موقع @TahrirSupplies مثالاً لتطبيقات Twitter حيث ساعد ليس فقط في جمع التبرعات ولكن أيضًا في تقديم معلومات بشأن المستلزمات الطبية المطلوبة، وعن توقيتات وأماكن توفر هذه المستلزمات.

وقد أصبح التركيز على البيئة التنظيمية، وضمان وجود مجتمع مدني يتمتع بالاستقلال يحتل الصدارة وبؤرة الاهتمام. وقد برز هذا التركيز في فبراير ٢٠١٢ مع القبض على موظفي بعض المنظمات غير الحكومية المصرية والدولية التي تعمل في القاهرة، والتي كانت تنفذ برامج تدريبية تتعلق بالانتخابات وغيرها من برامج تعزيز الديمقراطية. وقد كان هناك ١٤ مصريًا من بين ٤٣ شخصًا تم إحالتهم للمحاكمة أمام محاكمة الجنايات كجزء من التحريات حول تمويل وتسجيل المنظمات غير الحكومية، هذا بالإضافة إلى مواطنين آخرين من الولايات المتحدة، وألمانيا، وصربيا ذكر أنهم موظفون في خمس منظمات هي: المعهد الديمقراطي القومي بالولايات المتحدة، والمعهد الجمهوري الدولي، والمركز الدولي للصحافيين، ومنظمة فريدم هاوس، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية. وقد أشعل هذا الوضع جدلاً وطنيًا حادًا حول قانون المجتمع المدني المصري الذي يقضي بأن تُسجل المنظمات غير الحكومية لدى وزارة التضامن الاجتماعي، وأن تحصل على إذن قبل تلقي تمويل أجنبي.

ومازالت المعركة مستمرة حتى إرسال هذا التقرير إلى المطبعة من أجل وضع قانون تقدمي للمجتمع المدني. وقد ثبت من قراءة المسودة الأخيرة للقانون أنه نكسة خطيرة للرؤية التي تتطلع إلى إقامة مجتمع مدني مستقل. ووفقًا للمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، فإنه عقب التصديق على الدستور الجديد في مصر في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢، حصل مجلس الشورى (المجلس الأعلى للبرلمان) – لأول مرة – على الحق في وضع مشروعات القوانين» في حالة حل مجلس النواب، أو المجلس الأدنى للبرلمان (مادة ١٣١). واستغلالاً للميزة التي كفلتها السلطة الجديدة، قام مجلس الشورى بإعداد مشروع قانون حول حرية التجمع وإنشاء الجمعيات. وقد تعرض مشروع القانون هذا لانتقادات شديدة من المراقبين الدوليين والمحليين، وقد وعد الرئيس مرسي بعدم الموافقة على أي من هذه التشريعات إلا بعد إجراء انتخابات مجلس الشعب. وإذا تم موافقة مجلس الشورى على قوانين جديدة تؤثر على حرية التجمع، و/أو حرية تكوين جمعيات فإنه يجب أن تعرض على مجلس النواب (المجلس الأدنى) لدراسته بمجرد انعقاد المجلس (مادة ١٣١). وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى ولو لم يقم مجلس الشورى بإصدار هذه القوانين، فإنه يبدو من الواضح أن سيتم الموافقة على قانون المنظمات غير الحكومية، وعلى قانون جديد يحكم حق التجمع في عام ٢٠١٣.

يتضمن هذا القانون نصوصًا سوف تقيد بشدة القدرة على جمع الأموال محليًا أو على تلقي تمويل من الخارج، كما ستجعل توزيع الأموال حقًا مطلقًا للجنة الوزارية المشتركة والخدمات الأمنية. ولا يبدو أن الاحتجاجات القوية من جانب المنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية كان لها تأثير على نية الحكومة– التي تهيمن عليها جماعة الإخوان المسلمين– في إصدار هذا القانون.

الأهمية البالغة للعدالة الاجتماعية

كانت الدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي القاسم المشترك بين موجات الحشد الفعال للمواطنين. ويبدو أن نجاح أو فشل المرحلة الانتقالية العربية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى تحقق هذه الآمال من عدمه. ففي اليمن، ومصر، وليبيا، وتونس احتشدت احتجاجات الشارع حول الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك حول مفهوم الكرامة، والعيش، والحرية. وقد كان الاعتقاد بانعدام العدالة الاجتماعية هو العامل الأساسي الذي أشعل هذه الانتفاضات ومازال يشعلها، ومع ذلك مازال اتخاذ خطوات نحو تحقيق العدالة الأساسية صعبًا. والعدالة الاجتماعية – كمفهوم– لها صدى خاص في المنطقة، حيث يسود تصور بأن مجموعة صغيرة من المقربين من الأسر الحاكمة تجني وحدها ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بينما يتعرض الأفراد العاديون لوحشية الشرطة وتعسف أجهزة العدالة[١٣]. وتشير الأدبيات والوثائق الخاصة بمعظم المراحل الانتقالية إلى أن هناك ارتباطًا مباشرًا بين تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والتقدم المحرز في تطبيق الديمقراطية. ومع هذا لا يبدو هذا الارتباط واضحًا في الخطاب العام في فصول الربيع العربي. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن قضية العدالة الاجتماعية مازالت هي الموضوع الأساسي في الاحتجاجات الأخيرة التي شبت في القاهرة إلا أنه نادرًا ما كان يشار إلى الديمقراطية. ويبدو أن الخطاب العام حول العدالة الاجتماعية يركز أكثر على عدد معين من الحقوق مثل الكرامة الشخصية، وحرية التعبير، والشفافية على المستوى الرسمي، والمساواة أمام القانون.

إن التعقيد الذي يتسم به مصطلح العدالة الاجتماعية يفضي إلى التعقيد على مستوى الممارسة خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعطاء الاجتماعي. والعطاء الاجتماعي في مجال العدالة الاجتماعية في العالم العربي يمكن التطرق إليه على مستويَيْن: المستوى المؤسسي، والمستوى غير الرسمي. وقد شهدت الصحوة العربية إعادة هيكلة وطفرة في العطاء الاجتماعي غير الرسمي، وغير المؤسسي، واستجابة للاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية. وبالنسبة للعطاء المؤسسي في دولة مثل مصر فإنه كان أكثر ميلاً للحفاظ على برامجه التي كانت موجوده قبل الصحوة العربية أو للتوقف مؤقتًا أثناء إعادة تقييم الواقع الجديد. وقد كانت المنظمات الأجنبية تواقة لمساندة عملية التحول الديمقراطي الوليدة من خلال برامج بناء القدرات، والدعوة، ورفع الوعي. وقد أخطأت هذه المنظمات قراءة الرغبة العارمة لبعض المنظمات غير الحكومية المحلية في هذا النوع من المساندة، والافتقار إلى سياسة حكومية متماسكة تعطي الضوء الأخضر للعمل بحرية في الدولة قبل الانتخابات المبكرة في مصر. ولذلك أحيلت المؤسسات المحلية التي تلقت وأدارت أموال من الجهات المانحة الدولية للمحاكمة في قضية كانت محل خلاف شديد، وفي نفس الوقت أثارت شعور عام بكراهية الأجانب والخوف منهم، وأدرك الكثير من المواطنين وصانعو السياسات أن الأهداف الديمقراطية – مثل حرية وعدالة الانتخابات– تحتل الأولوية على الأرض عن المطالب المتصاعدة لتحقيق العدالة الاجتماعية. هذه الواقعة المؤسفة أدت إلى نكسة في الفهم العام لدور رأس المال المقدم في إطار العطاء الاجتماعي خلال المراحل الانتقالية، كما كان لها آثار غير مواتية على قطاع المجتمع المدني الذي يعمل في كافة الميادين والأماكن في مصر. وفي ليبيا لم يكن هناك رفض مماثل للمساعدات الدولية.

وفي تونس، رغم أن هناك جدلاً عامًا صحيًا، فإنه لا يتم تجريم وجود هيئات المساعدات الدولية التي تشجع التحولات الديمقراطية. ومع وضع قضية العدالة الاجتماعية في بؤرة الاهتمام، أطلقت الصحوة العربية طاقات جديدة لممارسات العطاء الاجتماعي المحلية. وبدءًا من اللجان الشعبية لحماية المنشئات والافراد ووصولاً إلى الاستخدام المبدع لمواقع التواصل الاجتماعي في جمع الأموال كانت موجات مشاركة المواطنين وراء توهج العطاء الاجتماعي. وبعبارة أخرى استجاب العطاء الاجتماعي في مجال العدالة الاجتماعية للطاقات التي فجرها حشد الناس وأعمالهم، كما تم هيكلته باستخدام أدوات مثل الإنترنت، وصناديق التكافل المجتمعي، والمستشفيات المتنقلة وغير ذلك. وبظهور أوطان جديدة ولدت من جديد أصبح العطاء الاجتماعي هو مرادف لمشاركة المواطنين – انطلاقًا من هذه النماذج الجديدة التي تطورت في هيكلها ومضمونها.

لقد وضعت الصحوة العربية العلاقة بين الحركات الاجتماعية وتعبئة الموارد في الصدارة، حيث تأثرت بشدة تعبئة الأموال لقضايا العدالة الاجتماعية من خلال حشد المواطنين من الطبقات الدنيا إلى الأعلى، وليس من طبقة الأثرياء إلى الطبقات الأدنى. ومن ناحية الشكل، اتبع العطاء الاجتماعي الهياكل غير الرسمية التي تطورت لتلبية الحاجات الإنسانية للحماية، وإعادة التأهيل، والمساعدات القانونية، والدفاع عن حقوق العمال. وقد استمر العطاء المبدع والمبتكر في الازدهار في الميدان غير الرسمي على الرغم من أننا لاحظنا تراجعًا في حجم مبادرات المواطنين الجديدة، بمقارنة حجمها في نهاية عام ٢٠١١ بحجمها في مطلع عام ٢٠١٣، وربما ارتبط ذلك بزيادة الترتيبات السياسية حول الانتخابات وعملية صياغة الدستور في كل دولة.

الطريق للأمام: هل من الممكن حدوث نهضة في العطاء الاجتماعي؟

كما يوضح العرض الموجز للتحولات في ممارسات العطاء الاجتماعي، برز عدد من الاتجاهات على ساحة العطاء الاجتماعي المحلي. ونظرًا للطبيعة غير الرسمية للكثير من المبادرات، وللصعوبات الكامنة في البيئة القانونية للمنظمات المدنية، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الاتجاهات سوف تسفر في المستقبل عن قطاع أكثر تنظيمًا واستدامة. وفيما يلي بعض الأفكار حول التدخلات التي يمكن أن تساعد في جعل هذا التحول ممكنًا.

تقديم أفكار رائدة، ووضع استراتيجيات قائمة على الدلائل العلمية

تحتاج المنطقة إلى وضع تعاريف ومصطلحات عامة نابعة من السياق المحلي، وهناك مجموعات عديدة تعمل كوسيط لتشبيك المؤسسات والممارسين للعطاء الاجتماعي مع منظمات المجتمع المدني، ويمكنها أن تشكل أساس هذه العملية. ويمكن للتعريفات العامة أن تهيئ الظروف لإجراء مناقشات هامة حول رؤية طويلة الأجل لقطاع العطاء الاجتماعي. ويمكن لكل من مركز جيرهارت في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وملتقى المؤسسات العربية الداعمة، ومركز ساند للاستشارات التنموية والعطاء الاجتماعي في العالم العربي بعمان أن يشتركوا معًا في إقامة منبر يقدم

١٣ استفاد هذا القسم من المناقشات التي أجريت مع الباحثين الشباب الذين شاركوا في دراسة مشتركة بين مركز جيرهارت والمجلس البريطاني لرصد تصورات الشباب حول التغييرات الاجتماعية والسياسية في ليبيا، وتونس، ومصر خلال الفترة (2013-2012)، وكان من المزمع أن تصدر الدراسة في مايو 2013.

أفكارًا رائدة لتشجيع العطاء الاجتماعي الموجه والمستدام يستند على ثقافة وطموحات المنطقة، ويشارك بفاعلية في العطاء الاجتماعي العالمي الصاعد أيضًا. لقد حان الوقت لتجديد الفكر الخاص بالعطاء الاجتماعي في داخل القطاع الخاص وفي المؤسسات الغربية أيضًا.
وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من تبادل الممارسات الناجحة القائمة على الأدلة العلمية. ويعتبر الوصول إلى تعريفات منبثقة من المنطقة هو الخطوة الأولى التي تسمح بظهور نماذج جديدة تتواءم بدرجة أفضل مع السياق العربي المتغير.

إيجاد وسطاء في المجال الثقافي (cultural brokers)، واستعراض المشهد – عطاء اجتماعي واع لتحقيق العدالة الاجتماعية.

لكل بلد عربي خصوصية تاريخية وجغرافية يجب أخذها في الاعتبار عند البدء في إقامة البنية التحتية للعطاء الاجتماعي. كما أن هناك حاجة للاستعانة بوسطاء في المجال الثقافي (cultural broker) وهم أشخاص على دراية بالمجتمعات المحلية، والمشهد على المستوى القومي، ويمكنهم أن يلعبوا دورًا في التوسط لدى الجهات المانحة –سواء محليًا أو عبر الحدود– للتأكد من أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين العطاء الاجتماعي وحاجات وتطلعات المستفيدين والشركاء المحتملين على أرض الواقع.

الدعوة المتعلقة بدعم السياسات (policy advocacy) والتنظيم الذاتي

تفتقد المنطقة العربية حاليًا إلى آليات– بخلاف الأجهزة الحكومية وأجهزة الأمن– لتنظيم ممارسات العطاء الاجتماعي. لقد بدأنا نرى ظهور إئتلافات غير رسمية تقوم بالضغط من أجل خلق بيئة مشجعة للعمل المدني والعطاء الاجتماعي. ويعكف حاليًا كل من ملتقي المؤسسات العربية الداعمة، وساند، ومركز جيرهارت، والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، على إعداد ورقة سياسة موجزة، وقانون نموذجي عن المؤسسات والوقفيات ليكون بمثابة الأساس الذي تبني عليه الجهود الإقليمية التي تبذل لتحسين التشريعات والإشراف على قطاع العطاء الاجتماعي. وبدون تغيير السياسات سوف يتراجع النمو في أنشطة العطاء الاجتماعي الموجه. وبالنسبة للمجتمع المدني، فإن الغياب الحالي لمعايير التنظيم الذاتي هو عامل أساسي كثيرًا ما يذكر عندما تفرط الدولة في التدخل في شؤون المجتمع المدني، وفي فرض قيود عليه. وإذا أمكن تطبيق قواعد السلوك، والتدابير التي تكفل الشفافية على نطاق واسع في هذا القطاع، فإن هذا سوف يشكل عنصرًا مهمًا لضمان توفر الثقة والاستقلال في المستقبل.

الدعوة الفعالة، وإقامة المنابر، والتشبيك

هناك إمكانية كبيرة للتعاون ووضع برامج مشتركة بين الديمقراطيات الثلاث الناشئة التي غطاها هذا التقرير. ويمكن أن يتحول دعم المواطنين عبر الحدود – الذي يتدفق من أجل النضال في سبيل التحرر– إلى تبادل الخبرات، والابتكار، والدعم المؤسسي لتنمية القدرات، وتحقيق قدر أعظم من الاستدامة، كما يمكن أن تصبح الجامعات مركزًا لهذه العملية من خلال تبادل الأقران، وتقييم ونشر الأفكار. وتعتبر شبكة "معًا، تحالف الجامعات العربية نحو المشاركة المدنية» شبكة آخذه في النمو تُكرس لتحقيق المزيد من الجامعات الناشطة مجتمعيًا التي تقدم التعليم الخدمي المجتمعي والبحوث بالاشتراك مع مجتمعاتهم مثالاً آخر للمنبر الذي يجعل هذا ممكنًا. ويقوم مركز جيرهارت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة باستضافة «المؤتمر السنوي للتكافل» عن العطاء الاجتماعي العربي والمشاركة المدنية. ويعتبر المؤتمر محاولة أخرى لإقامة منبر لتبادل المعارف والبرامج المبتكرة. وسعيًا للانطلاق للأمام يمكن أيضًا إنشاء خطوط تواصل قوية مع الأطراف المعنية الأساسية بالقطاع الخاص، والشركات متعددة الجنسيات، والحركات الاجتماعية، ومجتمعات المواطنين المقيمين بالخارج.

في ضوء ما تقدم يعد هذا التقرير لمحة سريعة عن الاتجاهات البازغة التي يتمثل أهم ما أسفرت عنه في أن كل من التلقائية وابتكارات المواطنين، والعلاقات غير التقليدية لها أعظم الأثر على قطاع العطاء الاجتماعي في أعقاب التغييرات السياسية الثورية. ويبقى أمامنا سؤال لم يتم الإجابة عليه وهو هل يمكن أن توضع هذه الخطوات في إطار مؤسسي ملائم حتى يمكن أن تستمر وتنمو؟ إننا نراهن على أن الإجابة على هذا السؤال ستكون

بنعم، وهو ما يقتضي دعوة كافة العاملين في مجالات التنمية والمشاركة المدنية للعمل معًا من أجل المستقبل.

التعبئة الجماهيرية للعطاء الاجتماعي في مصر: رؤية جديدة

١. مقدمة

١.١ الحشد الجماعي وإعادة التفكير في العطاء الاجتماعي المصري

يعد العطاء الاجتماعي في مصر نشاطًا امتدت جذوره بعمق في الماضي، وتردد صدى الكثير من التجارب والابتلاءات التي شهدها التاريخ المصري على عالم هذا القطاع، كما ارتبط تطوره ارتباطًا وثيقًا بالظروف السياسية التي شهدتها هذه الأزمنة، ولعل فيما شهده نشاط الأوقاف من ازدهار وانحسار الكثير من الدلائل على هذه الحقيقة [١٤]؛ فقد ازدهر العطاء الاجتماعي في أوقات التحرر السياسي وتراجع في ظل النظم الديكتاتورية. ففي عام ١٩٥٢ مثلاً تغيرت التشريعات الخاصة بالأوقاف، وأنشطة الاتحادات، والنقابات المهنية، والجمعيات الأهلية حتى تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها الكاملة على هذا القطاع، وقد أسفر هذا عن فرض قيود صارمة على دور الأوقاف كمؤسسة تختص بمبادرات العطاء الاجتماعي، إلى جانب توقف أنشطتها. وعلى الرغم من هذا استمر العطاء الاجتماعي بشكليه المؤسسي وغير المؤسسي، كما سيتبين فيما بعد في هذه الدراسة. وقد شهد الارتباط بين السياسة والعطاء الاجتماعي صدامًا في بعض الأوقات، وتوافقًا في أوقات أخرى، سواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ، وهو ما أدى إلى عرقلة تقدم هذا القطاع بصورة تتسم بالحيوية، ومع هذا يمكن القول أن القطاع حقق نموًا ملحوظًا خلال نصف القرن الماضي.

لقد غيرت ثورة الخامس والعشرين من يناير المشهد السياسي، وأتاحت بذلك فرصة أمكن من خلالها إعادة هيكلة القطاع، وإعادة النظر في وجوده وكيانه، حيث انتقل دوره من الأطراف إلى المركز، وبانتقاله إلى المركز تغيرت النُهُج التي يتبعها القطاع من النهج التقليدية إلى نُهج جديدة ومبتكرة ينفذهاالمواطن. وتاريخيًا، كان العطاء الاجتماعي في مصر يمكن فهمه في إطار ثلاثة نماذج واضحة: العطاء الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد، العطاء الاجتماعي ذو السمة الدينية الذي ينبثق من أحكام الدين الإسلامي (الزكاة، الوقف...الخ)، ومن مبادئ الدين المسيحي (العشور)، وأخيرًا برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي وضعتها شركات القطاع الخاص الكبرى المحلية والدولية. وفي ضوء الموجات الحديثة لتوعية وتعبئة المواطنين، تناولت هذه الدراسة هذا الموضوع على نطاق أوسع إدراكًا بأن الأشكال الجديدة للعطاء الاجتماعي أصبحت حاليًا تشكل جزءًا لا يتجزأ من نماذج التضامن المدني والاجتماعي. ولقد حتمت الثورة إعادة النظر في مضمون هذا العطاء، وإحداث نقلة نوعية كبيرة فيه ليتحول هذا المضمون من مجرد عطاء خيري وتعبئة للموارد فقط إلى ما يمكن أن نطلق عليه العطاء الاجتماعي الفعال، الذي أصبح جزءًا عميق الجذور في العمل الجماعي للمواطنين، وأصبحت الخطوط الفاصلة بين ممارسات العطاء الاجتماعي وبين المشاركة الفاعلة activism غير واضحة، وأصبح لمفهوم إعادة هيكلة العطاء الاجتماعي لغة ومصطلحات خاصة في دولة تمر بمرحلة تشهد تغيرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية كثيرة. ولهذا بينما تركز هذه الدراسة أساسًا على التطورات التي طرأت على العطاء الاجتماعي الذي يُمارس في إطار مؤسسي، فإن هناك اهتمامًا أيضًا بالمشروعات الأهلية (civic) والمبادرات غير الرسمية للعطاء الاجتماعي التي برزت على الساحة خاصة المبادرات التي بدأها الشباب.[١٥]

١.٢ المنهجية والتحديات

تتمثل المنهجية التي حددها المؤلفون في: البحث المكتبي الموسع في الإصدارات والتقارير المحلية والدولية مع التركيز على الناشطين، والشباب، وتعبئة الموارد، إلى جانب البحث الميداني الذي تضمن استخدام أسلوبين لجمع البيانات: أسلوب جمع البيانات شبه المنظم semi – structured وعقد مقابلات مع المسؤولين الأساسيين. وقد غطت الدراسة القضايا التنظيمية للمؤسسات القائمة، وفي كلا المنهجين تم وضع أسئلة لقياس الآراء التي تستند على إدراك المبحوثين لفكرة العطاء الاجتماعي كما هو مرتبط بالمجتمع المصري.

بدأت المقابلات الشخصية في نهاية عام ٢٠١١، وتم جمع البيانات النهائية في ربيع عام ٢٠١٢، وقد واجهت الدراسة صعوبات لم تكن متوقعة حيث كان الكثير من المبحوثين إما مشغولين بالأحداث غير المستقرة من محاكمات مطولة للنظام السابق، واحتجاجات عنيفة في معظم الأحيان، أو أنهم كانوا يترددون في الإدلاء بأي معلومات عن المبادرات التي يرونها حيث كانت مازالت في طور التأسيس.

وبينما كان العطاء الاجتماعي للأفراد، والعطاء الرسمي وغير الرسمي آخذ في التوسع من خلال سبل جدية ومبتكرة كان العطاء الاجتماعي المؤسسي يبدو قاصرًا. ولهذا من المهم أن يؤخذ في الحسبان أن هذه الدراسة عرضت لمحات عن هذا القطاع تمت في فترة زمنية خاصة تجري مصر خلالها تحولات مجتمعية عميقة.

---

١٤ أنظر
khafagy, Riham and Abdallah Erfan. « Reviving Waqf in Egypt.» Cairo: John D. Gerhart Center for philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo, 2013. Link : http://www.aucegypt.edu/research/gerhart/rprogram/Documents/Waqf.pdf.

٢ يعرف الشباب هنا بالأفراد من سن ١٨ – ٣٥ سنة.

تركز الدراسة أساسًا على المبادرات الموجودة في المراكز الحضرية الكبرى التي أمكن للمؤلفين الوصول إليها، وحيث أنه ليس هناك ما يدعو لأخذ عينة ممثلة لهذه المبادرات على المستوى القومي، فقد عمدنا إلى إجراء معاينة لمختلف أنواع المبادرات التي تتم حاليًا في المناطق الحضرية بمصر والتي غالبًا ما تشير إلى الاتجاهات المجتمعية الكبرى.

٢. العطاء الاجتماعي المؤسسي، والبيئة التنظيمية، والتباس التعاريف

فيما يتعلق بالعطاء الاجتماعي المؤسسي، تم التركيز على المنظمات التي تمنح إعانات، وليس تلك التي تركز فقط على تنفيذ مشروعاتها. وقد شكل تصنيف هذه المنظمات تحديًا؛ فالتصنيف المنهجي الأساسي هو ذلك الذي ورد في تقرير WINGS/TPI عن العطاء الاجتماعي المؤسسي العالمي ٢٠١١،[١٦] كمحاولة للبناء على المعارف الموجودة ولتسهيل المقارنة. ويتضمن هذا التصنيف ٦ مجموعات واسعة للعمل المؤسسي: المؤسسات المستقلة، والمؤسسات التابعة للشركات corporate foundations، والمؤسسات المجتمعية،و المؤسسات التى تقوم بالوصاية على الوقف الخيرى والمؤسسات المرتبطة بجهات حكومية، ومؤسسات جمع التبرعات متعددة الأغراض. وبالنسبة لحالة مصر، نجد هذا التصنيفات فضفاضة بحيث يمكن أن ينطبق أي منها على مختلف المؤسسات الموجودة على الساحة، كما أن هناك التباسًا في التعاريف مما يسفر عن جدل واسع النطاق حول التعريف والتصنيف داخل القطاع، ليس في مصر فحسب ولكن أيضًا في المنطقة العربية. ولهذا يمكن تصنيف بعض منظمات العطاء الاجتماعي تحت أكثر من تصنيف من التصنيفات التي أشار إليها WINGS، كما سيتبين في الدراسة، بالإضافة إلى أن بعض المنظمات لا ينطبق عليها أي من هذه التصنيفات، وعلى سبيل المثال توقف نشاط بعض المؤسسات المرتبطة بجهات حكومية حيث تم حل الكثير من المنظمات التي ارتبطت بالنظام القديم، أو اختفت إلى أن تصبح الأمور على الساحة السياسية أكثر وضوحًا، ومثال ذلك جمعية جيل المستقبل السابقة التي كان يرأسها جمال مبارك ابن رئيس الجمهورية السابق.

من المهم للغاية استعراض التغيرات التي طرأت على البيئة التنظيمية. ويمكن أن تُفَسر الفجوة القائمة بين قانون الجمعيات الأهلية في مصر، والهياكل الحالية للمجتمع المدني الموجودة على الأرض هذا اللبس في المصطلحات والتصنيفات. فوفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٧،[١٧] يوجد في مصر ٢٤ ألف جمعية، ومؤسسة، وشركة غير هادفة للربح، واتحاد. وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي كجهة تنظيمية لهذه الجمعيات، والمؤسسات، والاتحادات، بينما تقوم وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بهذا الدور بالنسبة للشركات غير الهادفة للربح. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، بلغت إيرادات ١٥,١٥٠جمعية ١,٩٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٦، بينما بلغت نفقاتها نحو ١,٤٧١ مليار جنيه.[١٨] ويقدر حجم العمالة في الجمعيات التي تضمنتها العينة بنحو ١٠٠,٧٦١ موظفًا. ومن بين هذه الجمعيات نسبة غير معروفة تقوم بتقديم منح، وجمعيات أخرى تتلقى منحًا، والكثير منها تجمع بين تقديم منح وتنفيذ برامج. وهناك منظمات مجتمع مدني أخرى يتم تسجيلها كمكاتب قانونية، أو كشركات قطاع خاص لكي تتجنب تدخل الحكومة، وهذه المنظمات تستفيد من مزايا كثيرة من بينها التمتع بحرية ابتكار سبل مبتكرة ومرنة لجمع التبرعات والقدرة على سرعة الاستجابة. وسوف يؤدي مشروع القانون الذي يتم دراسته حاليًا إلى سد الطريق أمام هذا النوع من التسجيل، وسيجرم محاولات الالتفاف حول القواعد التي تضعها وزارة التضامن الاجتماعي.

من هنا يتبين أن هناك فجوة بين الشكل الذي تسجل على أساسه المنظمة، وطبيعة عمل هذه المنظمة الفعلي. فغالبًا ما يكون التسجيل مسألة تتعلق بالملاءمة وليست بالنشاط الفعلي. فمثلاً زاد بدرجة سريعة عدد المؤسسات المسجلة في مصر خلال العقد الماضي. ومع هذا لا يشير ذلك إلى عدد المؤسسات التي تعمل بالفعل.[١٩] والتسجيل كمؤسسة قد يكون أيسر من التسجيل كجمعية أهلية حيث أن مجلس إدارة المؤسسة يضم عددًا أقل من الأعضاء، وليست هناك متطلبات بشأن العضوية في المؤسسة، ولا يشترط عقد اجتماعات سنوية للأعضاء للتصديق على أنشطتها واعتماد قيادتها. ولهذا يمكن أن نقدر عدد المؤسسات الفعلية التي تدير أصولاً هامة يعاد تخصيصها من خلال التبرعات بنحو ١٥٠ مؤسسة تقريبًا، على الرغم من أنه من المستحيل التحقق من هذا الرقم نظرًا لأنه لا يتم نشر التقارير السنوية التي تعرض على الحكومة.

وهناك أيضًا فجوة أخرى بين أحكام القانون وإنفاذه. فوفقًا إلى المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدنى، تخضع الجمعيات الأهلية في مصر لأحكام قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ التي أصدرتها وزارة

---

١٦ WINGS andTPI.»Global Institutional Philanthropy: A Preliminary Status Report.»2011
http://c.ymcdn.com/sites/www.wingsweb.org/resource/resmgr/files/institutional phil part ove.pdf

١٧ لمزيد من المعلومات عن قانون الجمعيات الأهلية في مصر رجاء الرجوع إلى المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدنى على الموقع التالي:
http://www.icnl.org/research/monitor/egypt.html

١٨ البيانات من المسح الذي أجراه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٧.

١٩ وفقًا لمركز المؤسسات (Foundation Center)، تعرف مؤسسة العطاء الاجتماعى بأنها جهة غير حكومية تنشأ كمؤسسة غير هادفة للربح، أو وقفية خيرية، ويكون غرضها الأساسي تقديم تبرعات لمنظمات غير مرتبطة بها، أو لمؤسسات أو أفراد لأغراض علمية، أو تعليمية، أو ثقافية، أو دينية، وغيرها من الأغراض الخيرية. وهذا التعريف الواسع يتضمن نوعين من المؤسسات : المؤسسات الخاصة، والمؤسسات الخيرية العامة التي تمنح إعانات، ويتاح المزيد من المعلومات على الموقع :
http://www.grantspace.org/Tools/knowledge-base/funding-Resources/Foundation/What-is-a-foundation

التأمينات والشؤون الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي حاليًا)، وعلى الرغم من أن قانون الجمعيات الأهلية "يعتبر من أكثر القوانين صرامة في العالم إلا أنه ليس مقيدًا بقدر ما هو يتضمن أحكامًا تخضع لتفسيرات تقديرية". وعلى الرغم من السلطات التي منحها القانون لوزارة التضامن الاجتماعي، ففي الواقع استخدمت هذه السلطات فقط ضد المنظمات والأفراد الذين يتجاوزون الخط الأحمر للحكومة عندما يطالبون بالإصلاح الاجتماعي والتحرر السياسي. وقد نجحت معظم المؤسسات في أن تهرب من رقابة أمن الدولة بالابتعاد عن العمل السياسي، على الرغم من أن البيروقراطية والإجراءات المطولة تقيد قدرتها على جمع أموال إضافية أو على مشاركة جهات دولية.

وعلى الرغم من أن المنظمات التي تعتبر ملتزمة سياسيًا (من وجهة نظر الحكومة) politically correct سُمح لها بالعمل السياسي، فإن تأثير منظمات المجتمع المدني على مستوى السياسة ظل محدودًا، وهذا عرقل قدرتها على استمرار تأثيرها على أرض الواقع، وعلى توسيع نطاق نفوذها. ووفقًا لتقرير مؤشر المجتمع المدني عن مصر عام ٢٠٠٦ الذي يصدره CIVICUS (التحالف الدولي لمنظمات المجتمع المدني) فإن التاريخ الطويل لتمركز السلطات في قبضة الدولة، وتقييد الحريات السياسية كان يعني أن منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة تخضع لمحظورات شديدة لا تشجع على عمل مدني حر، وقد انعكس هذا على مستوى الاستقلال الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني، وعلى الأدوار التي كان يمكن أن تلعبها، وعلى نطاق تأثيرها الذي تأمل في ممارسته على صانعي السياسات والقرار.

كان للبيئة القانونية والتنظيمية المُقَيدَة آثار سلبية، خاصة على المنظمات العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والتحول الديموقراطي. ونتيجة هذه القيود — التي ازدادت سوءًا خلال الثلاثين سنة من سريان قانون الطوارئ — تم اختراق الكثير من اتحادات العمال والنقابات الرسمية، وتزوير الانتخابات، وحظر تشكيل جماعات ضغط سياسية مستقلة أو منظمات تجارية، ولم يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بأي دور في مراجعة موازنات الحكومة، ولم يكن لها مكان على مائدة المفاوضات الخاصة بالقروض أو شروط البرامج، مثل برامج معهد التمويل الدولي Institute of International Finance كما كان الوصول للمعلومات يخضع تمامًا لسيطرة الحكومة، مما جعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني أن تحصل على بيانات عن نفقات الحكومة وأنشطتها، أو أن تقوم بتقييمها أو إعداد تقارير عنها.[٢٠]

في فترة ما بعد مبارك، بذلت عدة محاولات لوضع مشروع قانون جديد للجمعيات الأهلية، وقدمت منظمات المجتمع المدني عددًا من مشروعات القانون المقترحة للوصول إلى قانون يضمن استقلاليتها، ويعكس بأفضل صورة الهياكل الموجودة، وأفضل الممارسات الدولية. وفي أكتوبر ٢٠٠٢ أعدت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع القانون، ووفقًا للمركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح سوف يخفف هذا المشروع من بعض القيود على الجمعيات الأهلية، ولكن سيضع المزيد من القيود على التمويل الأجنبي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، أُدخلت تعديلات جديدة على هذا المشروع أثارت قلق العاملين في هذا المجال. وتبعًا لمعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) Cairo Institute for Human Right Studies ، "يعتبر القانون المقترح قمعي، ويحاول تأميم المجتمع المدني ويحوله لجهاز حكومي"، حيث "أنه يُقصر أنشطة المجتمع المدني على جهود التنمية، والرعاية الاجتماعية فقط، ويعتبر جماعات حقوق الإنسان، والمنظمات المعنية بالتوعية بالقانون والدستور "أحزابًا سياسية".[٢١]

٣. قفزة واسعة في نشاط المؤسسات الدينية : العطاء الاجتماعي للمواطنين، وحراك متعدد الأديان (Interfaith Movement)

كانت المساعدات المقدمة من المؤسسات الدينية هي دائمًا محور عالم العطاء الاجتماعي في مصر، وبدءًا من عام ٢٠١١، شهدت هذه المساعدات قفزة واسعة. وعلى الرغم من أنه من الصعب تقدير حجم القفزة في كمية هذه المساعدات، حيث لا يتوفر بيانات عنها، لكن يبدو أن هذا حقيقي استنادًا إلى تجدد الدور المحوري للمساجد والكنائس في تلبية احتياجات المجتمع، وتقديم المساعدات الإنسانية لمعظم المواطنين خلال أوقات الشدائد الاقتصادية، ولعل العودة بنا إلى الفترة السابقة على الثورة تعطينا الكثير من المعلومات في هذا الشأن. ويؤكد المسح الذي أجرته مروة الدالي عام ٢٠٠٦ في مركز خدمات التنمية (Center for Development Services CDS)، [٢٢]ملاءمة مساعدات المؤسسات الدينية للمجتمع المصري حيث تبين أن الدافع وراء المساعدات الإنسانية لنحو ٤٥,٨٪ من المبحوثين كان للالتزام بالفروض الدينية، ويلي ذلك لدى ٤٥,٥٪ من المبحوثين أن ذلك يعد وسيلة ليكونوا أكثر قربًا من الله. وقد كشف نفس المسح عن أن ٦٢٪ من المبحوثين قدموا نوعًا ما من المساهمات للأعمال الخيرية (بخلاف تبرعات المساجد والكنائس)، بينما لم يقدم ٣٨٪ أي مساهمات. وقد كانت التبرعات النقدية هي الشكل الأساسي للمساعدات الخيرية، بينما ظهر التطوع كأصغر

٢٠ أنظر

Yaroslav Trofimov , «Egypt Opposes U.S.›s Democracy Funding», Wall Street Journal, June 14, 2011
http://online.wsi.com/article/sb10001424052702304665904576383123301579668.html

٢١ أنظر

Draft NGOs bill «more repressive» than Mubarak era law: CIHRS,»Ahram online, Feb 7, 2013
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/64268/Egypt/politics-/Draft-NGO-bill-more-repressive-than-Mubarak-era-l.aspx

٢٢ أنظر

El Daly, Marwa. Philanthropy in Egypt: A Comprehensive study on local philanthropy in Egypt and potentials of Directing Giving and Volunteering towards Development. Cairo: Center for Development Services, 2006

شكل للمساهمات. ويجدر الإشارة إلى أن من المحتمل أن تكون الإحصائيات الخاصة بالتطوع أقل من قيمتها الحقيقية، حيث قد يجد المبحوثون صعوبة في تقدير الأشكال غير الرسمية للتطوع مثل العناية بأحد أفراد الأسرة من المسنين، أو مساعدة أحد الجيران.

وعلى الرغم من أن المساجد والكنائس كانت تشارك دائمًا في تعبئة الموارد، وتقديم المساعدات، إلا أنه أثناء وبعد الأيام العصيبة التي شهدتها الثورة أُطلق لدورها العنان، واقترن هذا بظهور حراك متعدد الأديان، وبوقوف المصريين معًا كتفًا بكتف— بصرف النظر عن الانتماء الديني لكل منهم— من أجل إسقاط الحكم السلطوي، وبناء مصر التي يتمتع فيها كل المواطنين بحقوق متساوية. وبوصول الإخوان المسلمين للسلطة واجهت هذه الحركة تحديات، وتشهد حاليًا معركة يدور فيها جدل حول تعريف المواطنة الكاملة في الدستور، ودور الدين في مصر الجديدة. ولم تتحدد بعد نتائج هذا الجدل.

إن استعراض الأيام العصيبة للثورة، وما تبعها من وقفات احتجاجية يقدم مثلاً لنوع الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدينية في مجال العطاء الاجتماعي الذي يقوده المواطن، فقد كان كل من مسجد القائد إبراهيم في الإسكندرية، وعمر مكرم في القاهرة، ومسجد الشهيد في السويس مركزًا للمساعدات الإنسانية عندما اندلعت الاشتباكات في المناطق المحيطة بهذه المساجد. كما تم إقامة مستشفيات متنقلة shift– hospitals داخل هذه المساجد لتقديم مساعدات للجرحى من المتظاهرين. وعندما اشتدت الحاجة للمساعدات ازدادت تعبئة الموارد لهذه المساجد. وقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي، والبلاغات الشفوية الوسيلة الرئيسية للإبلاغ عن الحاجة للمال، أو الأدوية، أو الطعام. وقد تدفق على مسجد عمر مكرم أموال كثيرة لدرجة أنه اقترح إعادة تخصيصها لمناطق أخرى.

وفي تقرير حديث (أبريل ٢٠١٢) للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات حول دور الدين في الثورة،[٢٣] يصف المؤلف كيف كانت "المساجد المصرية — كما هو الحال في سوريا، واليمن من قبل — أماكن لتنظيم وحشد" الجموع الساخطة والغاضبة" وكذلك أماكن للتجمع والاحتجاج" ضد النظام. وحتى يمكن حشد "الجموع الصامتة" كانت تستغل صلاة الجمعة لتحفيز الناس للذهاب للميادين والأحياء في كافة أنحاء مصر. وحيث تجمع المئات، وأحيانًا الآلاف، لأداء صلاة الجمعة، فقد ولد نوع فريد من التضامن كان يمتد إلى ما بعد الصلاة حتى يظل التوهج الثوري مستمرًا.

لقد كان الدور المحوري والقوي للمساجد نابعًا من سياقها التاريخي الذي ربط الماضي بالحاضر. فقد سُمِيَ جامع عمر مكرم بهذا الاسم نسبة إلى السيد عمر مكرم، الزعيم الوطني المصري (١٧٥٠–١٨٢٢) الذي حارب ضد الفرنسيين، والذي ساعد— مع علماء آخرين من الأزهر– على تولي محمد على الحكم عام ١٨٠٥. وسُمِيَ مسجد القائد إبراهيم بهذا الاسم نسبة إلى إبراهيم باشا ابن محمد علي، وبُنى هذا الجامع في عام ١٩٤٨ احتفالاً بمرور مائة سنة على وفاته. ولذلك تشهد جدران كلا الجامعيْن تاريخًا من حركات التغيير والمقاومة. وقد أتاحت الثورة الفرصة لإحياء دور هذه المساجد.

وكما أشعلت صلوات الجمع روح التضامن الثوري، كذلك فعلت ترانيم الكنيسة القبطية، ففي شبرا حيث يشكل الأقباط معظم سكانها (إبراهيم ٢٠٠٣)، لعبت كل من كنيسة مريم العذراء، والملاك ميخائيل أدوارًا هامة في مساعدة الأسر التي تضررت ماليًا من الثورة. وقد كانت كلتا الكنيستين مسؤولتين عن كل من مناطق الخلفاوي، وحي المماليك، وعزبة النخل. وكان معظم القائمين بالأنشطة المرتبطة بالعطاء الاجتماعي من المتطوعين الذين يطبقون مفهوم العشور سواء بالنسبة لأوقاتهم أو ثرواتهم. وكانت الأموال المستخدمة تتكون أساسًا من العشور، ومساهمات أعضاء الكنيسة التي توجه لتحقيق أغراض معينة، ولم يكن كل من يقدم الأموال أو يتلقاها يعرف بعضهما البعض.

وهناك عالم واسع من الأنشطة القائمة والمستمرة التي تقوم بها الكنيسة، وتشمل هذه الأنشطة مساعدة الفقراء على إشباع احتياجاتهم الأساسية من ملبس، ومأوى، وطعام، وفي معظم الأحوال لا يحصل المستفيدون على مساعدات مالية بل على مساعدات عينية لضمان توجيه الأموال نحو الأغراض التي يقصدونها. وبالنسبة للتبرع بالملابس، كان أعضاء الكنيسة يتبرعون بملابسهم القديمة التي مازالت في حالة جيدة. ولدى الكنيسة شبكة واسعة من الأطباء الذين يقدمون خدمات مدعمة للفقراء. وبالإضافة إلى ذلك أقامت الكنيسة مركزًا طبيًا يضم عددًا كبيرًا من العيادات، ويقدم خدمات بأسعار مدعمة، ويفتح المركز الطبي أبوابه لكل الناس بصرف النظر عن ديانتهم.

ووفقًا لما ذكره الأب فهيم، لم تتغير كثيرًا ممارسات العطاء الاجتماعي للكنيسة بعد الثورة، ولكن التغيير الوحيد الملموس كان زيادة عدد الأفراد العاطلين بعد الثورة وهو ما يتطلب دعمًا أكثر من الكنيسة للأسر المحتاجة. وتقوم الكنيسة الأرثوذكسية والإنجيلية بمبادرات للعطاء الاجتماعي، وتستجيب للاحتياجات الإنسانية. وتعتبر كنيسة قصر الدوبارة أشهر كنيسة إنجيلية في مصر حيث يذهب إليها أكبر عدد من البروتستانت، ولموقعها بالقرب من ميدان التحرير، وللدور الذي قامت به أثناء الثورة. وفي أثناء الوقفات الاحتجاجية، فتحت كنيسة قصر الدوبارة أبوابها لإنشاء مستشفى ميداني كبير لمساعدة الجرحى بصرف النظر عن ديانتهم أو انتمائهم السياسي، وعملت على تشجيع شبابها للانضمام إلى صفوف المتظاهرين، عكس الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت أكثر إحجامًا عن ذلك، كما استضافت الكنيسة جماعات المصلين للدعاء لكل المصريين بترسيخ ثقافة التفاهم والتسامح الديني.

---

٢٣ أنظر
Al-Anani, Khalil. "The Role of Religion in the Public Domain in Egypt after the January 25 Revolution." Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. April 2012.

٣.١ العطاء الاجتماعي المؤسسي، وتفاوت الاستجابات

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى اندلاع الثورة حقق العمل الاجتماعي المؤسسي الخاص طفرة في نموه، حيث تكونت خلال هذه الفترة معظم المؤسسات العائلية ومؤسسات الشركات، وتزامن هذا مع الطفرة التي حققها النمو الاقتصادي في مصر والتي استفاد منها المواطنون الأكثر ثراءً. ونظرًا لحداثة هذه المنظمات نسبيًا لم تستجب للفرص التي أتيحت عقب الثورة بنفس الحماس الذي استجابت به جماعات المواطنين الآخرين. ولكن كان هناك استثناءات قليلة من ذلك حيث حدث تحول في تركز الأنشطة وفي النطاق الجغرافي من جانب بعض المنظمات. وعلى أي حال، في الوقت الذي حاولت فيه بعض المنظمات الاستجابة لموجات التغيير، تراجع البعض الآخر كما سنرى فيما بعد.

تجدر الإشارة إلى عدد من الاتجاهات التي برزت على الساحة، حيث حدث تحول مؤقت من التركيز على العطاء الاجتماعي الذي يستند إلى استراتيجية ويمارس نشاطه في إطار برامج محددة إلى التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية، وقد أكدت أربع منظمات – من بين تسع منظمات– تم إجراء مقابلات معها أنه كان من الحتمي تحول بعض من تركيزها وطاقتها نحو الأنشطة الخيرية قصيرة الأجل حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للشعب المصري، بالإضافة إلى استمرار أنشطتها التنموية طويلة الأجل. أما الاتجاه الثاني فهو يتمثل في البدء في برامج جديدة لتلبية الاحتياجات المتصاعدة على أرض الواقع، وقد لا تستمر هذه البرامج على الآجل الطويل، ولكنها كانت ضرورية في هذا الوقت. فمثلاً أقام بنك الطعام المصري برنامجًا يستهدف العمال خلال الشهور التي أعقبت بدء الثورة وتم من خلال هذا البنك تقديم وجبات يومية للعمال الذين تأثرت معيشتهم بصورة سيئة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر.

وقد وُجد أن بعض من المؤسسات الراسخة في القاهرة شعرت بأنها ليست في حاجة ماسة لتغيير برامجها. وقد نبع موقفها هذا من أن استراتيجيات البرامج المستهدفة لديها تطورت عبر العديد من السنين، وأصبح لديها خبرة في قطاعات بعينها، مما جعل من الصعب تغيير نفقاتها وأنشطتها خلال التغييرات المفاجئة وغير المتوقعة. ولاحظت منظمات أخرى أن إيراداتها تقلصت كثيرًا نتيجة الانكماش الاقتصادي مما يجعل من الصعب عليها البدء في برامج جديدة أو الاستجابة للحاجات المتزايدة. كما رفضت الكثير من المنظمات فكرة أنها يجب أن تملأ الفراغ الذي تركته برامج الدولة غير الكافية، وترى أنه بعد الثورة كانت تتوقع تحقق كفاءة ومساءلة أكبر لمقدمي الخدمات بالحكومة. وعلى العكس من ذلك، وجدنا لدى الكثير من المنظمات الجديدة والصغيرة، خاصة التي تركز على المجتمع، شعورًا قويًا بالالتزام بضرورة العمل أكثر، والوصول إلى قاعدة مستفيدين أوسع نتيجة الظروف التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير. وتعتقد هذه المنظمات أن إطلاق مواهب وحماس المواطنين نحو تحقيق التغيير الاجتماعي في مصر هو أروع ما أفرزته الثورة.

في ضوء هذه الخلفية يعرض القسم التالي أمثلة توضح كيف تفاعلت بعض المؤسسات مع التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي برزت أثناء الثورة وبعد سقوط مبارك. ومن خلال بحث كيف استجابت هذه المنظمات للتغييرات التي طرأت على البيئة التي تتواجد بها، سنحاول إلقاء الضوء على "الاستجابات المتفاوتة" للقطاع، وعما يعنيه ذلك فيما بعد.

مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، والعمل خارج نطاق المركز

مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية هي مؤسسة عائلية أنشأتها عائلة ساويرس عام ٢٠٠١. وعلى مدى السنوات العشر الماضية أطلقت المؤسسة مئات المبادرات والمشروعات في ٢٤ محافظة بتمويل بلغ نحو ٤٠٠ مليون جنيه، تم توجيهها بالكامل نحو ٦ مجالات أساسية : التدريب من أجل التشغيل، الصحة، تنمية المجتمع، الائتمان متناهي الصغر، منح دراسية، ومسابقات ثقافية. وفي الفترة التالية لثورة ٢٥ يناير لم تغير المؤسسة نطاق عملها ولكنها استغلت مجالات عملها القائمة والقوية للتصدي للقضايا التي نتجت عن "الربيع العربي". وعلى النطاق الجغرافي امتدت برامج المؤسسة خارج نطاق القاهرة والإسكندرية إلى مناطق تتزايد حاجاتها باستمرار ولكنها لا تلقي الاهتمام الكافي من مقدمي الأموال.

وللاستجابة للتحولات السريعة في المنطقة وضعت مؤسسة ساويرس برنامجًا لمدة عامين لتسهيل إعادة إدماج العمال المصريين العائدين من ليبيا وأفراد أسرهم اقتصاديًا وعلى نحو مستدام. ويقدم البرنامج لـ ٧٣٥ عاملاً منهم في سوهاج قروضًا وتدريبًا على ريادة الأعمال الصغيرة. والأكثر من ذلك، وفي ضوء حالة التباطؤ الاقتصادي الذي تواجهه مصر حاليًا اشتركت مؤسسة ساويرس مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق إخوان روكفيلر Rockefeller Brothers Fund (RBT)، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، والإدارة البريطانية للتنمية الدولية British Department for International Development في تنفيذ مجموعة من المشروعات في صعيد مصر. وقد ساهمت مؤسسة ساويرس بنسبة ٢٧,٦٪ (٧,٨ مليون جنيه) من إجمالي التمويل، وذلك للتنمية الريفية ولمكون التدريب على الأنشطة التي لا تتعلق بالعمل الزراعي المرتبطة بالزراعة off-farm. وقد ذكرت الدكتورة جنات السمالوطي، المدير التنفيذي للمؤسسة، "أنه بنهاية المشروع سيكون هناك أكثر من ألف شاب وشابة تم تدريبهم وتوعيتهم عن مختلف جوانب التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وسيكونون على استعداد لتبادل ما اكتسبوه من خبرات ومعارف على الأقل مع ٢٠٠٠ مزارع آخر في المجتمعات التي يقيمون فيها".

لقد كانت المؤسسة سبّاقة في دعم مشروعاتها وبرامجها في قطاعات مستهدفة مثل الصحة والتعليم. ويعد المعهد الفني للتمريض في الجونة أحد هذه المشروعات البارزة، وقد تم إنشاؤه بالتعاون مع كلية من The Lawrence Memorial/ Regis College Nursing Program, USA وتم تدشين هذا المعهد عام ٢٠١٠ لتقديم تعليم متميز في مجال التمريض. ويلتزم الخريجون بالعمل في إحدى المستشفيات المصرية لمدة عامين بعد التخرج.

في عام ٢٠١٠، وقعت المؤسسة اتفاقًا مع اللجنة القومية لمكافحة التهاب الكبد الفيروسي بوزارة الصحة لإنشاء مركز لمرضى التهاب الكبد الفيروسي في مستشفى حميات السويس لتحسين خدمات الوقاية والعلاج من هذا المرض. وبدأ المركز في تقديم خدماته في عام ٢٠١٢، وقام بتنفيذ برامج للتوعية بوسائل الوقاية. وفي جانب التعليم تعتقد مؤسسة ساويرس أن الاستثمار في الشباب المصري الموهوب حاليًا يفرز في المستقبل قادة ومبتكرين يساهمون في التنمية المستدامة في مصر. ولتضمن المؤسسة أن تتاح فرصة متميزة للطلاب المتفوقين لمواصلة تعليمهم العالي في مؤسسات محترمة، تقدم المؤسسة منحًا دراسية متنوعة تشمل برامج دراسية دولية ومحلية وخاصة. وبناءً على ذلك تم اعتبارًا من عام ٢٠١٣ تقديم ٤٢٢ منحة دراسية في هذه البرامج الثلاثة، وبلغ إجمالي الميزانيات المخصصة لها ٧٠ مليون جنيه تقريبًا. وهذا يشكل ١٩٪ من محفظة المؤسسة على مدى عشر سنوات.

في فبراير ٢٠١٣ وقعت المؤسسة اتفاقًا مع اليونيسف لإنشاء ١٢٠ مدرسة مجتمع صديقة للطفل في المراكز الريفية بأسيوط وسوهاج. وسوف تضمن منحة القيادة leadership gift –البالغ قيمتها ٢,٢٥٠,٠٠٠ مليون دولار (١٤,٤٩٠,٠٠٠ مليون جنيه) والتي تغطي فترة أربع سنوات (٢٠١٣–٢٠١٦) – أن يتلقى معظم الأطفال المهمشين (نحو ٣٦٠٠ طفلاً) تعليمًا ابتدائيًا عالي المستوى، كما سيضع مشروع "مدارس لمصر" "School for Egypt" برامج تدريبية لـ ٣٠٠ مدرس ومشرف بالإضافة إلى موظفي وزارة التعليم.

مؤسسة منصور للتنمية – عمل قائم على الدلائل – وأنشطة خارج الحدود

أُنشئت مؤسسة منصور للتنمية كمؤسسة تابعة للشركات corporate foundation في عام ٢٠٠١. وقد تبنت المؤسسة منهجًا في التفكير يستند إلى رؤية للتنمية تتطلع للمستقبل a thinking –forward approach بالإسهام "في رفاهة المجتمع المصري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية له" ونتيجة للثورة حدث تحولان هامان في استراتيجيات المؤسسة : الأول هو التوسع الجغرافي للعطاء الاجتماعي(بعيدًا عن المركز في مصر، ونحو الدول التي تشهد مرحلة انتقالية مثل ليبيا)، بالإضافة إلى التوسع في قاعدتها المعرفية حتى يمكن إجراء تدخلات مدروسة وتستند إلى الدلائل في المجالات التي تعمل بها. وأثناء الأيام العصيبة للثورة وفيما بعدها أظهرت المؤسسة التزامها ومسؤوليتها من ناحيتين : بصفتها مؤسسة من جهة، ومن جانب الأفراد العاملين بها من جهة أخرى، فقد تطوع خمسة من الموظفين الرئيسيين بخصم ٢٥٪ من راتبهم خلال الستة شهور التالية للثورة حتى يمكن زيادة موارد المؤسسة وضمان استمرار أنشطتها. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الموظفين قاموا بذلك طواعية ودون أي إشارة من الإدارة بأن ميزانية المؤسسة سوف تتأثر على أي حال. وفي الواقع – وحتى إعداد هذه الدراسة – لم تنخفض ميزانية المؤسسة على الرغم من انخفاض أرباحها. لقد أُتخذ هذا القرار من جانب الموظفين أنفسهم الذين شعروا أن مسؤوليتهم نحو المجتمع تحتم عليهم تقديم المساهمة المالية في وقت يشهد أزمة مالية كبيرة.

فوربدء الثورة شهدت مؤسسة منصور للتنمية تحولاً نحو المساعدات الإنسانية، فقد ساهمت بالأموال لعلاج ٢٥ مصابًا في حالة حرجة، كما ساندت بعض أسر الشهداء الذين قتلوا أثناء المصادمات مع أمن الدولة خلال الـ ١٨ يومًا الأولى من الثورة. وحتى تكون المساعدات التي تقدمها المؤسسة ذات هدف استراتيجي بدأت مؤسسة منصور للتنمية في دعم مستشفى العيون المصري للمساعدة في تحسين الخدمة المقدمة لكافة المرضى.

ويكرس فريق العمل في المؤسسة وقتهم وجهدهم لفهم احتياجات المتظاهرين في التحرير، وبناءً على أبحاثهم الميدانية، يقومون بتصميم حزم مساعدات معينة لبعض مصابي الثورة. كما أقاموا أيضًا جسور اتصال مع الشباب، وأشركوهم في أنشطتهم كمتطوعين. وقد امتد العطاء الاجتماعي للمؤسسة إلى ليبيا حيث قدمت مساعدات إنسانية مادية أثناء الثورة الليبية بلغت كميتها ١٥٠ طنًا من الإمدادات لنحو ١٥٠٠٠ لاجئ عالق في مدينة مُصعد Mossad الليبية، بالإضافة إلى إنشاء وحدة طبية للعمل في مستشفى مصراطة. وبالإضافة إلى تدشين وحدة الزينية الطبية Elziniya في الأقصر حديثًا، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وبرنامج "إيد على إيد" – الذي يجري تنفيذه حاليًا والذي يستهدف الأطفال الرياضيين من ذوي الإعاقة في الإسكندرية، والأطفال المحرومين في سيوة"– أطلقت المؤسسة برنامج مبتكر لمحو الأمية يستند على حقوق الإنسان في الإسكندرية ومرسى مطروح، وسيتم التوسع في هذا البرنامج قريبًا ليمتد إلى محافظات أخرى. إلى جانب ذلك تم وضع معلومات إرشادية kit تسمح للآخرين بمحاكاة البرنامج. ومن المهم أن البرنامج استفاد من تطوع أكثر من ١٠٠ شاب في كل من الإسكندرية ومرسى مطروح.

مؤسسة وقفية المعادي الأهلية :نحو تطوير المؤسسة الوقفية

خلق "الربيع العربي" بيئة خصبة لبروز أفكار جديدة، ولتحقيق نقلة نوعية ضخمة في مبادرات العطاء الاجتماعي، من شكله التقليدي القديم، إلى شكل جديد ومبتكر وغير مألوف. وقد تم إنشاء مؤسسة وقفية المعادي الأهلية عام ٢٠٠٧ لإحياء وتحديث نظام الأوقاف في

المجتمع المصري. وتخدم هذه المؤسسة منطقة المعادي وحلوان بالإضافة إلى المساكن المجاورة من خلال استراتيجية للعطاء الاجتماعي تستند إلى رؤية تهدف إلى الإسهام في إحداث تغيير اجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تطورت المؤسسة منذ إنشائها من مجرد منظمة رائدة flagship.org في تنمية الوقف إلى مؤسسة مجتمعية متكاملة تجسد روح منطقتي المعادي وحلوان، وتعكس أيضًا احتياجات المجتمع المحلي ونبض الشارع. ومنذ ثورة ٢٥ يناير نشطت المؤسسة في تعبئة الأموال إلى جانب الضغط لصالح أسر الشهداء والمصابين من سكان المنطقة. كما قامت بتنظيم ورش عمل للتوعية السياسية لأعضاء المجتمع المحلي لزيادة وعيهم بعملية الانتخابات البرلمانية.

وتقوم المؤسسة بتنفيذ عدد من البرامج الأساسية : الأول هو بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وتدريب المهتمين بالعطاء الاجتماعي philanthropists وعلى المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى تدريب المستفيدين على موضوعات معينة مثل الاستدامة المالية، والعطاء الاجتماعي الاستراتيجي. أما البرنامج الثاني فهو يهدف إلى إنشاء وقفيات أو مشروعات مدرة للدخل للتمكين المستدام للناس. ويقدم البرنامج الثالث منحًا لمنظمات المجتمع المدني للبدء في إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تستهدف المستفيدين الذين يعتمدون على المساعدات الخيرية.

وخلال الثمانية عشر يومًا للثورة، أخذت المؤسسة على عاتقها أن تكون مركزًا لتجمع مختلف الجماعات في مكان آمن ومفتوح للتواصل والنقاش حول القضايا المتعلقة بالثورة، والطريق إلى الأمام. وقد شملت هذه الجماعات "اللجان الشعبية" التي تم تشكيلها لحماية الشوارع في ضاحية المعادي والمناطق المجاورة خلال الأيام التي شهدت أكثر الأحداث عنفًا أثناء الثورة. بالإضافة إلى ذلك استضافت المؤسسة أسر الشهداء، وساعدتهم في المطالبة بحقوقهم، ونظمت لقاءات للاحتفاء بهؤلاء الشهداء وبإنجازاتهم.

مؤسسة وقف الإسكندرية : بناء مواطن واعٍ

تأسست مؤسسة وقف الإسكندرية عام ٢٠١١ من قبل أحد رجال الأعمال المهتمين بالعطاء الاجتماعي وهو إبراهيم خليل، وذلك كاستجابة لثورة ٢٥ يناير. وتهدف المؤسسة إلى خلق جيل جديد من المواطنين في الدول العربية، يمكنهم المشاركة بفاعلية ووعي في مجتمعاتهم. وحتى يمكن تحقيق هذه الرؤية، تعمل مؤسسة وقف الإسكندرية على توفير نظم تدريس ومناهج تفكير متميزة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولذلك تضع مشروعات في مجالات المنح الدراسية، والتدريس، والترجمة، والتغطية الإعلامية للتعليم، وتكنولوجيات التعليم الجديدة.

وبالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام ترى المؤسسة أن "الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في نشر فوائد العطاء الاجتماعي والحاجة إليه. فإذا كنا نسعى إلى إحداث نقلة ثقافية في العطاء الاجتماعي والتفكير في العالم العربي، سيكون الإعلام هو المحرك الرئيسي للتغيير و توجيه الرأي". وحتى يمكن تعزيز الصحافة المسؤولة أطلقت المؤسسة عددًا من المشروعات التي تهدف إلى تدعيم الصحافة المستقلة لتقديم تغطية متوازنة ودقيقة للتعليم العالي، ولتشجيع جيل جديد من الصحفيين الذين يمكنهم التأثير على صانعي القرار، وتشجيع الاستثمار في مبادرات العطاء الاجتماعي في مجال التعليم العالي بهدف تدعيم نظام متطور تماما للمساعدات العائلية والمتمركز حول العطاء الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا التعليم لمواجهة التحديات التي تواجه إصلاح التعليم العالي من حيث مضمونه، وإمكانية الوصول إليه.

الأكثر من ذلك تعمل مؤسسة وقف الإسكندرية في مجالات أخرى متنوعة مثل تشجيع المواهب من خلال منح جوائز تخضع للتحكيم، وتوفير المنح الدراسية في مجال العلوم الاجتماعية (Mousiron prizes)، وتدريب ودعم المدرسين على المستوى الجامعي والثانوي حتى يتحول علم أصول التدريس من أساليب التلقين إلى تطبيق نهج تعتمد أكثر على المشاركة بين طرفي العملية التعليمية وعلى التمركز حول المتعلم. بالإضافة إلى ذلك يتم العمل على تعظيم الوصول إلى محتوى رفيع المستوى في العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال الترجمة إلى اللغة العربية للنصوص الأكاديمية الأساسية seminal texts وبضمان الوصول إلى المجتمعات التي لا تحصل على خدمات تعليمية كافية.

مؤسسة"علمني" : مبادرة تعليمية

مؤسسة "علمني" هي مبادرة أنشأها وينفذها الكثير من شباب رواد الأعمال ومن بينهم ياسمين هلال وعمر السلانيكلي، وهي مؤسسة مصرية مسجلة غير هادفة للربح تسعى حثيثًا إلى إعادة تعريف مفهوم التعليم redefine education من خلال "تصميم منهج تعليمي يمكن من خلاله الكشف عن الإمكانيات المدفونة لدى الأطفال دون حرمانهم من أن يعيشوا طفولتهم لأقصى مدى".

وتنتمي مبادرة "علمني" للمدرسة الفكرية لكل من سيركين روبنسون Sir Ken Robinson، وجون هولت John Holt، وألبرت إينشتين Albert Einstein، الذين يعتقدون أن الأطفال بطبيعتهم يولدون متعلمين، ويمكن أن يتعلموا من خلال إشباع فضولهم. وهذا التطور لا يتعلق بحفظ المناهج عن ظهر قلب، ومنح درجات من خلال نظم تقييم نمطية، ولكن يتعلق "بقدرتك على تحقيق أحلامك وآمالك، وخوض الحياة التي تتمناها، وهو ما يحدث فقط عندما تُعطى فرصة بسيطة للاختيار". وتقوم المؤسسة حاليًا بخدمة الأطفال بين سن ٦–١٣ عامًا الذين يقطنون في منطقة تسمى "الكُنَيسة" وهي من المناطق المحرومة على أطراف الجيزة. ومنذ نشأة المؤسسة في يونيو ٢٠١٠ قدمت خدماتها لـ ٢٠٠ طفل في هذه المجموعة العمرية. وتتضمن أنشطة "علمني" تقديم مساعدات مالية للأطفال الذين لا يستطيعوا تحمل نفقات التعليم الرسمي حتى يمكنهم الالتحاق به. وتشمل المساعدات المالية سداد الرسوم المدرسية، وشراء أي أدوات

ضرورية. كذلك يتم تقديم برنامج تعليمي غير رسمي لتشجيع التفكير الخلاق والمستقل، إلى جانب إقامة مراكز للتنمية المجتمعية في المناطق التي يعمل فيها هذا البرامج لخدمة المجتمع المحلي كله.

مؤسسة "نبني" : عطاء اجتماعي محدد الهدف بقيادة الشباب

تعد مؤسسة "نبني" مثالًا للمؤسسات التي تعمل في مجال العطاء الاجتماعي بقيادة الشباب، والتي بدأت منذ اندلا ع الثورة. وهي مؤسسة مستقلة تم تسجيلها عام ٢٠١١. ومن خلال تبني نهج يعتمد على الشباب في المجتمع المحلي تهدف "نبني" إلى تنمية الشباب، وتعليمهم، وتمكينهم للمشاركة بفاعلية في تشكيل الاقتصاد المصري. وكما تشير مهمة المؤسسة، يستجيب هذا النهج "للاحتياجات المالية للاقتصاد والشباب المصري من خلال خلق فرص عمل تكملها آليات مستدامة لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل". وقد قام الأعضاء المؤسسون بإنشاء هذه المؤسسة بعد أن ربطتهم صداقة قوية في ميدان التحرير خلال الثمانية عشر يومًا من الثورة. وحاليًا تضم المؤسسة أكثر من ١٥ ألف عضو على الفيس بوك، وهي مستمرة في استخدام مواقع الاتصال الاجتماعي لتجنيد متطوعين للأحداث التي تنظمها.

وقد ذكر السيد محمد قناوي بمؤسسة "نبني" أنه على الرغم من أنهم يفضلون إقامة برامج تنموية، كان من الحتمي أيضًا القيام بأنشطة خيرية عاجلة لكسب ثقة أعضاء المجتمع المحلي. وقد أدى ذلك لإنشاء مشروع لجمع الملابس، وتنظيفها، وبيعها في منطقة منشية ناصر العشوائية. وقد لبى هذا المشروع حاجة ماسة في المجتمع الذي يعملون فيه، وهم يشعرون بأنه من الصواب أن يستجيبوا بهذا الأسلوب.

بدأت الأنشطة الرئيسية للمؤسسة كرد فعل لثورة ٢٥ يناير. وتم تنظيم مهرجان "مصر الآن" الذي استغرق ثلاثة أيام للاحتفال بذكرى قيام الثورة وتشجيع السياحة. وكان الهدف الأساسي لمهرجان "مصر الآن" هو إقامة حدث عام ٢٠١١ يبرز جوهر مصر– شباب من أجل الحرية — ويدعو العالم لمساندة مصر. بالإضافة إلى ذلك كان المقصود من المهرجان هو تقديم صورة عن مصر للدول النامية في شتى أنحاء العالم على أمل أن يتحول إلى حدث عالمي سنوي. وقد كان اختيار المؤسسة لهذه المبادرة رد فعل لما أصاب قطاع حيوي مثل السياحة من اضطراب وتراجع، وهو قطاع كان يساهم بنحو ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠. ووفقًا للبنك الدولي وفد إلى مصر ١٤,٥ مليون سائح في هذا العام. مقابل هذا حدث انخفاض بنسبة تتراوح بين ٣٠–٤٥٪ خلال عام ٢٠١١، كما ورد في مختلف التقارير الحكومية والقطاعية. وقد ذكر حسام عرفات، رئيس غرفة شركات السياحة، كان هذا القطاع يضم ٣ مليون عامل يشكلون حوالي ١٣٪ من حجم سوق العمل، وتم الاستغناء عن ٥٠٪ منهم بعد الثورة. وقد أعطى تراجع قطاع السياحة، وما اقترن معه من ارتفاع معدل البطالة جرس إنذار لمؤسسي "نبني" الذين قرروا التفاعل مع هذا الوضع.

أما النشاط الآخر للمؤسسة فقد كان إنشاء مركز ريادة الأعمال الذي يمثل منتدى لإنشاء وتنمية أنشطة الأعمال في مراحلها الأولى في مصر. وسوف يقوم المركز بالبحث عن أفكار لأنشطة الأعمال، ويقوم بفرزها واختيار المناسب منها، كما سيقوم بتقديم مجموعة من الخدمات لرواد الأعمال تساعدهم في بدء إنتاج منتجات جيدة، للأسواق المناسبة، وللعملاء المناسبين، وباستخدام النهج الاقتصادية والأساليب الفنية السليمة.

٣.٢ الشباب، والعطاء الاجتماعي غير الرسمي، والصحوة المصرية

شهدت الثلاث سنوات الماضية طفرة في عدد من مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية وفي بروزها الواضح في المجتمع المصري. ففي خلال العامين السابقين على الثورة بدأت هذه المبادرات غير الرسمية في الانتشار واكتساب دفعة قوية خاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت. كما شهدت الثمانية عشر يومًا من الثورة نتائج هذه المبادرات غير الرسمية حيث قدمت الكثير من الخدمات في ميدان التحرير وغيره من الأماكن العامة التي اندلعت فيها المظاهرات. واستمرت هذه المبادرات في النمو باطراد بعد سقوط مبارك. ونظرًا لشعبية الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي يتم الوصول إليها من خلال التليفون المحمول، كان أحد أكثر أشكال العطاء الاجتماعي بروزًا في تلك الفترة هو جمع التبرعات من خلال الرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني، والفيس بوك، وحملات تويتر التي كانت تتداول بين الأصدقاء، وأفراد الأسرة ومع أي أحد يمكنه الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي من خلال التليفونات الذكية أو الكمبيوتر المجهز بالإنترنت.

تراوحت الأسباب التي حفزت على تنظيم حملات التبرع ما بين الحاجة الملحة لفصائل دم معينة للمرضى والجرحى، أو إسهامات مالية لإجراء عمليات وتوفير أدوية لمن يحتاجها، إلى جانب حاجات أخرى أقل إلحاحًا مثل طلب تقديم مساعدات مالية لأشخاص مقبلين على الزواج لمواجهة الأعباء المالية للزواج. وفي معظم الحالات هناك مسؤول اتصال مدرج إسمه في نهاية الرسالة، ويتم إدارة الأموال وتوجيهها من خلال هذا الشخص.

تتوفر الكثير من مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن كان أبرزها الرسائل التي تم تداولها عبر البريد الإلكتروني لجمع تبرعات للناشط السياسي أحمد حرارة الذي أصيب في المظاهرات ثم فقد عينيه الإثنتين، الأولى خلال الثمانية عشر يومًا من الثورة، والثانية في نوفمبر ٢٠١١ عندما تجددت الاشتباكات مع الشرطة. وقد تم تداول البريد الإلكتروني والرسائل على مواقع التواصل الاجتماعي عقب الإصابة الثانية لأحمد حرارة لحث الناس على الإسهام في تمويل رحلة إلى ألمانيا لتلقي العلاج

الطبي هناك. وترجع السرعة التي نُشر بها هذا النداء والتبرعات التي تدفقت — في جانب كبير منها — إلى الشبكة الافتراضية التي تمكنت بفضل الإنترنت من خلق مجتمع يمتد فيما وراء الحدود الجغرافية، ويسمح بخلق تواصل أوسع. ولكن هذه الشبكة تعتمد في استمرارها وإتاحتها على التكنولوجيا. فماذا يحدث عندما يُمنع الوصول إليها أو عرقلتها ؟

خلال ثلاثة أيام من ثورة يناير قامت الحكومة المصرية بقطع الاتصال بالإنترنت والتليفونات المحمولة، وبذلك تم عزل المصريين عن بعضهم وعن باقي أنحاء العالم. وفي هذه الأيام الثلاثة توقفت مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية التي تعتمد على الإنترنت والتليفون المحمول، ومع ذلك استطاع بعض المؤيدين الذي لديهم أفكار مبتكرة أن يبثوا بعض الرسائل من خلال التليفونات الأرضية. ومن المفارقات أن هذه الفترة جذبت عددًا أكبر من الناس للتظاهر حيث حلت الاتصالات الشخصية محل الاتصالات التليفونية الصعبة. وبمجرد استعادة خطوط الاتصالات، وعودة الإنترنت في كل أنحاء مصر حفزت أخبار ما يجري على أرض الواقع الجهود المجتمعية على المستوى القومي، ودفعت إلى ظهور المزيد من المبادرات غير الرسمية — بدءًا من تقديم الطعام والبطاطين للمتظاهرين إلى مساعدة المصابين، إلى جمع التبرعات أو توفير المستلزمات الطبية للمستشفيات المتنقلة في شتى أرجاء الدولة.

وكما ذكر من قبل لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات على نطاق واسع وبسرعة مذهلة. وقد تضمنت إحدى المبادرات غير الرسمية الأكثر نجاحًا وشعبية إنشاء موقع TahrirSupplies، وهو أحد تطبيقات موقع تويتر الذي سمح للمتبرعين بمعرفة المستلزمات المطلوبة، ومتى، وأين يقوم المتطوعون بجمع الإمدادات الطبية، والطعام، والبطاطين للمحتجين في ميدان التحرير. وفي ذلك الوقت كانت قوات الأمن تضع عراقيل أمام وصول الناس لميدان التحرير، ووجد المتبرعون أنه من الأفضل إرسال الإمدادات إلى مواقع مناسبة في المدينة، واعتمدوا على مجموعات الشباب المسؤولين عن هذه المبادرات بتوصيل الإمدادات إلى المحتجين أو إلى من هم في حاجة لها.

في العام الماضي برز عدد أكثر من مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية، آخرها موقع على الإنترنت، وصفحة على الفيس بوك تم إنشاؤهما وتحديثهما من قبل أطباء متطوعين لتنبيه المتبرعين إلى الإمدادات الطبية الناقصة وذلك أثناء أحداث شارع محمد محمود يوم ٩ نوفمبر ٢٠١١. وكانت نتيجة هذه المبادرة تقديم كميات وفيرة من الإمدادات الطبية، وأدوات العمليات الجراحية، واسطوانات الأكسجين، وغيرها من الأجهزة الطبية التي لبت هذه الاحتياجات بل فاضت عن الحاجة. ولهذا أخذ الأطباء المتطوعون على عاتقهم عبء جمع التبرعات، وتصنيفها، وتسجيلها، وبمجرد انتهاء الاشتباكات تبرع هؤلاء الأطباء بالإمدادات الباقية إلى بنك الدواء المصري.

من أكثر مبادرات العطاء الاجتماعي إثارة للاهتمام، والتي أخذت في العام الماضي، تلك المبادرة التي قامت بها مجموعة متنوعة من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني أخذت على عاتقها مهمة تسهيل علاج المصابين خلال الثمانية عشر يومًا من الثورة. فقد أطلقت رسائل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة لجمع أموال من المواطنين في الداخل ومن المصريين في الخارج، ولدعوة الأطباء المتطوعين في بعض الدول مثل النمسا وألمانيا لتقديم مساعداتهم. وقد تطوع المصريون المقيمون في هذه البلاد لاستضافة الحالات الأشد حرجًا، والتوسط لعلاجها كوسيلة لرد الجميل لمصر. وبالمثل تم إنشاء صناديق لإعادة تأهيل المصابين على المدى الطويل ومساندة أسرهم إذا كانوا لا يملكون إلا قوت يومهم.

خلال هذه الدراسة قمنا باستطلاع آراء الموظفين العاملين في المنظمات المؤسسية المعنية بالعطاء الاجتماعي للوقوف على تصوراتهم بشأن ازدهار وانتشار مبادرات العطاء الاجتماعي غير الرسمية. ويرى أغلبيتهم أنهم لاحظوا زيادة عدد هذه المبادرات، وأنها ظاهرة صحية بوجه عام. ومع هذا يحذر البعض من أن هناك ازدواج في جهود هذه المبادرات نتيجة انعدام التنسيق بينها، وأن هذا يعد قضية يتعين مواجهتها. ومن أحد الأساليب المقترحة للتعامل مع ازدواج جهود هذه المبادرات إنشاء قاعدة بيانات قومية الكترونية تربط المحتاجين بمن لديهم الرغبة والموارد التي تمكنهم من تقديم المساعدة. وسوف تسمح قاعدة البيانات للناس برصد احتياجاتهم، وبالتالي توفيق هذه الاحتياجات مع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف مخاطبة الأفراد الأشد احتياجًا، كما ستسمح بتتبع تقدم هذه المبادرات، وتتيح لها فرصًا قوية تجعلها أكثر رسوخًا، بل وربما يمكن أن تتحول إلى نموذج رسمي.

فيما يلي أمثلة توضح المبادرات الأساسية التي أطلقت استجابة للثورة

مبادرة TahrirSupplies

أطلق مجموعة من الشباب مبادرة TahrirSupplies في عام ٢٠١١ على تويتر كمجتمع الكتروني. وكانت مهمتهم هي" إبلاغ الجمهور بالحاجات المطلوبة للمستشفيات الميدانية في التحرير على تويتر أو على التليفون. وبفضل سخاء المتبرعين وجهودهم تحولت المستشفيات الميدانية ومخازنها من خراب إلى مستشفيات ميدانية مجهزة تجهيزًا جيدًا. ووفقًا لما ذكره أحد المتطوعين في المقابلة التي أجريت في نطاق هذه الدراسة "بدأت مبادرة TahrirSupplies كفكرة فردية، وتطورت بعد ذلك إلى مبادرة جماعية. لقد كنا نشهد ما كان يحدث لزملائنا المصريين في التحرير، وشعرنا بالحاجة إلى إمداد مستشفيات الميدان بكافة الموارد، ووسائل العلاج، ومساعدة

المحتجين، كما أدركنا أن هناك الكثيرين ممن لا يستطيعوا الحضور بأنفسهم إلى التحرير، ولكنهم حريصون على المساعدة بالتبرع بوقتهم، وجهودهم، وبالمستلزمات المطلوبة"، ولهذا ولدت مبادرة TahrirSupplies@.

وحيث استندت المبادرة على الجهد الجماعي للمتطوعين فقط، لذا كانت موجودة دائمًا على تويتر والفيس بوك على مدى الخمسة عشر شهرًا من الثورة كنقطة اتصال لجمع الإمدادات، وإبلاغ الناس الذين على اتصال بها بالإمدادات المطلوبة وأماكن الحصول عليها. وقد استهدفت المبادرة تقديم أي إمدادات، أو الإمدادات الضرورية للمستشفيات – سواء المستشفيات المتنقلة أو المستشفيات الرسمية — بالإضافة إلى البطاطين، والطعام والماء...الخ للمحتجين الذين كانوا يعسكرون في ميادان التحرير. ويمكن تلخيص أهداف مبادرة TahrirSupplies في هذه العبارة التي رددها أحد متطوعي المبادرة : "في أعقاب الثورة أصبح المجتمع المصري أكثر إدراكًا لقوة الشعب، تلك القوة التي أكدت القدرة على التغيير، والإيمان بأن شخص واحد يمكن أن يحدث فرقًا". لقد أيقظت الثورة الإنسان المحب للعطاء الاجتماعي فينا جميعًا".

بذل فريق مبادرة TahrirSupplies جهودًا لا نهاية لها لمحاولة وضمان أن تذهب الإمدادات الطبية – بعد أن ترك المحتجون والمعتصمون التحرير– إلى من يحتاجونها ويستحقونها أكثر. وقاموا بذلك من خلال الاتصال المستمر مع الأطباء الموجودين على الأرض وبالآخرين محاولين معرفة ما الذي ينوون عمله بشأن هذه الإمدادات الطبية في المستقبل. كما قاموا بإبلاغهم ببعض المقترحات من قبل مستخدمي هذه الإمدادات، والمتطوعين، والمتبرعين على أمل أخذ هذه المقترحات في الاعتبار. ورغم ذلك ظلت حقيقة أن مبادرة TahrirSupplies لم تكن أبدًا تمتلك الإمدادات التي أرسلها المتبرعون للميدان، فبمجرد شرائها تصبح ملكًا للمتبرعين وتستمر ملكًا لهم حتى تسلم للمستشفى الميداني في التحرير حيث تنتقل الملكية إلى المتطوعين هناك. وتشعر مبادرة TahrirSupplies أنها ملتزمة أخلاقيًا بأن تتحقق دائمًا من أن الإمدادات الطبية موجودة في أيدي أمينة في جميع المستشفيات الميدانية، وأن تتحقق أيضًا دائمًا من أنها سوف تخدم قضية وطنية، وأنها لن يتم تبديلها أو إعادة بيعها. ولقد تميزت مبادرة TahrirSupplies باستخدامها تكنولوجيا التواصل الاجتماعي – من خلال الفيس بوك وتويتر– في طلب تبرع المواطنين بالإمدادات الطبية التي تحتاجها المستشفيات المتنقلة خلال الثورة.

نجمة مصر : المصريون في الخارج يسعون إلى تحويل الأفكار إلى مبادرات فعلية

نجمة مصر هي منظمة للريادة الاجتماعية وحشد الأفكار المبتكرة، تم تأسيسها كرد فعل للثورة، ومقرها مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية. قام بتأسيس المنظمة سبعة مصريين أمريكيين وخبراء مصريين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT الذين اجتمعوا معًا وأثاروا هذا السؤال البسيط، ماذا يمكننا أن نفعل لتحويل الأفكار إلى مبادرات فعلية على أرض الواقع من أجل مستقبل باهر لمصر؟ وعندما أمعنوا التفكير في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية لمصر، أدركوا أن هناك حاجة لمنظمة تدعم الابتكارات حتى يمكن خلق فرص عمل، وإحداث تأثير اجتماعي. ولم يُرد مؤسسو المنظمة أن يركزوا على قطاع أو صناعة معينة، وبدلاً من ذلك قرروا أن يعملوا على تنمية مشروعات مبتكرة وفي مجال ريادة الأعمال تستجيب للحاجات الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة لمصر. وقد أصبح مؤتمر نجمة – الذي أصبح بعد ذلك منظمة نجمة — هو تطور لهذه المبادرة.

تسعى نجمة إلى التعرف على المبتكرين ورواد الأعمال الاجتماعيين الذين يعملون على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها مصر. ولدعم هذه الرؤية تم تأسيس مؤتمر نجمة للمساعدة في ترجمة الأفكار إلى مبادرات فعلية، وسوف يصبح مؤتمر نجمة مؤتمرًا سنويًا يستهدف جميع الأفراد الذين يريدون إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية بغرض تحقيق التشبيك Networking، وريادة الأعمال Entrepreneurship، والنمو Growth، وحشد الأفكار المبتكرة Mobilization، وتفعيل هذه الأفكار Action (NEGM)، وفي عام ٢٠١١، تم تأسيس منظمة NEGMA، Inc كمنظمة غير هادفة للربح لدعم هذه الرؤية.

لقد تم إنشاء نجمة لملأ فراغ هام في مجال ريادة الأعمال الذي بدأ في الظهور على المشهد المصري. ومن خلال المشاركة بين أعضاء من المصريين في الخارج والمبتكرين ورواد الأعمال، تسعى نجمة إلى إتاحة فرصة دائمة للحوار وتبادل الأفكار بين مجتمع المصريين في الخارج ونظرائهم في الداخل. وعلاوة على ذلك فإنه من خلال رعاية مؤتمر سنوي يتنافس فيه على الموارد ١٠ أفراد من الذين وصلوا للمراحل النهائية لمسابقة Impact Egypt : Competition التي تستهدف الانطلاق نحو تطبيق الأفكار، تطمح نجمة إلى خلق مجتمع من المبتكرين ورواد الأعمال الذين سيكونون جزءًا من شبكة خريجي نجمة.

يسعى مؤتمر نجمة إلى تحقيق الأهداف التالية على مدى يومين :

١. إتاحة الفرصة لعرض عشرة مشروعات مقترحة من قبل الأشخاص الذين وصلوا للمرحلة النهائية للمسابقة، وتقوم مجموعة عمل متخصصة بموافاتهم برأيها في مقترحاتهم
٢. إتاحة الفرصة للتواصل بين الأفراد الذين يتفقون معًا في منحى فكرهم وأصحاب الأموال لتحويل الأفكار إلى مبادرات فعلية
٣. بناء شراكات بين المنظمات المصرية — في الداخل والخارج — المهتمة بإحداث آثار إيجابية من خلال التنمية المستدامة في مصر
٤. منح جوائز لأفضل مقترحات لمشروعات سيتم عرضها في مؤتمر "Impact Egypt : Competition"

٥. صقل المهارات من خلال ورش عمل لبناء القدرات. ويأمل مؤتمر نجمة أن يصبح بمثابة منبر يحقق المتعة والتفاعل، وأن يدفع إلى الصدارة الأفكار الذكية للتنمية الاقتصادية وريادة الأعمال، ويساعدها على الإنطلاق. وحتى الآن تعتمد نجمة على تبرعات الأفراد ورعاة المؤتمر من الشركات والمؤسسات. ويدرس هؤلاء توسيع نطاق مصادر التمويل خلال السنوات القادمة، ولكن خلال الأجل القصير من المحتمل أن يستمر مصدر التمويل الحالي، خاصة إذا كان في استطاعتهم الاستمرار في تنظيم عدد قليل من الأحداث الناجحة لجمع التبرعات خلال العام، ويتم خلالها جمع أطراف المجتمع وشرح رؤية ومهمة مبادرة ومشروع نجمة.

استطاعت نجمة من خلال شبكة واسعة من الشراكات دعم عملها، وفي الواقع تؤكد على أن "شراكاتنا كانت دائمًا ذات أهمية بالغة في نجاحنا".

٤. تمويل قطاع العطاء الاجتماعي والقيود المفروضة عليه

٤.١ نماذج التمويل وقضية الاستدامة

تعد قدرة مبادرات العطاء الاجتماعي الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني على ابتكار سبل لزيادة مواردها المالية لممارسة عملها محدودة – سواء كان ذلك بسبب القانون أو الأعراف، فالإجراءات البيروقراطية التي يفرضها القانون تحد كثيرًا من إمكانية الحصول على منح أو قروض من جهات دولية، كما أن جميع المنظمات يجب أن تتقدم بطلب للحصول على إذن من أجل جمع أموال من الجمهور في مصر (مع العلم أن الحكومة تحصل على نسبة عالية من الأموال تصل إلى ٣٠٪). في نفس الوقت تُقيد قدرة هذه المنظمات على القيام بأنشطة مدرة للدخل لتحقيق الاستدامة المالية والاستقلال لها. وبدون أن يكون هناك نموذج جديد للتمويل سيكون من الصعب في مصر وجود مجتمع مدني مستقل، ونشط، ومستمر يستطيع أن يصمد طويلاً. وإذا كان الوصول إلى منح محلية يتطلب الحصول على إذن من الحكومة، وبالتالي تواجه المنظمات التي في مجال العطاء الاجتماعي مصاعب في الحصول على هذا الإذن، فإن الوصول إلى منح أجنبية يواجه عراقيل أكثر، حيث يتعين الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المعنية التي عادة ما تتأخر في منح هذه الموافقة لمدة طويلة قد تصل لأكثر من عدة شهور. ويرجع هذا إلى الإطار التنظيمي الذي سد الطريق أمام أساليب العطاء التقليدية والمستدامة. ومع هذا مازالت تبرعات المصريين التي توجه للقضايا العامة مستمرة، وتقدر حسب مركز خدمات التنمية في مصر بنحو مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يكون ركيزة قوية إذا ما وجه استراتيجيًا إلى المنظمات التنموية ومنظمات حقوق الإنسان. وعلى أي حال توجه الغالبية العظمى من هذه الأموال حاليًا إلى المنظمات الخيرية ومنظمات الإغاثة المرتبطة بالمساجد أو الكنائس. وسوف تحتل مساعدات الإغاثة دائمًا مكانة هامة، إلا أن قطاعات العطاء الاجتماعي الكفء هي تلك التي تحقق توازنًا في أهدافها.

تبين من المقابلات التي عقدت مع المؤسسات المصرية لأغراض هذه الدراسة أن هناك تنوعًا كثيرًا في نماذج تمويل هذه المؤسسات. وبرغم من أن جميع المؤسسات التي تضمنتها الدراسة تقوم بشكل ما بتقديم منح grant making [١]، فإنها تعمل وفقًا لنماذج تمويل متنوعة حسب نوع المنظمة ومهمتها. وقد وجدنا أن أكثر نماذج التمويل شيوعًا تتضمن :

الوقف العائلي

- مثال : مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية التي بدأت عام ٢٠١١ من خلال وقفية من أفراد عائلة ساويرس الذي يشكلون مجلس أمناء المؤسسة. وتقدم المؤسسة منحًا لتشجيع التشغيل في مصر. وفي عام ٢٠١٢ بلغت قيمة المنح التي قدمتها المؤسسة ٤٠٠ مليون جنيه.

تخصيص نسبة من أرباح الشركات

- مثال : مؤسسة منصور للتنمية، وتعمل من خلال تحويل نسب مختلفة من أرباحها السنوية ". وفي الماضي كانت المؤسسة تقدم منحًا للجمعيات الأهلية لتنفيذ أنشطتها، ولكنها تحولت في السنوات الأخيرة نحو تنفيذ مشروعاتها الخاصة، وإن كانت تقدم منحًا صغيرة للمساعدات الفنية لمنظمات المجتمع المدني الشريكة.

جمع التبرعات من الجمهور

- يعتمد بنك الطعام المصري على جمع التبرعات على مدار السنة من الجمهور من أجل تقديم منح للجمعيات الأهلية لتوزيع وتعبئة الطعام وتسليمها للفقراء في شتى أرجاء مصر. وحتى الآن تمكن البنك من الوصول إلى ١٧ مليون فرد من ذوي الدخل المنخفض.
- مبادرة TahrirSupplies@، وتعتمد أساسًا على التمويل المباشر من الأفراد سواء في شكل نقدي أو تبرعات عينية.

جمع التبرعات من القطاع الخاص

- مؤسسة "نبني" هي المؤسسة الوحيدة التي غطتها الدراسة والتي تجمع المساعدات من القطاع الخاص بصفة أساسية لتنفيذ أنشطتها.
- مؤسسة تنمية الناس People's Development Foundation، تعتمد أيضًا على إسهامات القطاع الخاص لأعمالها الخيرية، بما في ذلك تقديم حقائب رمضان وإعداد مبادرة وجبات الغذاء.

---

١ مؤسسة "نبني" لم تقم بعد بتقديم منح حيث أنها مازالت في مرحلة الإنشاء، ومع هذا تهدف المؤسسة إلى الانتقال إلى تقديم المنح في السنوات القادمة.

- مؤسسة نجمة، لما كانت هذه المؤسسة تعمل في الخارج، فإنها تستضيف أحداث لجمع التبرعات والتشبيك على مدار العام لدعم برامجها ومؤتمرها السنوي.

مجلس أمناء المساهمين

يعتمد كل من بنك الطعام وإنجاز على مساهمات مجلس الأمناء لتغطية تكاليف التشغيل والإعلانات. ويقوم مجلس الأمناء بتغطية هذه المساهمات كجزء من المسؤولية الاجتماعية لشركتهم، والمسؤولية الاجتماعية الشخصية.

وقفيات فردية

وقفية مؤسسة المعادي الأهلية

تعتمد وقفية مؤسسة المعادي الأهلية على آليات تمويل مبتكرة، ومنها وقفيات فردية لإنشاء مشروعات مدرة للدخل لتمكين السكان المحرومين. وتقوم المؤسسة بتسويق أشكال مختلفة من الوقفيات تشمل : مبالغ يوقفها الواقف باسمه أو باسم شخص عزيز عليه Doner-advised funds (الحد الأدنى للوقفية ٥٠ ألف جنيه)، والمنح الفردية لمنظمات المجتمع المدني (الحد الأدنى للمنحة ٦ آلاف جنيه، وتخصص هذه المنحة كقرض دوار لإحدى منظمات المجتمع المدني وتقوم المؤسسة بمتابعتها بنفسها، صناديق مجتمعية جماعية Collective Communily Funds تقوم بدعوة مجموعة من أهل الخير للتبرع بأي مبلغ من المال لوضعه في صناديق جماعية على أن تبلغ قيمة الأموال التي توضع في كل صندوق ١١ألف جنيه. ويتم توزيع هذا المبلغ في شكل منح لمنظمات المجتمع المدني لتدويرها في شكل صناديق مدرة للدخل للأمهات اللاتي بدون عائل ويعلن يتامى، وكمساعدات للأسرة الفقيرة.

مؤسسة تنمية الناس التي أنشأت وحدة للتمويل متناهي الصغر من خلال وقفية أوقفها أعضاء مجلس الإدارة. وتهدف المؤسسة إلى زيادة حجم مبالغ الوقفيات في السنوات القادمة.

مؤسسة وقف الإسكندرية، ويتم تمويلها حاليًا بالكامل من جانب مؤسسها صلاح خليل، وتبحث المؤسسة عن مصادر تمويل أخرى حتى تتمكن من زيادة إسهاماتها في المستقبل.

وبالنسبة للاستدامة المالية، فإن المؤسسات التي تعتمد على الوقف العائلي، ونماذج التمويل عن طريق خصم نسبة من أرباح الشركات تبدو أنها أكثر المؤسسات استقرارًا، وأكثرها استنادًا لإطار مؤسسي. أما باقي النماذج المالية التي سبق ذكرها أعلاه، فإنها بالرغم من تحقيقها لأهدافها تواجه تحديات، من بينها اللوائح التنظيمية التي تطبقها وزارة التضامن الاجتماعي، كما أن التبرعات العامة قد تجمع فقط موسميًا، وقد طالب بنك الطعام المصري لعدة سنوات من وزارة التضامن الاجتماعي بتعديل القانون ليسمح بجمع التبرعات على مدار السنة.

وقد بذلت مؤسسة وقفية المعادي جهودًا لإعادة وتطوير نظام الوقف بعد أن اختفى وفقد دوره في المجتمع المصري. كما فتحت المؤسسة الباب أمام الوقفيات التي يوقفها المهتمين بالعطاء الاجتماعي في الخارج. ولكنها مازالت تواجه مشكلة وضع إطار مؤسسي وقانوني لجلب هذه الأموال إلى مصر نظرًا لكثير من الشكوك التي تثار حول "التمويل الأجنبي" للجمعيات الأهلية في مصر، وهي مشكلة تفاقمت بالذات في الشهور التي أعقبت الثورة.

ويعد الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه مصر حاليًا هو أكثر ما يثير القلق فيما يتعلق بتمويل مبادرات العطاء الاجتماعي، وبخلق نموذج تمويل مستدام، حيث يعتقد البعض أن هذا الوضع جعل المتبرعين يقدمون تبرعات أقل مما كان يمكن أن يقدموه في الماضي. وعلى الرغم من عدم انقطاع التمويل المقدم من الأفراد أو الشركات، إلا أنه تباطأ، مما نتج عنه أن بعض المؤسسات أصبحت غير قادرة على تمويل الأنشطة التي تستهدفها خلال السنة، كما أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تقلصت لديها المنح التي تحتاجها لعملها.

إن المناخ السياسي الحالي الذي شهد ظهور الإسلام السياسي كقوة كبيرة في البرلمان هو سبب آخر كثيرًا ما يدعو إلى القلق. ويخشى البعض تقديم تشريع جديد يقضي بإنشاء "بيت الزكاة"، ويجبر الجمهور على التبرع بأموالهم من خلال ما يمكن أن يكون نوع من "الضريبة" الإسلامية. وسوف يؤدي هذا إلى تقويض حرية تمويل أي مبادرة يختارونها، ويقلل من مصادر التمويل للعديد من المنظمات العلمانية والتقدمية.

وأخيرًا، أصبحت قدرة بعض المؤسسات على الوصول للتمويل الأجنبي مقيدة خوفًا من هجوم الحكومة والإعلام عليها كجزء من الموجه الحالية لحملات القمع وتلطيخ السمعة التي تشن على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. ولهذا، وعلى الرغم من أن المتبرعين في الخارج مهتمون بمساندة المجتمع المصري خلال المرحلة الانتقالية، إلا أن الكثير من منظمات المجتمع المدني أصبحت تحجم عن قبول أي شكل من المساندة لتجنب معارك سياسية وقانونية ممكنة. وعلى سبيل المثال، اضطر أحد اتحادات المنظمات الأوروبية والأمريكية – الذي كان تواقًا إلى العمل في شراكة مع منظمات المجتمع المدني المصري خارج المدن الكبرى– إلى نقل مشروعة إلى تونس في ضوء الهجوم المستمر من الحكومة أثناء حكم المجلس العسكري على التمويل الأجنبي.

٤.٢ القيود على القطاع

إن القيود المفروضة على الاختيارات المتاحة لجمع الأموال تؤثر تأثيرًا سلبيًا على استدامة منظمات العطاء الاجتماعي، ونظيراتها من منظمات المجتمع المدني، وعلى تخطيطها الاستراتيجي والتوسع فيها. كما خلقت هذه القيود منافسة غير شريفة على الأموال بين هاتين المجموعتين، وانتقلت المسؤولية أكثر نحو مجموعة قليلة من المانحين الموجودين بدلاً من أن تكون بين السكان المستفيدين الذين تخدمهم هذه المجموعة.

على الرغم من أن الانتفاضة المصرية أسقطت نظام حسني مبارك القمعي الذي استمر لمدة ثلاثين عامًا، وحققت حاليًا نجاحًا جزئيًا في التخلص من الحكم العسكري الذي جثم على أنفاس المصريين لمدة ٦٠ عامًا، إلا أنه أعقبها فترة من الاضطرابات السياسية، وحالة من عدم التأكد أثرت على ثقة المستثمر وأمن المواطن. وقد شهد العشرون شهرًا الماضية حالة من عدم الاستقرار الشديد، وهجرة الموهوبين، والقلق على المستقبل، وكجزء من المجتمع تأثر قطاع العطاء الاجتماعي بدرجة كبيرة من هذه التحديات التي تشمل :

تحديات اجتماعية

- كنتيجة مباشرة للانتفاضة والثورة ظهرت طبقة جديدة من المواطنين المهمشين والمحرومين من بينهم أسر الذين فقدوا حياتهم خلال الأيام التي شهدت أحداث عنف أثناء الثورة، أو المصابين، أو الذين أصيبوا بعاهات أثناء أحداث العنف والاشتباكات مع الشرطة وقوات الأمن، إلى جانب عمال اليومية الذين فقدوا دخلهم نتيجة فقدان فرص العمل. هذه الظروف الاضطرارية أسفرت عن تحول الموارد عن منظمات العطاء الاجتماعي كمحاولة للاستجابة للحاجات العاجلة، وبهذا تقلصت الموارد المتاحة للبرامج والمبادرات الأكثر استدامة التي كان من الممكن أن يتم تنفيذها قبل الثورة.

تحديات سياسية

- في ضوء المناخ السياسي المصري المتقلب والغامض الذي شهدته مصر خلال الشهور الماضية وجدت منظمات المجتمع المدني وما يتبعها من منظمات العطاء الاجتماعي نفسها أمام حالة التباس قانوني أثر على أنشطة هذه المنظمات، وعلى حافزها على البدء في مبادرات جديدة. وعلى الرغم من أنه يجري حديث حول تعديل قانون الجمعيات الأهلية الذي يحكم نشاط منظمات العطاء الاجتماعي، لم تصدر بعد أي معلومات محددة عن هذه التعديلات، وعما إذا كانت سوف تمكن أو تعرقل تنمية المجتمع المدني في مصر في السنوات المقبلة.

تحديات اقتصادية

- نظرًا لأن مصر مازالت تعاني من انخفاض الدخل القومي، والإنفاق، والاحتياطات الأجنبية، ومصادر الدخل الرئيسية مثل السياحة، تراجع مستوى العطاء الاجتماعي في المتوسط. وعلى الرغم من حقيقة أنه ليس هناك إحصائيات مؤكدة بشأن هذا الموضوع هناك إجماع – حسب ما يقال– بين من تم مقابلتهم بشأن هذه الدراسة بأن الوضع الاقتصادي يشكل تحديًا ضخمًا في عالم العطاء الاجتماعي، ليس فقط على جبهة جمع التبرعات، ولكن أيضًا في تقديم الخدمات للمستفيدين.

العلاقة بين المؤسسات (المانحة)، ومنظمات المجتمع المدني (المتلقية للمنح)

- كشفت المناقشات التي جرت مع المؤسسات التي تمنح مساعدات لمنظمات المجتمع المدني أنه في حالات معينة هناك لبس في فهم أدوار ومسؤوليات كل من المؤسسات والمنظمات. وتبدو نقطة اللبس الرئيسية حول الدور الذي تلعبه منظمات العطاء الاجتماعي كمنظمات محلية مانحة. وفي كثير من الأحوال يتعين على هذه المؤسسات أن تؤكد وتشرح مسؤولياتها بصورة أفضل حتى توفر رقابة جودة شفافة على منحها، وتعمل كشريك في التنمية.
- يجدر الإشارة إلى أن ما يثير القلق أيضًا لحد ما أن مؤسسة منصور للتنمية ابتعدت عن تقديم المنح، وركزت على تنفيذ مشروعاتها منذ عام ٢٠٠٩، حيث واجهت تحديات كثيرة في العمل مع منظمات المجتمع المدني، لذا اختارت المؤسسة تحمل عبء تنفيذ مشروعاتها حتى تضمن ارتفاع مستوى جودة هذه المشروعات، وفضلت أن تمنح منظمات المجتمع المدني الشريكة مساعدات فنية أساسًا لتحسين مستوى جودة أعمالها في نفس الوقت.

متاعب المتبرعين الأفراد

- في الشهور التي تلت بدء الثورة أُطْلِق عدد كبير من المبادرات لجمع أموال من متبرعين أفراد لمشروعات قومية مثل إنقاذ الاقتصاد، تقليل الاعتماد على المعونات الأجنبية، بناء جامعات عامة...الخ. وقد ذُكِرَ أكثر من مرة أثناء المقابلات أنه على الرغم من أن هذه المشروعات مجدية، إلا أنها ظهرت على الساحة فجأة ودون إعداد أو تخطيط سليم، وغالبًا ما تحتاج إلى هدف مالي واضح، أو استراتيجية واضحة لجمع التبرعات. وقد ثبت أن هذه الطريقة الجديدة من التمويل غير مستدامة وتشتت الجهود، لذا من المرجو وضع بعض الإرشادات الواضحة لتوفير أموال جديدة، ووضع استراتيجية محددة بصورة جيدة لجمع التبرعات، وتحقيق الاستدامة لهذه المبادرات.

٥. خاتمة

كشفت هذه الدراسة عن ممارسات العطاء الاجتماعي في السنة التي تلت ثورة ٢٥ يناير أنه على الرغم من أن هذا القطاع يواجه صراعات وتحديات إلا أنه مازال قطاعًا نشطًا وخلاقًا خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر. وحيث أن بعض ممارسات العطاء الاجتماعي التي تعمل في ظل إطار مؤسسي تحولت خلال السنوات القليلة الماضية من القيام بالدور الخيري إلى الدور التنموي الاستراتيجي، إلا أنها تقدم نماذج مبتكرة من العطاء الاجتماعي التي يجدر محاكاتها، ويتزايد انفتاح هذا القطاع على كافة طبقات المجتمع، ولا يقتصر فقط على الطبقات الثرية، كما يكشف القطاع عما يتصف به من مرونة وقدرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، حيث أن المبادرات الجديدة تسعى إلى تعويض الأثر السيئ الذي تمخض عن الثورة.

إن قطاع العطاء الاجتماعي– مثله مثل معظم القطاعات الأخرى في مصر– يمر بحالة ترقب نتيجة الفترة الانتقالية المضطربة التي تعاني منها مصر. لقد اتضح من المقابلات التي تم إجراؤها لهذه الدراسة أن القطاع مستعد للعمل بأقصى سرعة بمجرد أن "يمحى غبار الفترة الانتقالية"، ويرجى أن يبدأ الاقتصاد في الاستقرار في المستقبل القريب، وأن يوجد برلمان فعال، وأن تكون القوانين التي تحكم منظمات المجتمع المدني أكثر تفهمًا للدور الهام لهذا المجتمع، وبالتالي أكثر استجابة للحاجة إلى توفير بيئة داعمة حتى ينمو ويساهم في عملية التنمية خلال السنوات المقبلة.

وفي النهاية، نطمح أن تؤدي الفترة الانتقالية إلى تحرك مصر نحو إعادة بناء دولة أكثر ديمقراطية، وشفافية، وتآزرًا، وتتمكن فيها المؤسسات من منع الفساد. ويعد قطاع العطاء الإنساني والخيري– الذي هو جزء بالغ الأهمية من المجتمع المدني– لاعبًا أساسيًا في الطريق نحو التحول الديمقراطي. لقد أوضحت هذه الدراسة كل من إمكانية ظهور قطاع محلي قوي، وكذلك العراقيل التي تعترض طريقه. فمثلاً يشير قانون الجمعيات الأهلية المقترح الذي يجري مناقشته حاليًا في مجلس الشورى أن هناك الكثير من الأمور التي يتعين عملها لتسهيل عمل الجمعيات غير الهادفة للربح. إن تمكين المجتمع المدني في العقد الاجتماعي الجديد من أن يكون شريكًا يقف على قدم المساواة مع المؤسسات الأخرى مازال أمامه طريق طويل. ومع هذا تحتاج العملية لأن تبدأ بجدية موضحة دور الشراكات القوية بين منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والحكومة في إطلاق إمكانيات التنمية في مصر، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال التعاون الصادق فقط بين اللاعبين يمكن أن تتحقق التنمية التي نسعى إليها منذ مدة طويلة.

مسح مبدئي للعطاء الاجتماعي في ليبيا في ظل التغيير

١. تمهيد

في عام ٢٠٠٣، قبل ثماني سنوات من اندلاع الثورة في ليبيا، وفي كتابه: "ليبيا: انبعاثات أمة. . . وسقوط دولة"، يختتم مصطفى أحمد بن حليم[٢] – رئيس وزراء ليبيا الأسبق – كتابَه متنبئًا بانهيار نظام القذافي، وبأنه لم يعد هناك خيار للنظام المستبد غير الرجوع للإرادة الشعبية وإنهاء حالة "المناورة والمراوغة" التي أصبحت "تضيق من حوله" فيقول:

> إنني أتمنى أن يدرك النظام أنه لم يعد لديه مجال للاختيار... لا يترك لنظام الانقلاب في ليبيا إلا طريقًا واحدًا؛ وهو العودة إلى الشعب والتصالح معه والاحتماء به؛ فالشعب يلتف دائمًا حول قياداته الشرعية العادلة ويدافع عنها بكل ما يملك، ولكنه لا يدافع مطلقًا عن جلاديه. (٤٦٠)

ثم يختتم بعبارة لأحد الخلفاء الراشدين قائلاً:

> "كثر شاكوك وقلَّ شاكروك فإما أن تعتدل، وإما أن تعتزل، والسلام." (٤٦٠).

فلم يعتدل نظام القذافي ولم يعتزل، ولكن تم عزله، وأصبح خيار الاعتدال الآن في يد الشعب الليبي الحر. فأمام الشعب الليبي الآن مهمة صعبة، نوَّه عنها مصطفى بن حليم، وهي الحاجة لقيادة شرعية عادلة ممثلة للشعب، والمهمة الأصعب على كاهل الإرادة الليبية الآن هي خلق تلك القيادة بعد سنوات من الاستبداد، ويتضمن ذلك إنشاء مؤسسات تعليمية ودستورية وسياسية وحزبية؛ والتي لابد أن تلعب دورًا مهمًّا في الممارسة الديمقراطية. ولاسيما دور المجتمع المدني في مرحلة إعادة بناء الدولة لا يمكن إغفاله.

يقوم هذا المسح المبدئي لأنواع العطاء الاجتماعي في ليبيا بإلقاء الضوء على جذور العطاء الاجتماعي التاريخية في ليبيا ووضع المجتمع المدني خلال عهد القذافي، ثم بعد ذلك يستعرض التغييرات المطردة التي توالت في المجتمع المدني خلال الثورة، ومن ثم دراسة العلاقة بين الحراك الثوري والحراك المجتمعي الذي تمخض عنه عدد من مؤسسات المجتمع المدني كان هدفها في البداية المساعدات الإنسانية لضحايا الثورة، ثم صارت تتشكل وتتبلور في مؤسسات ذات أهداف تنموية ما بعد القذافي. وسوف تتناول الدراسة أيضًا الدور المحوري للشباب من خلال استعراض بعض أراءهم في المرحلة الانتقالية اضافة إلى التعرف على ظروف نشأة الجمعيات الأهلية وأنواعها ووضع التشبيك بين المنظمات الأهلية والتعرف على خريطة الجمعيات الليبية وأماكن توزُّعها، واستعراض المصادر المختلفة للعطاء الاجتماعي وأخيرًا استشراف مستقبل العطاء الاجتماعي في ليبيا كأحد نتائج الثورة الليبية.

٢. المبحث الأول: التطور السياسي في ليبيا الثورة

شكَّلت ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نقطةً فاصلةً في تاريخ ليبيا الحديث. فكما يقول الدكتور عبد الحفيظ السلاك؛ أحد مؤسسي التيار الوطني الديمقراطي في ليبيا: كانت الثورة "انعطافة فاجأت الجميع بحدوثها، ثم بتطوراتها. تحولت من مجرد تظاهرة سلمية في مواجهة نظام ديكتاتوري مسلح" إلى "هزة عميقة وعاصفة اقتلعت نظامًا كاملاً من جذوره وبقوة السلاح؛ تلك القوة التي كانت ورقة النظام الوحيدة". وترجع جذور هذا التحول إلى تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية شهدتها ليبيا على مدى تاريخها من وقت نشأتها ومرورًا بالدولة الفاطمية والعثمانية ثم بالاحتلال الإيطالي وقيام الملكية ثم عهد القذافي. ولكننا سوف نكتفي في نطاق هذه الدراسة بالتركيز على ليبيا في عهد القذافي، مع الإشارة إلى نبذة سريعة عن بعض التغيرات التي طرأت في تلك الفترة.

٢.١ ليبيا في عهد القذافي

بدأ القذافي عهده بعد انقلاب ١٩٦٩ وتصفية النظام الملكي، ثم إعلان قيام سلطة الشعب وحل الجمهورية الليبية في ٢ مارس سنة ١٩٧٧؛ لتصبح تسمية ليبيا الرسمية آنذاك "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية". وقد اعتمد القذافي ما سماه "الديمقراطية المباشرة" ووحدته الأساسية هي المؤتمرات الشعبية؛ حيث يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية يضم كل المواطنين البالغين سن ثمانية عشر من الذكور والإناث، يلتقون في تجمع يُسمى "كومونة"؛ حيث يقسم كل الشعب الليبي على ثلاثين ألف كومونة، تضم كل كومونة عدد مائة شخص من الرجال والنساء المقيمين في نفس الحي. وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات في السنة.[٣]

---

٢ ولد مصطفى بن حليم في ١٩٢١ في الإسكندرية التي لجأ إليها والده بعد صدور حكم بالإعدام عليه بسبب نشاطه في الحركة الوطنية الليبية آنذاك. عينه الأمير إدريس وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة شبه المستقلة، ثم عُين بعد الاستقلال في الوزارة الاتحادية كوزير للمواصلات. وفي مارس ١٩٥٤، كُلف بتشكيل أول وزارة، استقال منها في يوليو ١٩٥٧، وعُين مستشارًا سياسيًّا للملك إدريس، يقيم خارج ليبيا منذ عام ١٩٦٩.

٣ المشهد السياسي الليبي: صعود قوى جديدة - د. زاهي بشير المغيربي- مركز الجزيرة للدراسات.
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/8653AABE-452B-4A42-A903-033DA048737F.htm

استخدم القذافي القومية العربية ومناهضة الاستعمار في النمو في السلطة؛ والذي شكَّل بدوره الجزء الأكبر من رأس المال الرمزي والمعلوماتي الذي استخدمه للتصديق على نظامه بصورة أقوى. وفي خطابه الرئيسي الأول في منتصف شهر سبتمبر عام ١٩٦٩، "هاجم القذافي النظام الاجتماعي القديم ودعا لتغيير جذري في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي" (القديس يوحنا ٥٠)، وهو ما يعد قطيعة جذرية من ماضي ليبيا كدولة مستعمَرة. وأمر بأن يكون كل شيء باللغة العربية؛ العلامات والتذاكر والكروت، وأصدر "مرسومًا إلزاميًّا لترجمة جوازات السفر الأجنبية إلى اللغة العربية، وبدأت حملة لاعتماد اللغة العربية كلغة رسمية دولية" (القديس يوحنا ٥١). وقد تم حظر استهلاك الكحول جنبًا إلى جنب مع أي شكل من أشكال الترفيه التي كانت تعتبر "إباحية، بذيئة أو مبتذلة"، وأنشئ مركز الدراسات الليبية لكتابة "تاريخ مراجع لليبيا، والذي يصور مجتمعًا متماسكًا وقوميًّا مواليًا للثقافة العربية، ومسلمًا معارضًا للإمبريالية الغربية" (القديس يوحنا ٥١).

وقد هللت الاشتراكية من قبل النظام، كما تتعلق بالعدالة الاجتماعية والتعاليم الإسلامية (القديس يوحنا ٥٢). وقد اتخذت العديد من التدابير الرمزية الأخرى لكي تسم ليبيا بالقومية العربية والمناهضة للإمبريالية مثل إنهاء الاتفاقات العسكرية المتفاوضة من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤. وبدأ القذافي أيضا في الدعوة إلى الجهاد "لتحرير الشعوب المضطهدة في العالم"، وأعلن "الجهاد الإسلامي لاسترداد فلسطين كواجب على كل مسلم" (القديس يوحنا ٥١). وأسس صندوق الجهاد لدعم الكفاح المسلح من أجل التحرر، وللتأكيد على أن القضية الفلسطينية هي "التهديد الرئيسي لسلامة الإسلام والعالم العربي" (القديس يوحنا ٥٢).

وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام ١٩٧٢؛ الذي جعل تشكيل أحزاب وتنظيمات سياسية أو الانضمام إليها جريمة عقوبتها الإعدام. وفي عام ١٩٧٣، وبعد إعلان الثورة الشعبية، تم إلقاء القبض على المئات من المثقفين من مختلف التيارات والاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية. ولم يعد هناك مكان في المشهد السياسي إلا للتنظيمات التي خلقها النظام؛ مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان الثورية وغيرها. واستمرت عمليات القمع والاعتقالات والإعدامات التي طالت المثقفين والناشطين سياسيًّا داخل ليبيا وخارجها خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وبدأت عمليات القمع بالتخلص من العناصر المناوئة في القوات المسلحة أعوام ١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧٥. ثم امتدت إلى القطاع الطلابي عامَي ١٩٧٦ و١٩٧٧، وإلى المثقفين عام ١٩٧٨، وإلى المعارضة الخارجية في الثمانينيات، إلى جانب المواجهات المسلحة مع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة خلال النصف الأول من التسعينيات، وإلقاء القبض على مجموعات من المنتمين للإخوان المسلمين عام ١٩٩٨.[٤]

٢.٢ المشهد السياسي في بداية عام ٢٠١١

استمر نظام القذافي في عدائه الصريح لأية محاولات لتأسيس تنظيمات سياسية تتبنى أفكارًا وتوجهات تتعارض مع أفكاره وتوجهاته، كما عبر عنها في الكتاب الأخضر؛ والذي يصف فيه فلسفة حكمه وأفكاره حول النظرية العالمية الثالثة وهو بمثابة دستور الدولة الليبية في عهد القذافي.

أدى بروز سيف الإسلام القذافي ودعوته منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والدستورية إلى انقسام المعارضين للنظام في الداخل والخارج إلى تيارين رئيسيين: تيار يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية والعلمانية، ويدعو إلى الاستفادة من الهامش المتاح والعمل على توسيعه وتعميقه ودفع النظام إلى القيام بإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية، بحسبان أنه البديل العملي المتاح، وتيار آخر يضم مجموعات من المثقفين والناشطين السياسيين من مختلف الاتجاهات أيضًا الذين يرون أنه لا فائدة من التعامل مع النظام القائم، وأنه ليس هناك أمل في إصلاحه، وأن السبيل الوحيد هو النضال ضده حتى يسقط دون تحديد كيفية القيام بذلك ومتى. ولكن مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي اتضح جليًّا أن النظام غير جاد في حديث الإصلاح وأن القوى المهيمنة متشبثةً بمواقعها ولا تقبل إدخال أية إصلاحات. وانسحب الكثير من الذين حاولوا التفاعل مع النظام بهدوء، وساد إحساس بالإحباط وربما اليأس بين أوساط المثقفين والناشطين السياسيين حول التوجهات المستقبلية لليبيا.

جاءت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ لتفاجئ معظم المحللين وصانعي القرار والناشطين سياسيًّا في ليبيا وخارجها، ولتدشن مرحلة جديدة بجيل جديد شاب غير مثقل بالتوجهات التنظيمية النمطية، وقادر على استخدام أدوات عصر العولمة، ومعبر عن خطاب سياسي ديمقراطي غير إقصائي، ومستعد للتضحية بالروح والجهد والوقت من أجل جعل هذا الخطاب واقعًا معاشًا.[٥]

٢.٣ التطور السياسي في ظل ثورة ١٧ فبراير

التقى قادة الثورة الحالية في بنغازي في ٥ مارس/ آذار ٢٠١١، وكوَّنوا المجلس الوطني الانتقالي الليبي، الذي ضم أكثر من أربعين عضوًا يمثلون كل مناطق البلاد. ورئيس المجلس هو القاضي مصطفى عبد الجليل؛ الذي كان وزير العدل في ظل حكم القذافي عندما اندلعت الاضطرابات في فبراير/ شباط ٢٠١١. وسرعان ما أعلن انشقاقه وأصبح أول مسئول كبير يتخلى عن القذافي؛ حيث جاء من

٤ المرجع السابق.

٥ المرجع السابق.

مدينة البيضاء الشرقية في الجبل الأخضر، وكان مشهورًا بالتقوى والأمانة، بينما كان يعمل في ظل حكم القذافي. وحاول أن يحقق بعض الاستقلال للقضاء الليبي. ومن مواقفه المشهورة استقالته احتجاجًا على عدم إطلاق سراح ثلاثمائة سجين سياسي بالرغم من تبرئة القضاء ساحتهم في عام ٢٠٠٧. ونائب رئيس المجلس هو عبد الحفيظ غوقة، وهو محام ورئيس سابق لجمعية البر الليبية، وغالبًا ما كان غوقة المتحدث الرئيس للمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، وكان غوقة المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان من بين مجموعة المحامين التي تترافع عن أسر ضحايا مذبحة سجن بوسليم التي ارتكبتها قوات القذافي في عام ١٩٩٦، وقُتل فيها ألف ومائتا سجين سياسي في سجن طرابلس. وساعدت المطالبة بالعدالة في هذه القضية على إطلاق شرارة الانتفاضة ضد القذافي في فبراير/ شباط ٢٠١١.

انضمت إلى هذه المجموعة قوى المعارضة التي ظهرت في القسم الشرقي من البلاد، وتتكون من جماعات منشقة ومنفية، وكونت القيادة الجديدة للثورة؛ فعُرفت باسم "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت". وشكّل المجلس لجانًا عسكرية وقضائية، ومجلسًا تنفيذيًّا للحكم برئاسة الدكتور محمود جبريل، وهو عالم سياسة تعلم في أميركا، وكان حتى السنة الماضية رئيس مجلس التخطيط الليبي. وأصبح الدكتور علي الترهوني – المنفي وأستاذ الاقتصاد بجامعة واشنطن في سياتل – وزيرًا للمالية. وأصبح محمود شمام – وهو أحد الليبيين المنفيين ممن تعلموا وعاشوا في الولايات المتحدة – وزيرًا للإعلام والاتصال. وقد بدأ المجلس العمل في صيغة برلمانية. والمجلس عبارة عن تجمع من المهنيين والأكاديميين والأطباء والمحامين والإصلاحيين والمنشقين والإسلاميين والملكيين، وبعض شخصيات قبَلية تقليدية من المناطق الريفية.

وكانت القاعدة الاجتماعية للثورة تتمثل في الشباب الليبي الحضري الأصغر من ثلاثين عامًا، الذين انضموا للمسيرات وأصبحوا جيش التحرير التطوعي الذي حارب قوات النظام وألوية الأمن؛ حيث تدربوا بقيادة الجنود والضباط الليبيين المنشقين. وكذلك شاركت النساء بفعالية في المقاومة من خلال أدوار عديدة مثل إنتاج الأفلام التي توثق الأعمال الوحشية للنظام، ورعاية الأطفال والجرحى وإعداد الطعام للمقاتلين وحياكة علم الاستقلال.[٦]

٣. تنظيم العمل الأهلي والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والمجلس الوطني الانتقالي

حرص المجلس الوطني الانتقالي على التعاون بشكل كبير مع منظمات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بتنظيم العمل الأهلي ووضع القواعد المنظمة له وتطويره، وقد قامت وزارة الثقافة والمجتمع المدني بعقد حلقات نقاشية مستمرة مع منظمات المجتمع المدني من أجل وضع آلية لتسجيل منظمات المجتمع المدني عن طريق الإخطار في المجالس المحلية المشكلة في المدن المختلفة، والتي تمثل السلطة التنفيذية في تلك المناطق بالإضافة إلى عقد ورش حوارية حول طبيعة مسودة قرار لتنظيم العمل الأهلي خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب برلمان يصدر قانونًا ينظم العمل المدني، وتم عقد تلك الورش خلال شهر يوليو ٢٠١١.

وتسعى وزارة الثقافة والمجتمع المدني لعمل دورات تدريبية لكوادر الجمعيات الأهلية، وذلك من خلال تدريبات عن طريق الخبراء المحليين أو الدوليين أو عن طريق المنظمات الدولية المختلفة العاملة في ليبيا والمساعدة في إقامة ورش عمل وتدريبات فيما يتعلق بمفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وغيرها من المفاهيم التي تساهم في تبلور الديمقراطية في المجتمع الليبي. كما تسعى الوزارة أيضًا لاستغلال مقرات اللجان الثورية الخاصة بنظام القذافي لتكون مراكز تدريبية وملتقيات للشباب والجمعيات الأهلية؛ وتساهم في تطوير المدن المختلفة وتتم إدارتها من خلال الجمعيات الأهلية والحكومة، على أن تقوم الدولة بتوفير الدعم المالي لهذه المراكز، وتتولى منظمات المجتمع المدني فيما بعد إدارتها بشكل كامل بدون أي تدخل من الدولة. وهدف هذه المراكز أن توفر مساحة للتدريب والتعلم وأن تكون مركزًا متكاملاً للشباب والجمعيات الأهلية مجهزًا على مستوى عالٍ بكافة التقنيات الحديثة. وذلك من أجل إحداث شراكة بين كلٍّ من المجتمع المدني والحكومة من أجل إنجاح التحول الديمقراطي وإحداث التطور المجتمعي الذي يتماشى مع طموحات الليبيين.[٧]

ملامح تطور المجتمع المدني الليبي من بداية الثورة

بدأ تطور المجتمع المدني الليبي أو نشأته بمعنى أدق منذ شهر مارس ٢٠١١ بعد خروج المنطقة الشرقية من قبضة القذافي ونشأة المجلس الانتقالي الليبي، وإن كان المجلس في ذلك الوقت لم يكن بالنضج الذي أصبح عليه بعد ذلك، ولكن بالتزامن معه كان المجتمع الليبي ينشئ مؤسساته وجمعياته الأهلية التي كانت تعمل بالأساس على دعم الجبهة وقوات الثوار في المنطقة الشرقية، وإن كانت قد أخذت شكلاً عشوائيًّا وغير منظم في بداية الأمر نظرًا لعدم وجود رؤية واضحة للمرحلة القادمة. واعتقد الليبيون أن نظام القذافي سيسقط سريعًا كما حدث في مصر وتونس ولكن مع طول أمد القتال أصبحت الجمعيات الأهلية أكثر نموًّا وتنظيمًا خاصة في مدينة بنغازي. ومن ثم عرف الليبيون منظمات المجتمع المدني وخاصة في المدن المحررة وأولها مدن المنطقة الشرقية كالبيضاء ودرنة وطبرق والقبة وأجدابيا، وبعد ذلك المدن المحررة في المنطقة الغربية كمصراتة، وبعد سقوط نظام القذافي أصبحت الجمعيات الأهلية الليبية منتشرة في طول البلاد وعرضها. ويعد التطور المجتمعي في ليبيا بعد الثورة، من ضمن أحد نتائج الثورة الليبية وأبعدها أثرًا؛ حيث تحولت من دولة لا تعرف منظمات المجتمع المدني المعاصرة إلى دولة تضم أكثر من ألفين جمعية أهلية بعد عام واحد من الثورة.[٨]

---

٦ المجلس الوطني الانتقالي الليبي: المنطلقات والرهانات – علي عبد الطيف أحميدة – مركز الجزيرة للدراسات.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59C1FC5F-8918-453D-BF75-11CFD5DC1454.htm

٧ بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢ مقابلة خاصة مع د. عطية الأوجلي؛ مسئول وزارة الثقافة والمجتمع المدني بالمكتب التنفيذي بالمجلس الوطني الانتقالي.

٨ المرجع السابق.

لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة؛ فقد ساهمت في إعادة اكتشاف المجتمع الليبي من جديد، وفي دعم الجبهة الداخلية والخارجية للثورة الليبية والتخفيف من معاناة الحرب، والمساهمة بشكل فعال للغاية في بناء ليبيا الجديدة، وإن كان المجتمع المدني الليبي حديثًا نسبيًّا إلا أن المجتمع الليبي خلال عام واحد نجح في تطوير مجتمع مدني يتماشى مع احتياجاته، ويتسم بالديناميكية الشديدة، ويمتلك تجربة وخبرة ثرية تتجاوز العام الأول لعمر هذا المجتمع، ويمكن التدليل على ذلك من خلال استعراض التطور المجتمعي وتطور منظمات المجتمع المدني من خلال العطاء الاجتماعي.

٤. العطاء الاجتماعي

٤.١ أولاً – وضع العطاء الاجتماعي قبل الثورة الليبية

بدأت الأوقاف في الظهور في ليبيا ولعب دور مهم في المجتمع الليبي منذ الفتح الإسلامي لليبيا، ولكن ازدهرت الأوقاف أكثر في ظل الحكم العثماني؛ الذي امتد من عام ١٥٥١ إلى عام ١٩١١، وكان الوقف خلال تلك الفترة يمثل أحد أهم روافد العطاء الاجتماعي، وكان الشكل الرئيسي للعطاء الاجتماعي وللعمل المدني بشكل عام هو إنشاء المدارس والسبل والمستشفيات وغيرها من أعمال البر. وقد ازدهر نظام الأوقاف في ظل الاهتمام من جانب الحركة السنوسية بها والتي قامت على قاعدة مؤسسية أهلية وهي الزاوية السنوسية التي قدرت المصادر الإيطالية أوقافها الزراعية بستمائة ألف أيكر، وقدرت جملة عائداتها من العقارات والمساكن عام ١٩٢٨ بمائتي ألف ليرة إيطالية.[٩]

وبعد استقلال ليبيا عام ١٩٥١، بدأ المشرع الليبي في تنظيم الوقف؛ حيث صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مصلحة الأوقاف في بنغازي، كما صدر مرسوم عام ١٩٦٣ بشأن نظام الزوايا الإسلامية.[١٠]

٤.٢ ثانيًا – العطاء الاجتماعي في عهد القذافي

من خلال إدارة جهاز الدولة، سعى القذافي إلى التحكم في الحالة الذهنية لجميع مواطني الدولة، وطور آليات معقدة لجعل ذلك ممكنًا، ويعد الكتاب الأخضر الذي كان يدرَّس في جميع الجامعات كمادة إلزامية، وإنشاء المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر خير أمثلة على هذه الآليات، ولاسيما استخدام العطاء الاجتماعي والمجتمع المدني لتأكيد سلطته وترسيخ قيادته وإضفاء الشرعية عليها في الداخل والخارج. فكما يقول بورديو: تعد الدولة "تتويجًا لعملية تركيز أنواع مختلفة من رأس المال"؛ منها رأس المال المادي والاقتصادي، ورأس المال المعلوماتي ورأس المال الرمزي، كلها مترابطة. (بورديو ٤–٥). حيث تدخل مؤسسات العطاء الاجتماعي في عهده ضمن أنواع رأس المال الرمزي، فقد تم استخدام تلك المؤسسات من أجل خلق صورة عن نظام القذافي كانت منافية للواقع. فادعت تلك المؤسسات نصرة حقوق الإنسان والسعي لسد احتياجات اقتصادية للشعب الليبي في مؤتمرات ومحافل دولية، في حين كانت يحدث عديد من الانتهاكات في ليبيا.

وشهدت فترة التسعينيات ضغوطًا اقتصادية متزايدة على ليبيا لثلاثة أسباب رئيسية؛ أولها كان أزمة لوكربي وتأثير العقوبات التي فُرضت في عام ١٩٩٢، على حين أن هذه العقوبات لم تشمل الصادرات النفطية باعتبارها الدعامة الأساسية للاقتصاد الليبي، ولكن أدى ذلك الحظر تدريجيًّا إلى تآكل قطاع الطاقة بسبب حظر المعدات المستخدمة في استخراج النفط والنقل (Pargeter ٢٢٠). وفشلت ادعاءات القذافي بنصرة العدالة الاجتماعية والدعوة إلى إصدار اشتراكية إسلامية في أن تترجم إلى واقع على الشعب. وتمثلت المشكلة الثانية في انخفاض أسعار النفط، وهو ما يعني مالاً أقل، وأخيرًا، حدثت طفرة مفاجئة في معدل التضخم من ٤٢٪ في عام ١٩٩٣ إلى ٥٠٪ في عام ١٩٩٤ (Pargeter ٢٢٠).

على هذه الخلفية، وعلى الرغم من الحقائق المحبطة عن الانكماش الاقتصادي، أقام القذافي مشروعات مثل هذا النهر الصناعي العظيم، كنوع من التحدي لبقية العالم (Pargeter ٢٢٠). وقد أصابت الفجوة بين سوء الإدارة الاقتصادية والمشروعات الكبيرة مزيدًا من السكان بالإحباط. وقد أدى انعدام العدالة الاجتماعية والخلافات بين الشرق والغرب إلى هز ليبيا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.

لعبت المؤسسات الخيرية والمجتمع المدني دورًا سياسيًّا أكثر منه تنمويًّا. وأصبح العمل الخيري يُجتزأ من رأس المال الرمزي للدولة خصوصًا في ظل قيادة سيف الإسلام؛ الذي ظهر في المشهد كأحد دعاة اقتصاد السوق الحر. وجاء ظهوره بالتزامن مع إنشاء مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية. وفي إطار مؤسسة القذافي، وُلد العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى.
ومع ذلك، بدلاً من تحقيق التوازن بين سلطات الدولة، أصبح المجتمع المدني أداةً سياسية تُستخدم من قبل سيف الإسلام في زيادة قوته وشعبيته. وكان للمؤسسة تأثير ضعيف على أرض الواقع، ولكنه كان من خلال الأعمال الخيرية، حيث إن "سيف الإسلام كان قادرًا على التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٠٠ من أجل إطلاق سراح الرهائن الغربيين المحتجزين لدى جماعة أبو سياف في الفلبين. جنبًا إلى جنب مع الأعمال الخيرية، أعد أيضًا سيف الإسلام مجموعة "واحد تسعة" – وهي مجموعة استثمارية تضم مجموعة شركات (Pargeter ٢٢٢). وهكذا تم تسييس العمل الخيري وأصبح جزءًا من رأس المال الرمزي الذي يستخدمه النظام لترسيخ قوته. ولم يكن للعطاء الاجتماعي دور مؤثر في المجتمع الليبي للظروف التي مر بها المجتمع الليبي من قمع في فترة حكم القذافي وتهميش وحظر

٩ بحث تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي – عبد الله السيد ولد أباه – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

١٠ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ – الإطار التشريعي لنظام الوقف في المغرب العربي – جمعة الزريقي – مركز دراسات الوحدة العربية.

العمل الأهلي وعدم وجود منظمات مجتمع مدني إلا فيما ندر؛ حيث لم يوجد في ليبيا في عهد القذافي ما يعرف اصطلاحًا باسم منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وتعرض المجتمع المدني لقمع هائل جعل وجوده نظريًّا فقط، بالإضافة إلى المحاولات المستمرة من جانب القذافي ونظامه للقضاء على الأشكال المختلفة للعطاء الاجتماعي ومحاربة منظمات المجتمع المدني والأوقاف وحتى الزكاة.

وقد أصدر القذافي بعد توليه السلطة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة للأوقاف تقوم بضم وإدارة جميع الوقفيات الموجودة في البلاد ومصادرة ما تملكه من أوقاف، سواءً عقارات أو أراضي أو أموال مما أدى إلى إحجام الأفراد عن إنشاء وقفيات نظرًا لسيطرة الدولة عليها، وأدى إلى فقدان العطاء الاجتماعي لشريان رئيسي للعطاء الاجتماعي في ليبيا.[١١] بالإضافة إلى أخذ نظام القذافي التوجه الاشتراكي؛ حيث قام بتأميم الاقتصاد، وألغى الأحزاب السياسية، وحال دون إنشاء جمعيات أهلية بالمعنى الحديث للعبارة.

كانت منظمات المجتمع المدني شبه غير موجودة، فمن الناحية النظرية أن عدد الجمعيات الأهلية في ليبيا على مدار اثنين وأربعين عامًا لم يتجاوز سبعة عشر جمعية أهلية فقط ويعمل أغلبها في مجال رعاية الأيتام، وتم التضييق عليها بشكل كبير من جانب الأمن الداخلي في ظل القانون ١٩ المنظِّم لعمل منظمات المجتمع المدني؛ حيث كان ينص على حضور ممثل عن الأمن الداخلي لاجتماعات مجلس إدارة أية جمعية أهلية وإشرافه إشرافًا شبه كامل على عمل تلك الجمعية. وأدى ذلك إلى قلة عدد الجمعيات الأهلية وحدوث حالة من حالات الاحتقان والتجمد الواسعة للعمل الأهلي في ليبيا في ظل حكم القذافي، وأثر كذلك سلبًا على العمل الأهلي بشكل عام وعلى العمل التطوعي بشكل خاص؛ حيث لم يوجد متطوعون، نظرًا لتقلص دور المجتمع المدني وعدم وجود جمعيات أهلية كمتنفس للعمل الأهلي، ولكن كان يوجد مراكز قليلة كمتنفس مثل المتطوعين في الكشافة وكذلك في الهلال الأحمر الليبي.[١٢]

١ – الحركة العامة للكشافة والمرشدات

تمثل الحركة العامة للكشافة والمرشدات أحد الكيانات القليلة العمل في مجال العمل المدني، التي استطاعت الصمود في وجه آلة القمع الأمنية في عهد القذافي، ونجحت في استقطاب العديد من الشباب الليبي للتطوع والالتحاق بها كمتنفس للتطوع والعمل المدني، وحظيت بإقبال واسع من العديد من الشباب نظرًا لكونها من الهيئات القليلة القادرة على العمل مع الشباب وقبول أعداد منهم كمتطوعين وجاذبيتها للشباب صغير السن نظرًا للأنشطة المختلفة التي تقوم بها الكشافة؛ مما شجع على نمو الكشافة في ظل حالة الركود والإتقان في العمل الأهلي والشبابي، وقد انعكس ذلك فيما بعد اندلاع الثورة الليبية، وبدأ الليبيون في تأسيس مجتمع مدني حقيقي، في مشاركة كوادر الكشافة والمرشدات بفاعلية كبيرة في منظمات المجتمع المدني التي أنشئت بعد اندلاع الثورة نظرًا للميزات والمهارات التي يحظى بها هؤلاء الشباب من قدرة تنظيمية عالية ودقة في العمل والقدرة على العمل كفريق واحد، بالإضافة للمهارات القيادية على المستوى الشخصي، والقدرة على الحوار مع الآخر، وإقامة المعارض والورش وغيرها من المهارات والأنشطة التي يبرع فيها المنتمون للكشافة، والتي كان لها تأثير ملحوظ في دفع عجلة العمل المدني في ليبيا الثورة.[١٣]

٢ – جمعية الهلال الأحمر الليبي

تعد جمعية الهلال الأحمر الليبي متنفسًا آخر للعمل الأهلي وللتطوع الذي حُرم من ممارسته الليبيون في ظل حكم القذافي، وقد انضم إليها العديد من الشباب والشابات من مختلف المناطق للمشاركة كمتطوعين في الهلال الأحمر، وقد أتاح لهم تعلم مهارات أن كانت جمعية الهلال الأحمر قد عانت هي الأخرى من التضييق ومن الفساد أيضًا؛ حيث كانت تحت سيطرة وقبضة نظام القذافي، إلا أن هذا لم يمنع من خلق كوادر من الهلال الأحمر كان لها دور حيوي أثناء الثورة الليبية، خاصة فيما يتعلق بتنظيم وكفاءة أعمال الإغاثة التي قام بها متطوعو الهلال الأحمر الليبي، خاصة كوادر المنطقة الشرقية؛ حيث قاموا بتنظيم العمل الإغاثي وتوفير قوافل غذائية لجبهات القتال المختلفة في الجنوب وكذلك في مصراتة والجبهة الغربية، وتدريب أطقم إغاثية جديدة من الشباب المتطوع وتوفير تدريبات لمختلف شرائح المجتمع عن الإسعافات الأولية وكيفية التنسيق لتسيير قوافل إغاثية للجبهات المختلفة والتنسيق مع الجمعيات الأهلية من أجل تقييم الاحتياجات، سواءً للنازحين في الداخل الليبي أو اللاجئين أو للمصابين على جبهات القتال المختلفة.[١٤]

٤.٣ ثورة العطاء الاجتماعي

تعد الثورة الليبية هي ثورة عطاء اجتماعي بامتياز بمفهومه الأوسع. فأخذ العطاء الاجتماعي أشكالاً متعددة من داخل وخارج ليبيا كالمشاركة المدنية والتطوع والعطاء بالمال، خاصة لفئة الشباب؛ حيث يمثل الشباب بين سن ستة عشر إلى خمسة وثلاثين الشريحة السنية الأكبر في المجتمع الليبي، ولا نستطيع في الحالة الليبية فصل مفهومي التطوع والعطاء الاجتماعي بعضهم بعضًا، نظرًا للخصوصية الشديدة للمجتمع وللثورة الليبية بوجه عام ولطبيعة العطاء الاجتماعي الليبي بوجه خاص.

---

١١ بحث تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي– عبد الله السيد ولد أباه – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

١٢ تقرير منظمة المنتدى الإنساني البريطانية عن العمل الشبابي في ليبيا بعد الثورة – نوفمبر ٢٠١١.

١٣ المرجع السابق.

١٤ المرجع السابق.

وقد ساهم المتطوعون بشكل كبير في إدارة الثورة الليبية بشكل عام على كافة النواحي المختلفة، سواءً على مستوى الإدارة السياسية للثورة الليبية وكذلك إدارة المعارك العسكرية بكافة جوانبها وكذلك ظهور العمل الأهلي، ومن ذلك أننا لا نستطيع القول بأن العطاء الاجتماعي كان قد قصر على العمل المدني فقط، بل تطرق لكافة المجالات؛ فسوء أعضاء المجالس المحلية أو حتى كتائب الثوار وكذلك العمل في منظمات المجتمع المدني وفي العديد من الأجهزة المختلفة؛ حيث يُعدُّ كل هؤلاء متطوعين تنوعت واختلفت تخصصاتهم وأيضًا مجالات عملهم.

خصائص العطاء الاجتماعي في ليبيا الثورة

١ – ظهور العطاء الاجتماعي من العدم

أكثر ما يميز التطوع في ليبيا ظهوره من العدم وانتشاره كثقافة عامة في وقت قياسي، بعد أن كان أمرًا غير شائع وغير مرغوب في بعض الأحيان، ولكن مع بداية الثورة وحتى الآن تحول لأمر متعارف عليه وجزء مهم من الثقافة اليومية لليبيين خلال الثورة الليبية، وتقبل الليبيين له بشكل كبير والحث عليه.

٢ – عدم اقتصار العطاء الاجتماعي على فئة عمرية واحدة ومشاركة المرأة

يعد المميز في تجربة العطاء الاجتماعي في الثورة الليبية هو عدم اقتصاره على فئة الشباب فحسب، بل امتد رأسيًّا وأفقيًّا ليشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع الليبي، سواءً نساءً أو كبارًا في العمر، بالإضافة إلى مشاركة المرأة القوية في مجتمع محافظ بشكل كبير؛ فيوجد العديد من المنظمات الأهلية التي تقودها نساء، بالإضافة إلى المشاركة القوية كمتطوعات والأدوار المختلفة التي لعبتها المرأة سواء سياسيًّا أو أهليًّا من أجل دعم الثورة الليبية، ولم تقتصر تلك المشاركة في المدن مثل بنغازي، بل امتدت لتشمل كافة المناطق سواءً حضرية أو ريفية فنجد ذلك الدور بارزًا في مناطق ريفية ونائية؛ مثل الواحات والجبل الأخضر وغيرها من المناطق؛ مما يدلل على أن تلك الظاهرة ليست بالظاهرة الموسمية، بل بكونها ظاهرة ذات تأثير جذري ستمتد داخل المجتمع الليبي.

ومن أبرز الأمثلة على مشاركة المرأة في الثورة، هو مثال هناء الحبشي أو المعروفة ب"نيوميديا الطرابلسي" والتي حصلت على جائزة أمريكية كواحدة من أشجع عشر نساء في العالم. قامت هناء باستخدام وسائل مختلفة لتوصيل صوت الثورة الليبية من طرابلس إلى العالم. فقامت بالتواصل مع قنوات عدة مثل الجزيرة ابان الثورة لتوصيل معلومات عن محنة الشعب الليبي. اضافة الى ذلك، قامت بتجميع معلومات عن الأماكن العسكرية لكتائب القذافي التي بها سلاح وتقديمها لحلف الناتو لمساعدة وحماية الشعب الليبي. عن دور المرأة في الثورة الليبية، قالت:

إن دور المرأة الليبية لم يقتصر فقط، يعني هناك من يقول إنها كانت تصنع الطعام للثوار، إنها كانت تساهم بشكل بسيط، بالعكس، نرجع إلى البداية، فالمرأة الليبية هي من أشعل هذه الثورة، فأتذكر في يوم الخامس عشر من فبراير، النساء الليبيات خرجوا في بنغازي، أمام مديرية أمن بنغازي، من أجل أزواجهم وأبنائهم الذين تم قتلهم بطريقة بشعة في مجزرة سجن بوسليم، يعني حينما قام بقتل ألف ومئتين وسبعين شهيد في ساعتين أو ثلاث ساعات، والعالم كله يعلم هذه المجزرة، فهم من أشعلوا هذه الثورة، ولا ننسى أيضا كانوا لديهم نساء يقومون بنقل الأسلحة من مكان لآخر، وكانوا لدينا نساء آخرين يقومون بإعطاء معلومات يعني، وبأكثر من دعم في جميع المجالات، يعني كان لها المرأة بالدعم الإعلامي وفي الدعم العسكري، وفي المجال الإغاثي والإنساني، المرأة كان لها دور في كل هذه المجالات، ولكن مغيبة حاليا عن الساحة.[١٥]

٣ – عدم اقتصار العطاء الاجتماعي على العمل المدني

يعد أحد أكثر الأشياء المميزة للتطوع في ليبيا هو عدم وجود التطوع في مجال العمل الأهلي فقط، بل امتد ليشمل كافة نواحي الحياة، سواءً السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية. فنجد أن معظم الجنود الذين شكلوا القوة العسكرية للثوار وكافة أنواع الميلشيات التي ظهرت ما هي إلا جهودًا تطوعية قام بها الشباب الليبي من أجل التحرر من قبضة القذافي ومواجهة كتائبه، وكذلك المتطوعون في الأجهزة الحيوية؛ مثل إنشاء مجالس محلية من أجل تسيير الأوضاع المعيشية اليومية في المدن المحررة، والتطوع في المستشفيات وككوادر طبية وغيرها من أشكال التطوع المختلفة.

وهذا سيخلق نوعًا من أنواع التحدي على منظمات المجتمع المدني من أجل احتواء فائض التطوع الهائل في المجالات غير المدنية، خاصة بعد استقرار الأوضاع وعودة الكثير من المتطوعين لحياتهم الطبيعية بعد الثورة؛ خاصة الشباب الذي شارك في الأعمال الحربية على جبهات القتال، وإعادة تأهيل هؤلاء الشباب ليتم دمجهم في منظومة العمل الأهلي والمدني.

٤.٤ مراحل التطور المجتمعي في ليبيا

ويمكن تقسيم مراحل التطور المجتمعي في ليبيا وتطور مفهوم العطاء الاجتماعي في ظل الثورة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: من مارس إلى مايو ٢٠١١ (المرحلة الارتجالية)

يمكن وصف تلك المرحلة بأنها مرحلة ارتجالية كردة فعل من ضمير المجتمع على ما يحدث في ليبيا، خاصة وأن المجتمع المدني الليبي قد تم قمعه على مدار اثنين وأربعين عامًا من حكم القذافي؛ فكان على الناس إعادة اكتشاف مفهوم العمل الأهلي والجمعيات الأهلية،

١٥ لحوار هناء الحبشي مع وسيلة عولمي، قم بزيارة الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/308cd666-acff-41b6-924b-592c9018c6db

وأخذ الشكل الأول للعمل الأهلي شكل التبرعات الخيرية الأهلية من رجال أعمال أو من أفراد عاديين على شكل تبرعات عينية ومالية، سواءً لجبهة القتال من مواد غذائية أو أدوية أو حتى في بعض أوقات التبرع لشراء أسلحة للثوار، وكذلك التبرع لصالح الجبهة الداخلية المتمثلة في سكان المدن المحررة في المنطقة الشرقية، خاصة الفقراء والنازحين من المناطق القريبة من مناطق القتال مثل أجدابيا في المنطقة الشرقية وفيما بعد مصراتة من المنطقة الغربية، ومن هذا المنطلق بدأت تتشكل بذرة ما يعرف باسم الجمعيات الأهلية الليبية وبدأت الجمعيات الأهلية في الظهور في مدينة بنغازي أولاً، وسريعًا ما ظهرت في مدن البيضاء ودرنة، ومن بعدها باقي المنطقة الشرقية.

خصائص وسمات المرحلة الأولى من تطور المجتمع المدني الليبي بعد اندلاع الثورة

١– تكوين جمعيات أهلية ذات طبيعة إغاثية

ظهرت في إرهاصات الثورة الليبية، وفي هذا المخاض الصعب منظمات أهلية ذات طبيعة إغاثية، وهي باكورة منظمات المجتمع المدني الليبي، مثل جمعية نداء الخير الليبية وغيرها؛ وذلك كاستجابة للحاجة المجتمعية ونظرًا لطبيعة الموقف التي فرضت الشكل الإغاثي للعمل الأهلي، خاصة على جبهات القتال من مأكل ومشرب وأدوية وفي بعض الأحيان أسلحة، وكذلك احتياجات الجبهة الداخلية مع دخول شريحة كبيرة من المجتمع تحت خط الفقر، مع انقطاع الرواتب وعدم وجود مصدر دخل للكثير من الأسر الليبية، وبخاصة في المنطقة الشرقية، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من النازحين من المنطقة الغربية؛ حيث جبهات القتال الرئيسية، بالإضافة إلى نازحين من المنطقة الشرقية نفسها كالنازحين من مدينة أجدابيا؛ حيث وصل عددهم في مدينة البيضاء وحدها إلى عشرة آلاف لاجئ،[١٦] حيث اعتمدت منظمات المجتمع المدني من السكان المحليين تجربة المهاجرين والأنصار، وذلك باستضافة أسَرِهم للأسر النازحة في المنازل الخاصة بها، كما هو موضَّح، وقد تجلى ذلك في مدن المنطقة الشرقية وقد تجاوز بذلك العمل الإغاثي الحدود المتعارف عليها.

بالإضافة إلى تطور الوضع وتقديم الجمعيات الأهلية والخيرية في المنطقة الشرقية لسكان الجنوب خاصة واحة الكفرة، ومن ثم مصراتة في المنطقة الغربية عبر البحر وأيضًا تقديم مساعدات لثوار الجبل الغربي (جبل نفوسة)؛ مما جعل الإغاثة عنوان تلك المرحلة بامتياز.

٢ – جهد تطوعي

ظل الحراك في تلك الفترة رهن الجهد الفردي والتطوعي للأفراد أو مجموعات متفرقة، وإن كان من حسن الحظ أن الكثير من الأفراد قد بادروا وتبنوا العديد من المبادرات المجتمعية من أجل مساعدة المجتمع المدني الليبي، وظهر إطار للتنظيم على هيئة جمعيات أهلية منفصلة تمتلك علاقات مع جمعيات أخرى بحكم العلاقات الشخصية والعائلية القوية وصغر حجم المجتمع المحلي، وقد نشأت جمعيات على يد نشطاء محليين وليبيين مقيمين في الخارج جبرًا أو اختيارًا، كما نشأت جمعيات على يد تجار ورجال أعمال ومثقفين في بادرة تطوعية من جانب هؤلاء لدعم الثورة داخليًّا وخارجيًّا، وهذا ما يبرهن على أن العمل المدني جزء لا يتجزأ من أي مجتمع، وأنه لا يمكن طمسه بأي شكل من أشكال القمع، وأنه احتياج إنساني ومجتمعي بالمقام الأول وشريان هذا العمل التطوع.

من أمثلة تلك الجمعيات، منظمة التطوع لأجل ليبيا والتي قام بانشاءها مجموعة من الليبين الشباب والمقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية و تم انشاء برامج لحشد الجهد التطوعي مثل برنامج الطبيب الليبي التطوعي والذي يقدم خدمات تشخيصية وعلاجية لليبيين.

٣ – قلة التنسيق ومحاولة التشبيك

نظرًا للظروف التي انبثق فيها المجتمع المدني الليبي في ظل الثورة الليبية والتي تحولت لمواجهة مسلحة مع نظام القذافي وتحولها لحرب نظامية، كل ذلك ساهم في النشأة العشوائية والارتجالية والتي من الممكن وصفها في بعض الأحيان بردة فعل ارتدادية مجتمعية، وقد ظهرت جمعيات تؤدي نفس الأدوار، لكن بإيجاد تنسيق أو قناة اتصال بين هذه الجمعيات، وهذا طبيعي جدًّا في مثل تلك الظروف، كما أنه يحدث في أي مجتمع طبيعي، وإن كان بنسب متفاوتة اعتمادًا على مدى تقدم هذا المجتمع وحجمه وطبيعته والظروف المحيطة به، وكان أول محاولات التنسيق بين الجمعيات الأهلية ظهور ائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية في مدينة بنغازي، والذي أسس على يد مجموعة من الجمعيات الناشطة في بنغازي مثل جمعية التضامن لحقوق الإنسان وجمعية التواصل وفريق نداء الخير وجمعية سنابل الخيرية وغيرها من الجمعيات الأهلية، كمحاولة أولى لتوحيد صفوف الجمعيات الأهلية الليبية، وظهرت محاولة أخرى في نفس تلك المرحلة في مدينة البيضاء؛ وهو ائتلاف الخير الذي يضم الجمعيات الأهلية في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر، وهو ائتلاف محلي. وقد نجحت هذه الائتلافات في توحيد العمل الأهلي جزئيًّا عن طريق تنسيق ورش تدريبية مشتركة وتنظيم وتنسيق قوافل إغاثة بشكل جماعي مثل القافلة التي قام بها ائتلاف الخير لدعم ثوار مدينة مصراتة ومدن جبل نفوسة.[١٧]

٤ – تذبذب التمويل واعتماده على الجهود الذاتية للأفراد والأهالي

عانت المدن الليبية خاصة في المنطقة الشرقية من أزمة مالية حادة تتلخص في نقص حاد في السيولة، وعدم وجود أموال في البنوك الليبية في تلك المنطقة نظرًا لقيام الأفراد بسحب كميات كبيرة من الأموال في بداية الثورة بالإضافة إلى تحويل العديد من الأفراد

١٦ تقرير الهيئة الليبية للإغاثة في الجبل الأخضر في شهر يونيو ٢٠١١.

١٧ المصدر: تقرير ائتلاف الخير لشهر يونيو.

لأموالهم خارج ليبيا، والأهم هو ما قام به النظام وأتباعه من تحويل كميات هائلة من الأموال إلى عاصمة طرابلس، وقيامه بقطع التحويلات والمرتبات عن المنطقة الشرقية بأكملها، وعلاوة على كل ذلك المركزية الشديدة لنظام القذافي بوجه عام وتركز السلطة والمال في العاصمة طرابلس؛ مما خلق في المنطقة الشرقية والمناطق المحررة أزمة سيولة مالية هائلة كان لها آثاره الواسعة على المجتمع في تلك المنطقة، وانعكس ذلك بالطبع على تمويل منظمات المجتمع المدني الوليدة والتي اعتمدت بشكل كامل على تبرعات الأفراد المالية والعينية، سواءً من الليبيين في الداخل أو الخارج أو عن طريق تبرعات عينية في صورة أغذية وأدوية تأتي من دول الجوار أو من الدول التي اعترفت بالمجلس الانتقالي للثورة الليبية مثل مصر وتركيا وتونس وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول، مما اضطر العديد من المنظمات الأهلية الليبية لمحاولة التعاون فيما بينها وخلق شراكات محلية وعلاقات بالمنظمات الدولية والتعاون مع المجلس الانتقالي وحكومته المؤقتة من أجل مواجهة مخاطر تلك الأزمة.

٥ – أنواع الجمعيات الأهلية الليبية:

أ– الجمعيات التي نشأت على يد سكان المدن الرئيسية

وهي الجمعيات والمنظمات التي انبثقت من رحم الثورة الليبية في المدن المحررة المختلفة، خاصة في مدن المنطقة الشرقية المختلفة وكذلك مصراتة ومدن الجبل الغربي (جبل نفوسة) في المنطقة الغربية، وتمثل السواد الأعظم من الجمعيات الأهلية الليبية وتتفاوت فيما بينها من حيث الحجم والخبرة والإمكانيات ونوعية العمل والخدمة المقدمة للمجتمع، ونجد أن العديد منها يتسم بالتميز على الرغم من حداثة تلك الجمعيات وقلة خبرتها مثل مؤسسة التواصل وجمعية سنابل الخيرية في مدينة بنغازي وكذلك جمعية لمسة الطبية في مدينة درنة، والجمعية الوطنية للإصلاح والتنمية في مدينة طبرق، وجمعية زاد الخير والهيئة الليبية للإغاثة الإنسانية في مدينة البيضاء، وأخيرًا جمعية مصراتة الخيرية في مدينة مصراتة.

ب – الجمعيات التي تم تأسيسها على يد الليبيين المقيمين خارج ليبيا

يوجد عدد كبير من الليبيين الذي أقاموا خارج ليبيا في ظل نظام القذافي، وهم ما بين هارب أو مطرود أو منفي أو خرج طوعًا من ليبيا، مع سيطرة القذافي ونظامه مع السلطة، والذي كان لا يسمح بالاختلاف سياسيًّا معه، ويوجد العديد من الليبيين في الخارج في مصر وبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، وقد عاد الكثير منهم إلى ليبيا مع اندلاع الثورة الليبية، خاصة العودة إلى مدينة بنغازي والمنطقة الشرقية بوجه عام، وقد قام العديد منهم بتأسيس جمعيات أهلية وانقسمت تلك الجمعيات إلى نوعين أيضًا:

النوع الأول: فروع لمنظمات أجنبية مؤسسة في الخارج على يد ليبيين

وهي جمعيات أهلية ظهرت في مشهد ما بعد الثورة، وهي عبارة عن فروع لمنظمات أجنبية تم تأسيسها على يد ليبيين مقيمين في الخارج قبل الثورة وتتسم بوجود خبرة دولية وإدراك واسع للعمل المدني وتخصصها في أحد جوانب وفروع العمل المدني، مع توفر احتياجات بطبيعة الحال مثل منظمة التضامن لحقوق الإنسان والتي هي في الأصل منظمة سويسرية وكذلك الوفاء الخيرية وهي بالأساس منظمة بريطانية.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان

منظمة التضامن هي منظمة تعمل في مجال حقوق الإنسان أُسست عام ١٩٩٩ على يد طبيب ليبي مقيم في سويسرا هو الدكتور أحمد القويضي، وبطبيعة الحال لا تستطيع منظمة مثل هذه أن تنشأ وتعمل في ليبيا في ظل القبضة الحديدية للنظام الأمني للقذافي؛ مما دفع بمؤسسها للإقامة خارج ليبيا، ومع اندلاع الثورة قام الدكتور القويضي بمغادرة سويسرا وافتتح فرعًا للمنظمة في مدينة بنغازي، وكانت من أول المنظمات التي عملت في ليبيا بعد اندلاع الثورة، وقد اعتمدت التضامن على المتطوعين من الشباب الليبي وخاصة الشابات، وقامت بتوثيق انتهاكات وجرائم نظام القذافي، سواءً قبل أو بعض اندلاع الثورة خاصة الانتهاكات في المدن المحاصرة، أو فتح ملف شائك مثل ضحايا مجزرة سجن أبو سليم عام ١٩٩٦.

ومع سقوط مدينة طرابلس في يد الثوار، قامت منظمة التضامن بافتتاح فرع لها في المدينة، ونقل الفرع الرئيسي من سويسرا إلى مدينة بنغازي لتصبح مؤسسة ليبية خالصة.[١٨]

النوع الثاني: منظمات ليبية مؤسسة على يد ليبيين مقيمين في الخارج

وهي شبيهة إلى حدٍّ ما بالنوع الأول من حيث عمق الخبرة والإدراك للعمل المدني والأهلي وكذلك توفر الإمكانيات مع اختلاف أنها نشأت بعد الثورة وداخل ليبيا، كما هو الحل بالنسبة لفريق نداء الخير الليبي وكذلك الهيئة الليبية للإغاثة.

---

١٨ المصدر– مقابلة خاصة مع د. أحمد القويضي؛ رئيس منظمة التضامن –٢٠١٢/١/١.

فريق نداء الخير الليبي

يعد فريق نداء الخير الليبي أحد أشكال العطاء الاجتماعي في ظل الأزمات؛ حيث تأسست تلك المؤسسة على يد رجل الأعمال الليبي صلاح البيرة، وذلك بعد أسبوع واحد من اندلاع الثورة بهدف توفير الدعم المالي والغذائي والرعاية الصحية سواءً للنازحين من مناطق القتال أو للمصابين أو للثوار على الجبهة وتسيير القوافل الإغاثية للمناطق المنكوبة، وبعد انتهاء العمليات العسكرية وسقوط نظام القذافي تعمل على توفير العلاج والرعاية الصحية للثوار المصابين وعمل برامج تأهيل نفسي للثوار المحاربين ورعاية أسر الشهداء.[١٩]

منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا

تأسّست منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا" استجابةً لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ في ليبيا، بمبادرةٍ من شبكة من المحامين الدوليين الليبيين القاطنين في الخارج، وذلك من أجل التماس السبل لتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون وتيسير عملية انتقالٍ سلسة وسليمة باتجاه دولة ليبية شاملة وديمقراطية. يتمتع أعضاء منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا" بخبرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون النزاعات المسلّحة، والتحكيم الدولي، وقانون الشركات، والقانون المالي، والقانون المتعلق بالنفط والغاز. ولمنظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا" شبكة متنامية من أبرع المحامين الليبيين، يفوق عددهم الستين حالياً، يعملون على الأرض في مختلف المناطق والمدن الليبية.

المرحلة الثانية: من يونيو ٢٠١١ حتى الآن (مرحلة اكتشاف الذات)

تتميز تلك المرحلة بأنه أكثر نضجًا من المرحلة الأولى، وبدأت منظمات المجتمع المدني الليبي في التبلور أكثر وبدأت أكثر نضجًا في التعاطي مع معطيات الثورة الليبية واحتياجات المجتمع المدني الليبي، وكان هناك العديد من المؤشرات على ذلك:

١ – زيادة تنسيق الجهود التطوعية والإغاثية

أحد أهم المؤشرات على دخول منظمات المجتمع المدني الليبي هي زيادة تنسيق جهود التطوع والإغاثة خاصة على مستوى تنسيق قوافل الإغاثة لجبهات القتال بين منظمات المجتمع المدني المختلفة وذلك بالتعاون مع منظمات محلية على مستوى المدن الليبية المختلفة وكذلك مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في ليبيا في مجال الإغاثة، وكذلك التنسيق وتوحيد الجهود فيما يتعلق بتوزيع المساعدات على النازحين وعلى الأسر الفقيرة المحتاجة إلى مساعدات داخل ليبيا، وكذلك اللاجئين الليبيين خارج ليبيا في المخيمات في تونس.

ومن أمثلة تلك الجهود، نشأة مؤسسات مثل ليبيا١ و هي مجموعة من المستقلين و الخبراء الليبيين و غير الليبيين، الذين إجتمعوا في بداية الثورة في مارس ٢٠١١، استجابة للأزمة في ليبيا. و بعدحدوث استقرار نوعي في ليبيا قاموا بتطويلر مهمتهم إلى المساعدة في عملية البناء و إرساء الديمقراطية في ليبيا. تطمح المؤسسة لتقديم المساعدة والخبرة في المجالات ذات الأولوية العالية مثل وسائل الإعلام والاتصالات و المجتمع المدني. و يوجد لديهم مكتب في طرابلس و بنغازي فضلا عن وجود أفراد مقيمين في الخارج مستعدين للمساعدة، مما يمكنهم من الاستفادة من عدة خبرات مطلوبة في جميع أنحاء العالم.

٢ – تعدد مجالات العمل الأهلي وظهور أنواع جديدة من المنظمات

لم يعد اقتصار العمل في تلك المرحلة حكرًا على أعمال الإغاثة وذلك مع طول أمد الحرب واستقرار أعمال الإغاثة بشكل نسبي، خاصة مع تحسن وضع الثوار وسيطرتهم وتحريرهم للمدن الليبية مدينة تلو الأخرى، وظهر العديد من الأنماط المختلفة للجمعيات الأهلية وإن كان النمط الإغاثي الخيري مازال قويًّا وحاضرًا في المشهد الليبي، وقد ظهرت منظمات تعمل في مجالات مختلفة كحقوق الإنسان والإعلام والشباب والبيئة والصحة العامة وكذلك المرأة، بالإضافة للرابطات المهنية مثل روابط المعلمين والصيادين وحتى الحلاقين، وقد تفاوت ثراء طيف الجمعيات الأهلية من مدينة إلى أخرى خاصة في المنطقة الشرقية.

وقد اتسمت مدينتا بنغازي ودرنة بالزخم الأكبر، ليس من جانب التطور الكمي فقط، ولكن من حيث التطور الكيفي أيضًا؛ حيث نشأ العديد من الجمعيات الأكثر تخصصًا خاصة في مدينة درنة التي تتسم بالتطور الأكثر أهمية من حيث الكيف؛ حيث ظهر بعض أنواع الجمعيات التي تدل على تطور المجتمع المدني مثل جمعيات الحفاظ على التراث الشعبي والروابط وغيرها، وكذلك من حيث العدد؛ حيث تجاوز عدد الجمعيات الأهلية خلال ثمانية أشهر مائتي جمعية أهلية في مدينة يقدر عدد سكانها بثمانين ألف نسمة،[٢٠] وكذلك التطور في مدينة بنغازي وإن كان ذلك مرتبطًا بأن بنغازي عاصمة الثورة، وكذلك هي أكبر مدن المنطقة الشرقية، ويقدر عددها بحوالي ثمانمائة ألف نسمة، أي عشرة أضعاف سكان مدينة درنة، ويوجد بها أكثر من ثلاثمائة جمعية أهلية.[٢١]

---

١٩ المصدر – مقابلة خاصة مع أ/ بشير الكبتي؛ المدير التنفيذي لفريق نداء الخير الليبي – ٢٥ /١١/٢٠١١.

٢٠ قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية الليبية – المنتدى الإنساني.

٢١ المرجع السابق.

التشبيك بين الجمعيات الأهلية الليبية

يعد التشبيك بين الجمعيات الأهلية أحد أهم الطرق لزيادة كفاءة وفعالية العمل المدني وتطوير العطاء الاجتماعي، وقد برزت أشكال مختلفة لذلك التشبيك في ليبيا مثل ائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية وكذلك اتحاد الجمعيات الأهلية الليبية، وأيضًا الائتلافات المحلية مثل ائتلاف الخير في مدينة البيضاء، ويوجد في المنطقة الشرقية من ليبيا ثلاثة ائتلافات للجمعيات الأهلية، فحين يوجد في المنطقة الغربية عشرة ائتلافات للجمعيات الأهلية ولكن سنركز في تلك الدراسة على أول ائتلافات الجمعيات الأهلية من حيث التأسيس، ومن ضمن أكثرها نشاطًا وهي ائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية.

ائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية

يعد ائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية أحد أشكال تضافر جهود العطاء الاجتماعي المختلفة. والائتلاف هو مؤسسة وطنية ليبية أهلية مستقلة تقوم على التنسيق بين المؤسسات الأعضاء وتقديم الاستشارات لها، وقد تأسس الائتلاف حديثًا بعد ثورة ١٧ فبراير ودخول ليبيا في أزمة إنسانية متصاعدة؛ وذلك في ١٦ أبريل ٢٠١١، وينضوي حاليًّا تحت مظلة الائتلاف أكثر من مائة وخمس عشرة مؤسسة وجمعية خيرية محلية تنشط في مختلف مجالات العمل الخيري والإغاثي والإنساني والحقوقي والبيئي، ويتزايد عدد الجمعيات والمؤسسات التي تنظم للائتلاف بشكل مطرد. وتتكون الجمعية العمومية للائتلاف من كافة الجمعيات الأعضاء وتجتمع بشكل سنوي لتقوم بانتخاب عدد اثنتي عشرة جمعية تمثل المجلس التنسيقي للائتلاف، ويقوم المجلس التنسيقي بانتخاب رئيس دوري بشكل شهري، ويقوم المجلس التنسيقي بتحديد السياسة العامة للائتلاف وتفعيل الرقابة على الإدارة التنفيذية المتمثلة في المدير التنفيذي[٢٢]. تضم مدينة بنغازي أكثر من نصف أعضاء الائتلاف بعدد إحدى وخمسين جمعية، تليها مدينة البيضاء بعدد ثماني عشرة جمعية أهلية، أي أن المدينتين بهما ما يقرب من ثلثي أعضاء الائتلاف، وهذا ما يعد تحديًا للائتلاف نظرًا لتركز الجمعيات في عدد محدود من المدن من مدن المنطقة الشرقية؛ مما يقتضي بالضرورة توسع الائتلاف في المنطقة الغربية وكذلك داخل المنطقة الشرقية.[٢٣]

خريطة العطاء الاجتماعي وتوازن التنمية المجتمعية بين المنطقة الشرقية والغربية

تعد إحدى المشاكل التي حاول نظام القذافي زرعها هي العداوة بين سكان شرق وغرب ليبيا، وقد اتضح فشل سياسة القذافي تلك في الثورة الليبية من خلال ثورة مدن في الغرب مثل مصراتة والزاوية ومدن الجبل الغربي (جبل نفوسة)، ولكن نظرًا لطبيعية الثورة وطبيعة مسرح العمليات وجبهات القتال التي تركزت في الغرب وخروج أغلب المنطقة الشرقية من قبضة القذافي في الأيام الأولى للثورة، باستثناء أطراف المنطقة الشرقية: البريقة ورأس لانوف؛ حيث مراكز تصدير البترول. وقد أتاح ذلك الوضع استقرار الأوضاع في المنطقة الشرقية ونمو منظمات المجتمع المدني، وكان أغلب مدن المنطقة الغربية في ذلك الوقت مسرحًا للعمليات الحربية، مما خلق خلال شهور الثورة تراكمًا معرفيًّا كبيرًا للمنظمات الأهلية في المنطقة الشرقية، وكذلك تطور المجتمع المدني من خلال الاحتكاك المباشر للمنظمات الدولية مع منظمات المجتمع المدني الوليد. بالإضافة إلى أن تلك المرحلة كانت تقاس بالشهور، لكنها من حيث الخبرة والتراكم المعرفي تتجاوز ذلك؛ نظرًا للظروف الكثيرة التي مرت بها منظمات المجتمع المدني في المنطقة الشرقية، وأتاح لها ذلك الكثير، خاصة العمل في وقت أزمة كتلك، مما يتيح العديد من الخبرات الواسعة للنشطاء ويخلق الكثير من الكوادر والقادة المجتمعيين.

أما بعد سقوط نظام القذافي وإعلان تحرير كامل التراب، فستظل تلك الفجوة قائمة نظرًا لبدء تكوُّن منظمات المجتمع المدني في المنطقة الغربية بعد انتهاء العمليات العسكرية خاصة في طرابلس وغيرها، وإن كان يوجد استثناء مثل مدينة مصراتة التي بدأت قبل ذلك، بالإضافة إلى اختلاف الاحتياجات في المنطقة الشرقية عن المنطقة الغربية نظرًا لاختلاف الاحتياجات في كل منهما، حيث تعاني المنطقة الغربية من دمار هائل للبنية التحتية وكذلك للبنية المجتمعية وللتأثيرات النفسية والمادية على المجتمعات المحلية هناك، والاحتياج أكثر لجهود إعادة الإعمار، فحين أن المنطقة الشرقية تعرضت لدمار بسيط وجزئي والحفاظ على أغلب البنية التحتية واستقرار المجتمع المدني في المنطقة الشرقية، مما سيخلق فجوةً تنموية ستمتد على مدار أعوام بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية.

وتستطيع أن تلمس التطور السريع لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة الغربية من ليبيا، وذلك نظرًا لاحتياج المجتمع الواسع هناك بالإضافة إلى الكثافة السكانية الأكبر في المنطقة الغربية وتوفر الأموال بشكل أكبر منه في المنطقة الشرقية لكننا نجد ذلك ملموسًا في طرابلس العاصمة على وجه التحديد.

٥. مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني

تعددت أشكال العطاء الاجتماعي خلال الثورة الليبية، وقد تعددت مصادر العطاء الاجتماعي الليبي بطبيعة الحال خاصة مع تنوع صور العطاء الاجتماعي والزخم الثوري الذي صاحب عودة العطاء الاجتماعي للمجتمع الليبي مرة أخرى مع اندلاع الثورة الليبية، وتنقسم مصادر تمويل أنشطة العطاء الاجتماعي إلى العديد من الأقسام. وفي ليبيا الثورة يمكن تقسيم العطاء الاجتماعي إلى قسمين: عطاء اجتماعي من داخل ليبيا وهو الجزء الأكبر وعطاء اجتماعي من خارج ليبيا وهو الجزء الأصغر.

---

٢٢ مقابلة خاصة مع أ/ عبد الله المطردي: المدير التنفيذي لائتلاف الجمعيات الأهلية الليبية.

٢٣ المرجع السابق.

٥.١ أولاً – العطاء الاجتماعي من داخل ليبيا:

١ – تبرعات الأفراد

تعتبر تبرعات الأفراد الرافد الرئيسي للعطاء الاجتماعي في ليبيا، وذلك من مختلف طبقات وشرائح المجتمع الليبي المختلفة، سواءً كانوا رجال أعمال أو أعيانًا أو شيوخ قبائل أو موظفين أو طبقة متوسطة من كافة الشرائح المجتمعية: رجالاً ونساءً وشبابًا.

وكانت طبيعة التبرعات مختلفة ما بين تبرعات عينية ونقدية، ونظرًا لطبيعة الحراك الثوري الذي ارتبط بالعمل الإغاثي في بداية الأمر وبتوفير مساعدات للنازحين وتوفير أماكن للسكن وتوفير إعاشة للنازحين حتى في بيوت الأفراد العاديين وإعادة إنتاج تجربة المهاجرين والأنصار في التراث الإسلامي مرة أخرى. وكانت طبيعة ذلك العطاء يغلب عليها طابع الواجب الوطني والديني، حيث كان البعض ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الصدقات والزكاة، وكذلك يراها البعض الآخر واجبًا وطنيًّا واحتياجًا مجتمعيًّا واسعًا يجب تلبيته. وتطور ذلك العطاء لتمويل منظمات مجتمع مدني أي توفير تمويل لمؤسسات وسيطة تقوم بالعمل الإغاثي، وقد تطور دور تلك الجمعيات مع تطور الأوضاع لصالح الثوار حتى سقوط النظام حيث تنوع عمل الجمعيات بعيدًا عن الإغاثة مثل دعم العمل الشبابي ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها.

٢ – العطاء الاجتماعي المؤسسي

وهو ما قامت به المؤسسات الليبية ومنظمات المجتمع المدني الليبية، وإن كان جزء كبير من أموالها قد أتى من تبرعات الأفراد بالأساس، لكن بعضها أصبح يتمتع باستقلالية مالية كبيرة بعيدًا عن مؤسسيها كما هو الحال في فريق نداء الخير الليبي.

٣ – العطاء الاجتماعي للشركات و دور قطاع النفط والغاز في المرحلة الانتقالية

يعتبر العطاء الاجتماعي للشركات غير منظم وليس بالكثير؛ نظرًا لضعف وصعوبة وضع الشركات الخاصة في ليبيا وعدم وجود قوانين وإجراءات تنظم المسئولية الاجتماعية للشركات وضعف بيئة الأعمال بشكل عام، ولكن هذا لم يقف عائقًا أمام بعض الشركات التي قامت بأحد أشكال العطاء الاجتماعي مثل شركات الخليج العربي للبترول وهي شركة حكومية للبترول في مدينة بنغازي قامت بإنشاء جمعية أهلية باسمها تقوم بتمويل منظمات المجتمع المدني والعمل الإغاثي وذلك في شهر يونيو ٢٠١١.
و للدفع بالكوادر الشبابية ذات الخبرة والكفاءة والعناصر المهمشة فى السابق ليكونوا فى قيادة الشركات النفطية والمؤسسة الوطنية للنفط، تم انشاء ائتلاف ١٧ فبراير لقطاع النفط والغاز والذي انطلق لتأكيد مسؤولية شركات النفط والغاز خاصة تلك التي ترتبط بعقود طويلة الأمد في قطاع النفط تجاه المجتمع الليبي واحداث مساهمة فعالة لهذة الشركات في التنمية الاجتماعية في مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم والبيئة. فقد قامت شركات مثل أكسون موبيل وبتروكندا بالاستثمار ما يقارب ٥٠ مليون دولار في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات على حسب مايتداول عن استثمارات تلك الشركات ولكن لم تكن هناك امكانية لتوثيق وتأكيد تلك المعلومات.

٤ – العطاء الاجتماعي من جانب المؤسسات الرسمية

تنوع أشكال هذا العطاء؛ فقد كان في أضيق الحدود نقديًّا وكان في أغلبه عينيًّا مثل قيام الجامعات بتقديم قاعاتها بالمجان للجمعيات الأهلية والمبادرات وللأعمال الاجتماعية وكذلك المجالس المحلية التي قامت بالعمل ذاته بالإضافة إلى تحويل المدارس إلى مقارات للجمعيات الأهلية ومساكن للنازحين من المناطق المختلفة.

٥.٢ ثانيًا – العطاء الاجتماعي من خارج ليبيا:

١– تحويلات وتبرعات الليبيين في الخارج

تمثل تبرعات وتحويلات الليبيين موردًا مهمًّا من موارد العطاء الاجتماعي خاصة في وقت الحرب، حيث قامت الجاليات الليبية بتحويل الكثير من الأموال وتوفير المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها الليبيون في الداخل وخاصة الجاليات الليبية الكبيرة مثل في مصر وبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

و من أمثلة تبرعات الأفراد هو تبرع أحد رجال الأعمال الليبيين المقيمين خارج ليبيا، بما في ذلك مساهمة مبلغها ٢٥٠٠٠$ من طرف ليبي ثري مقيم في بريطانيا لإقامة قناة تلفزيونية وهي قناة الأحرار. بعد وقت قصير من قيام الثورة، تأسست قناة 'الأحرار' للتلفزيون من أجل التصدي لدعاية الدولة. تأسست قناة الاحرار من قبل مجموعة من الصحافيين الليبيين المقيمين داخل البلاد وخارجها من أجل بث أخبار ليبيا ورأي الليبيين، وخلق نقاش فعّال حول ليبيا ما بعد القذافي. مؤسس قناة الاحرار هو محمود شمام، صحفي مغترب معروف والمحرر السابق للنسخة العربية لمجلة 'نيوزويك'. رئيس اللجنة التنفيذية للمحطة التلفزيونية هو محمود جبريل، من المجلس الوطني الانتقالي.

٢ – العطاء للمؤسسات الليبية في المهجر

قام العديد من المنظمات المؤسسة على يد ليبيين في الخارج مثل التضامن لحقوق الإنسان السويسرية والوفاء البريطانية بالتواجد في ليبيا بعد اندلاع الثورة مباشرة والمشاركة في كافة صور العطاء الاجتماعي المباشر وغير المباشر.

٣ – المنظمات الدولية العاملة في ليبيا

لم يكن هناك أي نوع من أنواع المنظمات الدولية سواءً الحكومية أو غير الحكومية قبل الثورة، وقد وفد إلى ليبيا العديد من تلك المنظمات سواءً للمشاركة في عمليات الإغاثة أو عمل برامج مجتمعية ويوجد هناك منظمات حكومية مثل المعونة الأمريكية والبريطانية والهلال الأحمر التركي والقطري وكذلك الاتحاد الأوروبي أو منظمات غير حكومية وهي كثيرة مثل منظمة "هيومان رايتس ووتش" والمنتدى الإنساني و"أكتد" ومؤسسة بيت الحرية والإغاثة الإسلامية واتحاد الأطباء العرب، وغيرها من المنظمات الدولية التي قامت بأسهم مجتمعية ليس بالقليل.

٤ – الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا

يعتبر العطاء الاجتماعي للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا نزرًا يسيرًا مقارنة بحجم هذه الشركات، ولا يوجد أمثلة كثيرة عليه نظرًا لندرته، مثل ما قامت به شركة "واترشل" الألمانية للبترول بدعم العمل الأهلي والمجتمعي في منطقة الواحات.

٦. دور الشباب الليبي

لعب الشباب دورًا قياديًّا في التغيير كمحاربين ضد نظام القذافي، وقام بعضهم بتشكيل فرق وميليشيات عسكرية لمواجهة كتائب القذافي، وهم من شكلوا الجزء الأكبر في مواجهة قوات القذافي. وكان هناك أيضًا المتطوعون في المجال الإعلامي؛ حيث قاموا بعمل التغطية الإعلامية ونقل ما يحدث في ليبيا للعالم؛ مثل قيام بعض الشباب بإنشاء المركز الإعلامي، وكذلك قناة ليبيا الحرة وغيرها. كما قام البعض الآخر بتيسير قوافل إغاثة للمدن المحاصرة وللجبهات وللنازحين، وانخرط الكثير منهم فيما بعد في تأسيس منظمات المجتمع المدني الوليدة أو الانضمام إليها.

ويظهر لنا ذلك تنوع أشكال التطوع خلال الثورة الليبية ولكن بعد سقوط نظام القذافي وانتهاء العمليات العسكرية، وسعي الليبيين لدخول مرحلة البناء وترك مرحلة الهدم، وهو ما سيجعل العمل التطوعي والشبابي يأخذ منحنيات أخرى في ظل هذا التغيير، حيث يسعى الليبيون الآن لدمج من بقي في صفوف ميلشيات الثوار في صفوف الجيش، وكذلك ظهور قنوات إعلامية خاصة ربحية بطبيعة الحال، مما يجعل متطوعي ليبيا أمام خيار واحد وهو الاندماج الكلي في منظومة العمل المدني.

الناشطون الشباب ما بعد الثورة: في مفترق الطرق بين الحقوق والأحلام

"لا يدرك الشباب أن هناك فرقًا بين حقوقهم وأحلامهم. فقد كان حلمهم هو الحصول على حقوقهم، تلك الحقوق التي كانت بالنسبة لهم مجرد حلم؛ وتلك هي المعضلة..." ناشط ليبي شاب من بنغازي، فبراير ٢٠١٢.

وبناء على استعراض لآراء الشباب الليبي من خلال سبع حلقات نقاشية مصغرة (focus groups) أقيمت في مدينة بنغازي (فبراير ٢٠١٢) ومدينة طرابلس (مارس ٢٠١٢) حول المشاركة المدنية للشباب، ونظرة الشباب الليبي لوطنيته بعد القذافي، قد كان واضحًا في كلٍّ من طرابلس وبنغازي أن الثورة أيقظت مشاعر الوطنية في ليبيا؛ حيث توحَّد الليبيون على قلب رجل واحد في مواجهة القذافي بشكل غير مسبوق. وفي مدينة بنغازي، أشار المشاركون إلى ظهور روح وطنية جديدة بعد القذافي، حيث علق أحدهم قائلاً: "في عهد القذافي لم أكن أشعر قط بأن ليبيا موطني، بل شعرت أني غريب. ولكن الأمر اختلف الآن".

وشدد المشاركون على أن زيادة الشعور بالانتماء لا قائد له ولا يقبل بوجود قائد له. وسرد أحد المشاركين كيف كان القذافي حاضرًا في كل مكان؛ في الجامعة، في المناهج الدراسية، في المنزل، وفي الحي السكني الذي يعيش به. إنهم الآن رافضون للقيادة الأحادية التي تذكرهم بأيام القذافي واستبداده. وأضاف أحد المشاركين: "هناك من يحاولون الركوب على الثورة وتنصيب أنفسهم كزعماء لها ولكن قابلهم بالرفض. لقد أثبت الشعب أنه على قدر المسئولية؛ حيث أنشأ المجلس الوطني الانتقالي. وقد ظهرت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي كتب تستبعد إمكانية حدوث ثورات أخرى في العالم، وكانت تروج لتلك الفكرة. وقد أثبت الربيع العربي عكس ذلك، وأصبحنا نرى الزعماء في كل مكان، فكل ليبي زعيم في المجتمع الذي يعيش فيه وزعيم لأسرته. تلك هي معجزة الربيع العربي. فقد صار كل فرد زعيمًا".

من ناحية أخرى، أكد المشاركون على استمرار وجود بعض الرواسب من النظام البائد مثل القبلية المسيّسة، وانعدام الثقة في القيادة السياسية وفيما بين أفرادها، وسياسة العزل التي عانت منها بنغازي لزمن طويل على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهي سياسة أبقى عليها المجلس الانتقالي مما يهدد وحدة الأمة.

وفي طرابلس أيضًا أشار المشاركون إلى الإرث الثقيل الذي تركه القذافي. ولخص أحدهم الأمر قائلاً: "لقد سأل القذافي "من أنتم؟" فرد الشعب الليبي عليه بثورة. والآن لم تعد المسألة مسألة "من هو الليبي؟" بل "ما هو الذي يحتاجه أو يريده المواطن الليبي؟" فقد اختزل القذافي احتياجات المواطن الليبي في توفير المسكن والبنزين والزواج. وتلك العقليات يجب تغييرها". كما أجمع المشاركون على الحاجة إلى الخروج عن الإطار الذي رسمه نظام القذافي.

وفيما يلي المحاور الرئيسية للمناقشات:

٦.١ التضحية والمشاركة الشعبية

في ملاحظة مهمة، ربط اثنان من المشاركين في بنغازي بين التضحية والمشاركة الشعبية من جهة وبين الوطنية من جهة أخرى، حيث أكدا على أن بنغازي قدمت تضحيات أكبر من تلك التي قدمتها طرابلس خلال الثورة، وبالتالي تعتبر أكثر وطنية منها. فكلما كانت الدماء المراقة أكثر، كانت روح الوطنية أقوى. وبما أن مدينة بنغازي كانت دومًا معقل الثورات في ليبيا على امتداد تاريخها وخلال الثورة التي قامت للإطاحة بالقذافي، فإنها تتقدم على مدينة طرابلس فيما يتعلق بالوطنية.

وفي طرابلس، طرحت مسألة التضحية فيما يتعلق بليبيي المهجر الذين عادوا إلى ليبيا بعد سقوط القذافي. كما كانت هناك انتقادات واسعة لمن فروا من البلاد أثناء حكم القذافي ثم عادوا إليها بعد انتهاء المعارك ولم يضحوا مثل من ظلوا بالبلاد. وقد طُرح تساؤل عن مدى وطنية ليبيي المهجر عدة مرات. ويشير ذلك إلى ارتباط الوطنية في أذهان الناس بصورة مباشرة بكم التضحيات والمشاركة في الفضاء العام (المظاهرات، المجتمع المدني، أعمال الإغاثة، إلخ). كما يرتبط ذلك بمسألة أكبر هي المصارحة والمصالحة في ليبيا بين من أيدوا القذافي أثناء الثورة ومن حاربوا ضد النظام. ومازال العداء بين القبائل والعائلات مسألة في غاية الحساسية. وقد سرد أحد المشاركين من طرابلس كيف أغارت قبيلة الطوارق على مدينته مصراتة، مشيرًا إلى أن حالة العداء مازالت قائمة بين الطرفين حتى بعد الثورة، وأنه لا يوجد لدى شعب مصراتة أدنى استعداد للمصالحة.

٦.٢ الثقة

يمثل مفهوم الوطنية ضمنيًّا الثقة فيما بين أبناء الوطن الواحد. وقد ظهرت المشاركة الشعبية في العوالم الصغيرة الموجودة في الفضاء العام، مثل الميادين في بنغازي وطرابلس. وقد ساد الفضاء العام شعور فريد من الثقة والتضامن بين المواطنين. بَيْدَ أن روح التضامن تلك بدأت في التفكك تدريجيًّا ليعود الحال كما كان عليه في ظل النظام البائد. وقد شرح المشاركون في بنغازي سياسة فرق تسد التي انتهجها القذافي لإحكام قبضته. فقد زرع عدم الثقة بين أفراد شعبه من خلال جهاز الشرطة التابع للدولة. وكان مجرد ذكر اسم القذافي علانية كفيل بزج أسر بأكملها داخل السجون دون محاكمة. لقد سيطرت ثقافة الخوف على المشهد الليبي، ومن ثم غابت الثقة بين أفراد الشعب. وقد زادت تلك الثقة في الفترة التي أعقبت سقوط القذافي حيث اتحد الناس في مواجهة النظام. إلا أن رواسب الخوف ظلت باقية في طيات النفوس، لاسيما نفوس جيل الآباء.

يعتبر انتشار الأسلحة من العوامل التي تؤثر على الثقة. وفي هذا الصدد ذكر أحد المشاركين أن الليبيين لم تُعطَ لهم الفرصة للتكاتف أو لبناء روح التضامن على عكس الثورات الأخرى التي حدثت في المنطقة؛ حيث كان التظاهر السلمي مسموحًا لفترة ما، وحيث اكتسب الناس خبرة من خلال الحشد والتنظيم الذاتي؛ وذلك نظرًا لأن الثورة سرعان ما تحولت إلى حرب؛ مما حتم عليهم حمل السلاح وخوض المعارك. وأضاف قائلاً: «لقد استفدنا من الثورتين المصرية والتونسية فيما يتعلق بتنظيم أنفسنا سلميًّا؛ ولكن التجربة السلمية لم تنجح هنا».

وفي طرابلس، أكد المشاركون على عدم رضاهم عن أسلوب إدارة المجلس الانتقالي للبلاد خلال المرحلة الانتقالية. إن غياب القيادة – حسب قولهم– جدد الشعور بعدم الثقة الذي كان سائدًا في عهد القذافي؛ انعدام الثقة في الحكومة وليبيي المهجر وحتى في ما بين أفراد الشعب الليبي. ويعد انتشار الأسلحة مثالاً على ذلك؛ حيث أكد ٥٪ من المشاركين في المناقشات على أنهم كانوا يحملون أسلحة في منازلهم وسياراتهم نتيجة لعدم شعورهم بالأمان.

٦.٣ القبلية المسيّسة

ترتبط القبلية المسيّسة بإشكالية الثقة، ولكنها أيضًا تقع في قلب الشأن الوطني الليبي. وفي نظرة تاريخية للوراء، نرى أنه نظرًا لعدم وجود هياكل قوية بالدولة أصبحت القبلية أداةً أساسية للحفاظ على النظام، ومن ثم كان دورها مكملاً لدور جهاز الدولة في عدة مواضع. إلا أن القبيلة كمؤسسة فتحت الطريق تدريجيًّا أمام محاباة الأقارب والفساد بأشكاله المختلفة. وقد أصبح الدور السياسي الذي تلعبه القبيلة الآن مثيرًا للجدل. قال أحد المشاركين في طرابلس: «استغل القبائل في أمور تفيدك باعتبارها جزءًا من ثقافتك وعائلتك، ولكن لا تستخدمها في السياسة، وإلا فلا تشتكِ إذا نالك الأذى». إن دور القبيلة المسيَّس، لاسيما في ظل الفراغ السياسي وعدم قدرة المجلس الانتقالي على الإدارة، يؤدي إلى شرخ الوحدة الوطنية التي تجلت أثناء الثورة.

٦.٤ إرث القذافي وثقافة العزل

شعر الليبيون بالخارج بالعزلة وهم يشاهدون بلدهم وقد ارتبط بالقذافي. وقد عبر أحد المشاركين من طرابلس عن هذه العزلة قائلاً: «لقد قتلت مشاعر الوطنية لدينا. فحين سافرت إلى الخارج وجدت الناس يربطون بين ليبيا والقذافي. فكرهتها ولم أشعر بأنها وطني». وسرعان ما انطفأت مشاعر الوطنية التي ألهبتها الثورة نتيجة لاتباع المجلس الانتقالي نفس نهج القذافي فيما يتعلق في رده على الأصوات المنادية بالفيدرالية. إن حرية التعبير تعني قبول الآخر، إلا أن المجلس الانتقالي اعتبر الداعين إلى الفيدرالية خونة.

شدد المشاركون على أن الإرث الذي خلفه القذافي والقائم على استخدام القوة، يمثل تهديدًا للمرحلة الانتقالية. وطوال فترة حكم القذافي التي امتدت لاثنين وأربعين عامًا استقرت في أذهان الناس فكرة التغيير باستخدام القوة – حتى التغيير السياسي. ولكي تنجح الفترة الانتقالية ينبغي تغيير تلك الفكرة الراسخة في الأذهان. أما ثقافة العزل، فهي ليست بمنأى عن استخدام القوة؛ حيث حابت كل قبيلة أفرادها وبالتالي كانت المواعيد الشخصية يتم تحديدها وفقًا للقبيلة التي ينتمي إليها الشخص وليس حسب استحقاقه. وقد ألقى أحد المشاركين من مدينة طرابلس الضوء على ثقافة العزل، حيث قال: «في أية شركة، تجد معظم العاملين فيها ينتمون لنفس القبيلة. إننا نمارس الفيدرالية والعزل بالفعل». وقد بدأت تلك الانقسامات في الظهور مجددًا خلال فترة ما بعد الثورة.

نظرة استشرافية على مستقبل العطاء الاجتماعي في ليبيا الثورة

يعد الحديث عن العطاء الاجتماعي ومستقبله فيما يتعلق بتمويل منظمات المجتمع المدني أمرًا في غاية الأهمية خاصة في ظل انتقال ليبيا وثورتها من مرحلة الحرب وعدم الاستقرار إلى مرحلة بناء نظام جديد ودخول مرحلة الاستقرار، خاصة وأن ليبيا أوشكت على إنهاء شوط مهم من المرحلة الانتقالية من خلال الاستعداد لانتخاب الجمعية الوطنية التي ستقوم بوضع الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية، وكذلك القوانين الاقتصادية والقوانين المرتبطة بالعمل المجتمعي، وسوف تجري تلك الانتخابات في شهر يونيو القادم.

وفي ظل الزخم السياسي والمجتمعي الذي يحدث في ليبيا خلال تلك الفترة، لابد من مراجعة مصادر وقواعد تمويل منظمات المجتمع المدني والحرص على استقلاليتها وعدم التضييق من جانب المشرعين على منظمات المجتمع المدني، خاصة أنه لم يكن هناك خبرة سابقة قبل الثورة سواءً على المستوى التشريعي أو على مستوى العمل المجتمعي فيما يتعلق بالعمل المدني والعطاء الاجتماعي بشكل عام وتمويل منظمات المجتمع المدني بشكل خاص، وقد تم استعراض مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني فيما قد سلف ذكره ومدى ارتباط بعضه بالحدث الثوري وكون بعضها استثنائيًّا لذا سيتم استعراض مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني الأكثر ملاءمة مع المجتمع الليبي.

١ – الأوقاف

تعد الأوقاف أحد المصادر الأكثر أهمية فيما يتعلق بالعطاء الاجتماعي، فهي من أقدم المصادر تاريخيًّا في ليبيا فيما يتعلق بالعطاء الاجتماعي وأيضًا من أكثر المصادر ملاءمة، فهي جزءٌ من الثقافة العربية الإسلامية التي تعتبر جزءًا من ليبيا أي ليست عنصرًا مستوردًا، بل جزءًا من الثقافة الليبية، وكذلك تتسم الأوقاف بالاستدامة والقدرة على النمو وتمويل العديد من أشكال العطاء الاجتماعي، والوقف مؤهل للعب دور محوري ورئيسي كداعمة رئيسية من دعائم تمويل منظمات المجتمع المدني خاصة في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ العمل المجتمعي الليبي. نجد أن هناك مسعى من جانب بعض اللاعبين الرئيسيين في المجتمع المدني الليبي لإحياء دور الوقف، وعلى رأسها كلٍّ من وزارة الثقافة والمجتمع المدني وكذلك ائتلاف الجمعيات الأهلية، وإن كان كل الخطط حتى الآن مجمدة نظرًا للطبيعة الانتقالية التي تمر بها ليبيا الآن. وبعدها سيكون الوقف مؤهلاً ليكون أحد أهم مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في ليبيا.

٢ – المسئولية الاجتماعية للشركات

تعد المسئولية الاجتماعية للشركات أحد المصادر الجديدة للعطاء الاجتماعي في ليبيا بعد الثورة، وهي مؤهلة للعب دور مهم في تمويل العمل المدني والعطاء الاجتماعي خاصة في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة للشركات الليبية التي تحاول لعب دور في ظل التحول الاقتصادي، ونجد أن المسئولية الاجتماعية أصبحت جزءًا من ثقافة الشركات على مستوى العالم، وإن كانت تحتاج إلى دعم من جانب المشرع الليبي.

وإذا كنا لا نجد إلزامًا قانونيًّا أو تشجيعًا واضحًا للمسئولية الاجتماعية للشركات، فإننا نجد أن هناك محاولات من جانب البعض لحث الشركات لتكون جزءًا من منظومة العطاء الاجتماعي؛ مثل قيام شركة الاتصالات الليبية برعاية بعض منظمات المجتمع المدني التي تقوم بمراقبة الانتخابات.

٣ – تبرعات الأفراد

ستظل تبرعات الأفراد من ضمن أكثر مصادر العطاء الاجتماعي أهمية، وإن كانت ستختلف من حيث طبيعتها وقت الثورة الليبية، ويحدث تغير في طبيعة نشاطها من دعم جهود الإغاثة لدعم الأنشطة الخيرية والتنموية. ولكن ذلك الاتجاه لم يتبلور بعد، حيث ظهر بعض المؤشرات عليه؛ مثل قيام بعض الأفراد بتمويل عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات.

سيزداد دور المنظمات الدولية في لعب دور مهم في العمل المجتمعي الليبي خاصة المنظمات الأوروبية والأمريكية وبعض المنظمات من دول مثل تركيا وقطر، وذلك في ظل توافد عدد كبير من المنظمات الدولية بعد الثورة الليبية ووجود تمويل ضخم لتلك المنظمات لدعم العمل المدني في ليبيا، وهو ما تواكب مع وجود مظلة دولية مثل الاتحاد الأوروبي. وسيكون جزء كبير من هذا الدعم دعمًا فنيًّا أكثر منه دعم مادي.

ونجد أن الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال يمتلك استراتيجية لدعم منظمات المجتمع المدني من خلال توفير الدعم الفني والتدريب لها؛ حيث قام الاتحاد الأوروبي بدعم برامج بناء القدرات بحوالي خمسة عشر مليون يورو خلال العام المالي ٢٠١١ /٢٠١٢، بالإضافة لقيامه بفتح تمويلات جديدة أكثر تخصصًا بحوالي أربعة ملايين يورو في عام ٢٠١٣، إدراكًا منه بأن المجتمع الليبي مجتمع غني يحتاج إلى دعم فني وتقني وليس دعمًا ماليًّا بالمعنى التقليدي.

الخاتمة

مما سبق يتضح لنا أن العطاء الاجتماعي في ليبيا ليس ظاهرة مؤقتة حدثت في ظل زخم ثوري، بل هو مسار أصيل من مسارات الثورة الليبية، وأنه شيء فطرى وجزء لا يتجزأ من المجتمع الليبي، وإن كان قد تعرض للتهميش خلال فترة القذافي. وقد عرضنا في هذه الدراسة عرضًا تحليليًّا لمستقبل العطاء الاجتماعي والمصادر المحتملة لها وكيفية تفاعلها فيما بينها وتفاعلها أيضًا مع المكونات الأخرى للمجتمع الليبي من تحقيق استدامة للعطاء الاجتماعي من أجل مجتمع مدني ليبي حر قادر على العطاء وعلى بناء مجتمع ليبي جديد يتناسب مع حجم ثورته.

وقد حاولت الدراسة استشراف مستقبل العطاء الاجتماعي من خلال التعرف على مصادر العطاء الاجتماعي خلال ذروة الثورة الليبية وكذلك استشراف المصادر المحتملة للعطاء الاجتماعي، ذلك لأن المشهد الليبي لم يكتمل بعد، نظرًا لأن الثورة الليبية مازالت في المرحلة الانتقالية وكذلك المجتمع المدني الليبي.

ومن الطبيعي بعد ثورة مثل الثورة الليبية أن تكون المرحلة الانتقالية مليئة بالتحديات والمنحيات الصعبة، فنجد أن هناك العديد من الجمعيات قد أغلق بسبب قلة التمويل أو ما شابه ذلك، خاصة بعد انتهاء عمليات الإغاثة وهذا طبيعي بطبيعة الحال، لكن في المقابل نجد أن هناك العديد من الجمعيات التي بقيت بعد انتهاء تلك المرحلة وكذلك العديد من الجمعيات التي انبثقت فيما بعد، أي أن العطاء الاجتماعي سيستمر ويتطور وفقًا لتطور الثورة الليبية والتحول من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الاستقرار.

العطاء الاجتماعي في ظل التغيير،
مسح مبدئي للعطاء الاجتماعي في تونس

١. مقدمة البحث

تتناول هذه الدراسة الأولية أشكال العطاء الاجتماعي وممارساته في تونس، والتحولات التي شهدها قبل ثورة ١٤ يناير (جانفي) ٢٠١١ وبعدها؛ وذلك بالتركيز على النسيج الجمعياتي باعتباره الفضاء المهيكل الذي تتجسم فيه قيم المشاركة المدنية والتغيير.

ويندرج هذا العمل في إطار الجهود التي يبذلها مركز جون د.جرهارت للمشاركة المدنية والعطاء الاجتماعي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، من أجل سد الفراغ المُسجّل في جمع المعلومات والدراسات حول هذا الموضوع بالمنطقة العربية.

وبالرغم من أن العمل الاجتماعي والأهلي متأصّل في تونس، شأنه في ذلك شأن بقية البلدان العربية، إلاّ أن الدراسات التي تناولته واهتمت بالتحولات التي شهدها قليلة. كما أن البحوث المقارنة بين مختلف مكونات مشهد المشاركة المدنية والعطاء الاجتماعي في المنطقة العربية تكاد تكون نادرة، باستثناء بعض الأعمال التي تبقى منقوصة من المعلومات والإحصائيات والمؤشرات، ولا تُغطّي المنطقة بشكل كاف.

ويشمل مصطلح العطاء الاجتماعي في هذه الدراسة مختلف الخصائص والدلالات التي يتضمنها المصطلح الانكليزي philanthropy والمصطلح الفرنسي philanthropie اللذان يعنيان في اللغة العربية: العمل الإنساني، العمل الخيري، الإحسان، الصدقة، السخاء ومحبة الآخرين

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن الجمعيات والمنظمات الناشطة في الفضاء الأهلي والمدني في تونس. وتستهدف على وجه الخصوص، تلك المختصة بالعمل الاجتماعي والنشاط التنموي بمفهومه الشامل، من خلال مساهمتها في منح التمويلات والمساعدات المادية. ويحاول هذا العمل أن يحقق أكبر قدر من الشمولية، من حيث تدقيق الإحصائيات وتحيينها، واستعراض نماذج مختلفة ومتنوعة من هذه الجمعيات. كما إنه يسعى إلى القيام بقراءة تحليلية للتحولات التي شهدها هذا النسيج الجمعياتي وتفاعله مع ثورة ١٤ يناير (جانفي) ٢٠١١. ويركّز على مساهمة الشباب والمبادرات الجديدة التي يقوم بها في مجال المشاركة المدنية في ضوء مكاسب الثورة واستحقاقاتها المستقبلية.

وتعتمد هذه الدراسة في جانبها المفاهيمي والمنهجي على منتخبات ببليوغرافية من أبرزها الدراسات التي اهتمت بموضوع العطاء الاجتماعي في العالم وفي المنطقة العربية. وكانت الاستفادة كبيرة من دراسة[١] WINGS – TPI : وبعض الدراسات الأخرى المنجزة بأوروبا في إطار منظمة التعاون الأوروبي : OCDE والاتحاد الأوروبي[٢] UE.

وترتكز الدراسة في الجانب التحليلي على جملة من النصوص القانونية والترتيبية والإحصائيات من مصادر مختلفة ومراجع ذات صبغة إدارية ومالية؛ فضلا عن دراسة ميدانية تناولت عددا من المنظمات والجمعيات التي تبَين أنها ذات دلالة في سياق هذا العمل، إلى جانب مسح شامل على شبكات التّواصل الاجتماعي لنسيج العطاء الاجتماعي الناشئ بعد الثورة.

١.١ الإنتاج العلمي حول العطاء الاجتماعي:

الإنتاج العلمي حول العمل الجمعياتي حديث وقليل نسبيا في المنطقة العربية، وذلك رغم أن ظهور الجمعيات بمفهومها الحديث يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد ظهرت أولى الدراسات في المنطقة، بما فيها تونس ومنطقة المغرب العربي عموما، منذ ثمانينات القرن العشرين. وسيّطر عليها الانشغال بالمسألة السياسية وعلاقة الفرد بالسلطة وبإشكاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في ظل الأنظمة التسلطية المهيمنة.[٣]

والمتأمّل في هذا الإنتاج العلمي في منطقة المغرب العربي يمكنه أن يتبيّن أنه يتوزع على المحاور التالية.[٤]

- دراسات تاريخية و/ أو نظرية تحاول تعريف المجتمع المدني وتهتم بتتبع ظهوره وتطوره في المنطقة.
- دراسات تتناول مسألة حرية العمل الجمعياتي كأحد الرهانات الكبرى في المنطقة.

---

١ WINGS/TPI: Global Institutional Philanthropy: A Preliminary Status Report

٢ Organisation de Coopération et de Développement Économiques. Comité d'Aide au Développement : Fondations Philanthropiques et Coopération pour le Développement. 2003

٣ Belaid Habib ; Approches Historiographiques Des Associations En Tunisie À L'epoque Coloniale. In, Hermes , Histoire En Reseau
Pour Les Mediterrannees.

٤ **Rabéa Naciri ; Les organisations de la société civile en Afrique du Nord, Algérie, Maroc et Tunisie. Version provisoire. In Revue de Littérature. MAROC 2009**

- دراسات حول المجتمع المدني والديمقراطية.
- دراسات حول المواقع التي تحتلها الجمعيات والمنظمات في محيطها الخارجي والأدوار التي تلعبها والتأثيرات التي تُحدثها. وينصبُّ الاهتمام هنا غالبا على الجمعيات النسويّة، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات الدفاع عن الخصوصيات الثقافية (الامازيغية).
- دراسات تتناول الرّهانات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني وخصوصا إشكالية «الحوكمة» والمشاركة.

والملاحظ هنا هو الغياب الواضح للاهتمام بالعطاء الاجتماعي في أشكاله الجمعياتية الخيرية المختلفة. وهو غياب ينسحب على كامل المنطقة العربية. وقد أشارت دراسة WINGS/TPI إلى أن ذلك يُشكِّل عقبة كبيرة أمام تطور هذا الصنف من المنظمات والجمعيات. كما يحول دون القيام بتحليل شامل لتوجهات العطاء الاجتماعي والعمل الخيري والتأثيرات التي يحدثها في المجتمعات.

ولا يتوقف الأمر عند قلة الدراسات ونقص المعلومات، فالإنتاج البحثي يشكو من غموض المفاهيم واختلاف المرجعيات المعتمدة لتحديد حقل العطاء الاجتماعي. ولأن كان تنوّع التجارب والتنظيمات عبر العالم يُكسِب هذا الحقل ثراءه، فإن ذلك يطرح إشكالية التصنيف والمنهجيات الملائمة لجمع المعلومات والقيام بالدراسات المقارنة. لذلك فإن أغلب المقاربات البحثية والأعمال الإحصائية تعتمد على المرجعيّة القانونيّة، أو تلجأ إلى التعريفات الثقافية والاجتماعية المستندة إلى التصورات السائدة في المجتمع.[٥]

١.٢ : التعاريف وتحديد المفاهيم

كثيرا ماتطلق تسمية foundation على الهياكل الناشطة في مجال العطاء الاجتماعي. وهي تسمية لها دلالات تختلف من بلد إلى آخر.[٦] فضلا عن أن معناها بالانكليزية وبالفرنسية، يحيل في اللغة العربية، بدرجة أولى، إلى مصطلح مؤسسة المرادف لمصطلح institution، الذي له دلالات أخرى في حقل العلوم الاجتماعية، قد لا تتضمن الطابع الطوعي والأهلي والمدني الذي يُمّيز مؤسسات العطاء الاجتماعي.

ويُعرِّف «مجمع اللغة العربية بالقاهرة» المؤسّسة بكونها: «كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح». وهذا التعريف يعني المؤسسات التجارية. ولا يشمل المؤسسات التي لا تهدف للربح المادي.[٧] كما إن هذه التسمية كثيرا ما تستعمل في البلدان الغربية للدلالة على منظمات غير حكومية وغير ربحية، لاتعمل بالضرورة في حقل العطاء الاجتماعي، على غرار صناديق التمويل. ومخابر البحث ومجموعات الضغط.[٨]

وإذا كان العديد من الجمعيات الخيرية قد تطورت وازدهرت، فأصبحت تُعدُّ مؤسسات لها وزن على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك أضحى يشكّل مصدر انشغال لدى المهتمين بالشأن الجمعياتي ؛لأن هيمنة الجانب الاقتصادي يمكن أن تؤثر على استقلاليتها وحريتها من ناحية، وقد يتحوّل تمتُّع الجمعيات بالإعفاءات الضريبية إلى غطاء للتهرب الضريبي من ناحية أخرى.[٩] فضلا عن استغلال المنح والمساعدات المالية التي تقدمها مؤسسات غربية كبيرة لمشاريع التنمية في البلدان النامية كغطاء للتدخل السياسي والهيمنة الاقتصادية.[١٠]

وتختلف المؤسسات الخيرية، في الفهم الغربي، عن الجمعيات. فالقانون الفرنسي الصادر في ٢٣ يوليو (جويلية) ١٩٨٧ يُعرِّف المؤسسة الخيرية بكونها «مجال تصرُّف قانوني يتولى بمقتضاه شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين وقف أموالهم أو البعض من مكاسبهم أو مواردهم لتحقيق عمل خيري لفائدة المصلحة العامة وتحقيق غاية غير مادية...» بهذا المعنى يتشابه نظام المؤسسات الخيرية الأوروبية مع نظام الوقف الموجود في الفقه الإسلامي.

وقد وضعت الأدبيات الأمريكية العريقة في هذا المجال وخصوصا أعمال F. E. Andrews مقاييس لتعريف foundation هي:[١١]

- أن تكون غير حكومية.
- ألا تعمل من أجل الربح المالي أو المنفعة المادية الشخصية.
- أن يكون لها رصيد مالي أساسي.

---

٥ WINGS/TPI: Global Institutional Philanthropy: A Preliminary Status Report. OPCIT.

٦ **Ibid.**

٧ رضا خماخم : الجمعيات في تونس: دراسة في الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي. تونس ١٩٩٩.ص٤٤.

٨ Fondations philanthropiques et coopération pour le développement. OPCIT P14.

٩ **Ibid.**

١٠ المصدر نفسه. وانظر ايضا : عزمي بشارة:المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.٢٠٠٠.ص٢٧٨ وما بعدها.

١١ - Warren Weaver U.S. Philanthropic Foundations – Their History, Structure, Management and Record (New York, Evanston et Londres, 1967). and
- Waldemar A. Nielsen The Big Foundations (New York et Londres, 1972)
- Edward H. Berman The Influence of the Carnegie, Ford, Rockefeller Foundations on American Foreign Policy (Albany, 1983).
- Ellen Condliffe Lagemann Philanthropic Foundations: New Scholarship, New Possibilities (Bloomington,1999).
- Heather MacDonald The Burden of Bad Ideas (Chicago, 2000).

- أن تُسير من قبل مسؤولين ومديرين تابعين لها.
- أن تعمل من أجل تنمية أنشطة اجتماعية وتربوية وخيرية ودينية وغيرها من الأعمال التي تحقق الرفاه الجماعي والخير العام.

وبناء على هذه المقاييس يُميِّز «اندروز» بين خمسة أصناف من المؤسسات هي: المؤسسات ذات المصلحة العامة، المؤسسات ذات الأهداف الخصوصية، المؤسسات الخاصة أو العائلية، المؤسسات الصناعية ومؤسسات الجماعات الاجتماعية.

وإذا كان هذا التصنيف ينطبق على ما يسمى اليوم «المؤسسات الخاصة» فإننا نجد بالمقابل ما يسمى «المؤسسات العامة». وهي مؤسسات، رغم تسميتها هذه، لاتنتمي بالضرورة إلى القطاع العمومي. وتتميز عن المؤسسات الخاصة بكونها لا تتمتع برصيد مالي خاص، بل هي تقوم بجمع التمويلات من مصادر مختلفة، بما فيها المؤسسات الخاصة نفسها، وكذلك الهيئات العامة والرسمية، أو بفضل عائدات الخدمات التي تقدمها من خلال أنشطتها.[١٢]

ومن ناحية أخرى يتضمن تصنيف دراسة WINGS/TPI ستة أصناف من المؤسسات هي:

المؤسسات المستقلة، المؤسسات التابعة للشركات، المؤسسات التابعة للجماعات، الصناديق الخاضعة للرقابة، المؤسسات التابعة للحكومات والمؤسسات ذات الأهداف المتعددة ورغم الطابع العام والإجرائي لهذا التصنيف إلا أنه لاينطبق على جميع البلدان. فهو لايتضمّن مثلا المؤسسات العائلية والمؤسسات الخيرية الدينية والعديد من أشكال التنظيمات والمبادرات الجديدة.

أما فيما يتعلق بتونس فإن مصطلح foundation لايوجد في النصوص الرسمية المنظمة للجمعيات؛ رغم أن بعض الجمعيات والمنظمات تحمل اسم «مؤسسة». والمصطلح الأكثر استعمالا هو مصطلح الجمعية أو المنظمة. وتندرج هياكل العطاء الاجتماعي في صنف الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية والجمعيات التنموية كما سنبين لاحقا.

ومن هذا المنطلق تعتمد هذه الدراسة تعريفا إجرائيا للعطاء الاجتماعي يرى أنه يتمثل في: العمل الأهلي التطوعي المهيكل والمعترف به، والذي يسعى إلى جمع الموارد المالية والإمكانيات المادية وحشد الطاقات؛ قصد توظيفها في مشروعات وبرامج ومبادرات تهدف إلى معالجة الاختلالات والنقائص في مختلف أوجُه حياة المواطنين، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز القدرات وتمكينها ومساندة الكفاءات؛ بما يحقق، في المحصلة الأخيرة، الخير العام والتنمية الشاملة والعادلة والمتضامنة للمجتمع.

وعلى هذا الأساس شمل هذا المسح هياكل العطاء الاجتماعي المعترف به، أي المكوّنة قانونيا، والتي تأسّست قبل الثورة ومازالت تتمتع بحضور ما في ساحة العمل الجمعياتي؛ إلى جانب التنظيمات التي ظهرت بعد ١٤ يناير (جانفي) ٢٠١١. والتي صدرت بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلى نهاية أكتوبر ٢٠١١. وذلك بالاعتماد على تصنيف قانون ١٩٩٢، باعتبار صدور قانون الجمعيات الجديد بعد الثورة في نهاية سبتمبر ٢٠١١.

٢. التحولات التاريخية للعطاء الاجتماعي في تونس.

٢.١ : الأصول الدينية للعطاء الاجتماعي

العطاء الاجتماعي ميزة متأصّلة في السّلوك الاجتماعي للإنسان منذ أقدم العصور. وهو قيمة من القيم العريقة في الثقافات الإنسانية، تجسّمت في أشكال وممارسات متنوعة، وتبلورت مؤسساتها عبر التاريخ متفاعلة مع ما شهدته المجتمعات من تحولات. وإذا كان الإيثار والسّخاء وحب الآخرين من خصائص الطبيعة البشرية. فإن الدّين يُعتبر المصدر الرئيسي للعمل الخيري من حيث المفهوم والإجراءات. وكل الدّيانات تدعو إلى العطاء من أجل مكافحة الآلام والحرمان. فالدّيانة اليهودية تخصص عُشُر مداخيل المجتمع اليهودي للعمل الخيري. وظلت الدّيانة المسيحية مؤثّرة في أوروبا اللائكية، إذ دعا «مجلس الكنائس العالمي» البلدان الصناعية سنة ١٩٥٨ إلى تخصيص ١ بالمائة من عائداتها لمساعدة البلدان النامية. وأطلقت حملة «اليوبيل» لشطب ديون العالم الثالث أسوة بالتقليد اليهودي القديم الذي يُلّغي الديون بمرور خمسين سنة.[١٣]

ومن المبادئ الأساسية للإسلام إقراره لحق المحتاج في أموال المسلمين «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» (الذاريات١٩). وقد اقترنت فريضة الزّكاة بفريضة الصّلاة. وصارت ركيزة من ركائز النظام الاجتماعي في الإسلام. فهي المصدر الأساسي لتمويل بيوت مال المسلمين المخصّصة لإقامة مصالح الأمة (بناء الحصون وتجهيز الجيوش وتشييد المدارس والمستشفيات والجسور والقناطر وبيوت الكتب..). وإذا كانت الزكاة[١٤] أبرز أشكال العطاء الاجتماعي الواجبة. فإن الإسلام بتضمن أشكالا أخرى لاتقل شأنا عنها؛فهنالك الصّدقات اليومية والعطايا الموسمية التي تدخل في باب السلوك اليومي للمسلم ضمن باب النفقات. كما يشمل باب أحكام التبرعات العقارات والثروات والحُبُس والوصايا التي تخصص للمصالح العامة والخاصة (طلب العلم،مداواة المرضى، كفالة المحتاجين، تجهيز الجيوش..). إضافة إلى الأوقاف التي دخلت في تقاليد المسلمين منذ عهد الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وسلّم).[١٥]

ولم يشذّ المجتمع التونسي عن هذا النهج فترسخت فيه تقاليد العمل الخيري والتضامني، وذلك من خلال بعض التنظيمات الأهلية والتطوعية ومرورا بالزوايا والطرق الصوفية. وقد تكاثر عدد المؤسسات الخيرية (نعتمد هذه الترجمة إجرائيا لمصطلح société de bienfaisance) منذ نهاية القرن التاسع عشر. فإلى جانب المؤسّسات المحلية الكثيرة،كان عدد آخر يعمل في مجال مساعدة المحتاجين والمحرومين من أبناء الأقليات

١٢ Organisation De Coopération Et De Développement Économiques OPCIT.

١٣ Ibid PP13.

١٤ الامام محمد الطّاهر إبن عاشور: النظام الاجتماعي في الاسلام. دار سحنون للنشر والتوزيع ودار السّلام. تونس القاهرة ٢٠٠٦.ص ١٧٩ ص ١٨٦.

١٥ المصدر نفسه.

الموجودة بالبلاد (فرنسية، يهودية، بلجيكية، سويسرية، مالطية، انكليزية، جزائرية).[١٦]

٢.٢ :نشأة المؤسسات الخيرية وتطورها

تأسّست أول مؤسسة خيرية في تونس سنة ١٧٧٥ حيث قام الباي الحسيني آنذاك بإحداث مؤسسة التكيّة لإيواء الضعفاء والعُجّز. وكانت تُموّل من مداخيل بعض الأوقاف. وصدر في ١٩ مارس ١٨٥٧ أمر ملكي ينظّم جمعية الأوقاف. ثم ظهرت سنة ١٨٩٣ المؤسسة الخيرية اليهودية، وكان مقرها قرب حي اليهود الذي يسمى «الحارة». ثم تلتها مؤسسة خيرية مسلمة بمدينة تونس سنة ١٩٠٥. ونسجت على منوالها المدن التونسية الكبرى الأخرى فأسست جمعياتها الخيرية.

ويعود أول نص قانوني مُنظِّم لهذه الجمعيات والمؤسسات إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث أصدر «علي باي» أمرا مؤرخا في ١٥ سبتمبر ١٨٨٨ يضبط كيفية تكوين الجمعيات العلمية والثقافية والرياضية والخيرية. وقد سمح هذا القانون بظهور عديد من الجمعيات العريقة التي مازال بعضها موجودا إلى اليوم. إلا أنه كان يحتوي على تضييقات كثيرة. فقد كان إحداث الجمعيات يخضع إلى الترخيص المسبق من الحكومة. وكان لزاما على مؤسسي الجمعية أن يودعوا القانون الأساسي لجمعيتهم لدى وزارة الداخلية وإدارة «المراقب العام الفرنسي»، مع وجوب الالتزام بعدم ممارسة أي نشاط سياسي أو ديني داخل الجمعية.

ومع صعود «الجبهة الشعبية» في فرنسا صدر قانون جديد للجمعيات بتاريخ ٦ اغسطس (أوت) ١٩٣٦ منح التونسيين حرية أوسع في مجال حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات. وتضمن إجراءات أكثر تحررا، وصار الترخيص قاعدة والرفض استثناء؛ فتم الاقتصار على إيداع القانون الأساسي للجمعية مع تصريح لدى «الكتابة العامة للحكومة» أو لدى إدارة «المراقب العام الفرنسي». ولم يكن بإمكان الحكومة رفض إحداث جمعية ما إلاّ بناء على قرار مُعلّل يتضمن التأكيد على أن الجمعية المعنية قد تُشكّل «خطرا على الأخلاق الحميدة والنظام السياسي القائم». كما أصبح بإمكان الأعضاء أن يُدخلوا تعديلات على القانون الأساسي لجمعيتهم.

وإذا كان النص القانوني لسنة ١٨٨٨ قد سمح بإحداث ما يناهز ١٤٠٠ تنظيم جمعياتي في نصف قرن تقريبا، فقد مكّن قانون ١٩٣٦ من تأسيس ٣٠٠ جمعية في ظرف ١٦ شهرا فقط[١٧]. وذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى منها النمو الديموجرافي، والحراك الذي أحدثته حركة التحرر الوطني، والرغبة في النسج على منوال التنظيمات الأوروبية الناشطة بتونس، وتطور العقلية التكافلية في الأوساط الاجتماعية.[١٨]

والملاحظ أن القوانين الأساسية للمؤسسات الخيرية المسلمة التي ظهرت في مختلف مدن البلاد التونسية في تلك الفترة التاريخية كانت متشابهة؛ فهي تحدد مجال النشاط والأهداف ومصادر التمويل، وتتضمن فصولا عديدة تخص تركيبة الهيئة المديرة وتضبط شروط الانخراط ومعلوم الاشتراك وانتخاب المكتب وطريقة عمل مجلس الإدارة.

وكانت أغلب هذه المؤسسات تتمتع بذاتية مقيّدة وطاقة محدودة individualité restreinte et capacité limitée فيما يتعلق بالحصول على المنح العمومية واستخلاص الانخراطات. كما إن اقتناءها للعقارات يخضع لأمر ملكي. وقد استغرق منح «المؤسسة الخيرية لمدينة تونس» الشخصية المدنية عشرة أعوام، لتتمكن بفضلها من الحصول على عقارات تم التبرع بها لفائدتها. وقد شدّد المراقب العام الفرنسي بالمناسبة على ضرورة تحديد إمكانيات حصول المؤسسة على مثل هذه التبرعات [١٩].

كانت هذه المؤسسات الخيرية تحصل على منح سنوية من إدارة «الرعاية الاجتماعية» ومن الجماعات العمومية المحلية والجهوية. وكانت المؤسسة الفرنسية تستأثر بدعم اكبر من مثيلتها التونسية؛ التي كانت تعمل على دعم إمكانياتها المادية بتنويع مصادر التمويلات، وذلك بجمع التبرعات المالية أو العينية من المحاصيل الزراعية، والسعي إلى الحصول على نصيب من عائدات الحُبُس والأوقاف، وإحداث صناديق بالمحلات التجارية بالعاصمة للحصول على تبرعات يومية كانت تُوفّر مبالغ هامة نهاية كل شهر.

وقد كانت مجالات تدخُّل هذه المؤسسات الخيرية متنوعة. وهي تشمل مكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين، ومعاضدة مجهود مؤسسة الحُبُس في هذا المجال، وتوفير الخدمات الصحية للمرضى المعوزين والمساعدة بتوفير العمل للعاطلين عن العمل، وإنشاء المطاعم الشعبية للفقراء والتلاميذ القادمين من مدن بعيدة وعمّال أسواق المدينة.

ويمكن القول إن فترة الثلاثينات من القرن العشرين مثّلت منعرجا حاسما في تاريخ تونس. فقد ازدهرت خلالها مظاهر العطاء الاجتماعي. وبرزت جمعيات ومؤسسات كثيرة ناجحة في هذا المجال. وشكل المشهد الجمعياتي عموما مناخا ملائما لدعم حركة التحرر الوطني وتنامي الوعي السياسي والحداثي، بما سيساعد على تحقيق الاستقلال سنة ١٩٥٦وبناء الدولة الوطنية.

وقد أقرّ دستور سنة ١٩٥٩ في فصله الثامن مبدأ حرية تأسيس الجمعيات. وصدر القانون الأساسي عدد ١٥٤ المنظم للجمعيات في ٧ نوفمبر ١٩٥٩، وهو قانون يستأنس بالقانون الفرنسي لسنة ١٩٠١ والأمر الملكي التونسي لسنة ١٩٣٦، وقد عرّف الجمعية بكونها «الاتفاقية التي يحصل بمقتضاها بين شخصين أو أكثر جمع معلوماتهم أو نشاطاتهم بصفة دائمة ولغايات دون الغايات المادية تغنم من ورائها الأرباح. وتخضع الجمعيات

١٦ Fayçal El Ghoul , «Les Sociétés Musulmanes de Bienfaisance dans la Tunisie des Années 1930 », Cahiers de la Médi Terranée [En ligne] , 63 | 2001 , Mis en Ligne le 15 Octobre 2004, Consulté le 21 Octobre 2011. URL : http://cdlm.revues.org/index11.html

١٧ Ibid.

١٨ Ibid.

١٩ Ibid.

لتأسيسها للمبادئ العامة في المعاملات والعقود.» وهذا التعريف بصيغته الفرنسية يتطابق مع التعريف الوارد بالقانون الفرنسي لسنة ١٩٠١.[٢٠]

ولم يتضمن هذا القانون تصنيفا خاصا بالجمعيات الخيرية أو مؤسّسات العطاء الاجتماعي. فقد قسّم الجمعيات إلى ثلاثة اقسام هي: الجمعيات العادية، والجمعيات ذات المصلحة القومية، والجمعيات الأجنبية. ولم يضع تعريفا للقسمين الأولين، وقد يكون ترك ذلك للسلطة التقديرية للإدارة. وممّا لاشك فيه أن هذا التنظيم الجديد للجمعيات يندرج ضمن السياسة التحديثية التي توخّتها دولة الاستقلال، بحكم محاكاته للقانون الفرنسي؛ ثم لأنه جاء إثر تفكيك منظومة العمل الخيري التقليدية القائمة على نظام الوقف، بإلغاء «جمعية الأوقاف» بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ يوليو (جويلية) ١٩٥٧. وقد عرفت تونس ابتداء من سنة ١٩٦٤ سياسة منغلقة اعتمدت على هيمنة نظام الحزب الواحد الذي ضمّ تحت لوائه أغلب الجمعيات المعترف بها، واحتكر منظومة العمل المدني والأهلي ومن ضمنها أنشطة العطاء الاجتماعي.

وقد تضمن القانون الأساسي عدد ٢٥ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ٢ ابريل (افريل) ١٩٩٢، المتعلق بتنظيم الجمعيات في تونس، التصنيف التالي للجمعيات: الجمعيات النسائية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات العلمية، الجمعيات الثقافية والفنية، الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية، الجمعيات التنموية، الجمعيات الوادية. الجمعيات ذات الصبغة العامة. وقد ألغى المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ مؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠١١، المتعلّق بإعادة تنظيم الجمعيات بعد الثورة، هذا التصنيف، كما إنه لم يستعمل مصطلح مؤسسة.

٣. البيئة القانونية والتنظيمية للعطاء الاجتماعي في تونس

٣.١: الإطار الهيكلي للعطاء الاجتماعي في تونس:

تنضوي هياكل العطاء الاجتماعي في تونس، أساسا، تحت صنفين من الأصناف التي حددها قانون ١٩٩٢ وهما صنف الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية وصنف الجمعيات التنموية. وذلك رغم الطابع الشمولي الذي ينطوي عليه نوعية الجمعيات ذات الصبغة العامة، من ناحية، وإمكانية أن تضم بقية الأصناف جمعيات تقوم بأعمال وأنشطة خيرية وتقدم مساعدات ومنح مالية، من ناحية أخرى.

ويثير هذان الصنفان جملة من الملاحظات في أذهان رجال القانون والدارسين للشأن الجمعياتي في تونس. فبالنسبة للجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية يُطرح سؤال عن الجدوى من التمييز بين الخيريّ والاسعافي والاجتماعي في حين كان يمكن الاقتصار على صفة الاجتماعية، فهي شاملة لكل هذه الاختصاصات والوظائف؛ إضافة إلى أن هنالك جمعيات أخرى ذات طابع اجتماعي لها أهمية كبرى لم ترد في هذا التصنيف مثل جمعيات الطفولة والجمعيات التضامنية وغيرها. [٢١] وتعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية تصنيفا يضمّ ٧ أصناف من الجمعيات الاجتماعية هي: الجمعيات التضامنية، الجمعيات التي تعنى بالأسرة، جمعيات الطفولة، جمعيات المعوقين، جمعيات رعاية المسنين، الجمعيات الصحية والوقائية، الجمعيات التنموية.

ويعتبر «الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي» ابرز نموذج لمؤسسات العطاء الاجتماعي التي تندرج تحت صنف الجمعيات التضامنية في تصنيف وزارة الشؤون الاجتماعية. وهو منظمة غير حكومية تأسّست منذ السّنوات الأولى للاستقلال وتخضع لقانون الجمعيات. وتمتد شبكة الاتحاد على كامل تراب البلاد، ويستأثر بأغلب عمليات الإغاثة والمساعدة سواء كان ذلك في تونس أو في إطار مساهمة الدولة التونسية في تقديم العون والمساعدة لبعض البلدان الصديقة والشقيقة التي تحتاج إلى ذلك في ظروف الكوارث والحروب وارتبطت هذه المنظمة بالعمل الحكومي حتى صارت تعتبر هيكلا رسميا ومنظمة وطنية تابعة للسلطة.

وتتركز أنشطة الاتحاد على ثلاثة مستويات : – برامج التنمية الاجتماعية – التضامن والرعاية الاجتماعية – برامج إحداث مصادر الرزق والتنمية الذاتية. وهو يشرف على شبكة من المخازن التي تحوي المساعدات العينية المختلفة على مساحة ٩٥٠٠ مم وتتسع لـ ٩٠٠٠ طن من المواد إلى جانب إحداث هيكل جديد سنة ٢٠٠٨ هو البنك الخيري للأدوية.

ويتفرّع عن هذه المنظمة صندوق الزّكاة الذي يديره المجلس الوطني للزكاة وهو مجلس مستقل عن الاتحاد يرأسه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى وله حساب بنكي خاص منفصل عن حساب الاتحاد وتتفرع عن هذا الصندوق صناديق جهوي ومحلية.

أما فيما يتعلق بالجمعيات التنموية فإن النصّ القانوني لم يعرّفها بوضوح، فجاءت شاملة ومتسعة لاختصاصات متنوعة ومتفرعة، إذ ينطبق البعد التنموي بشموليته على كل الميادين. ومن ابرز المنظمات العاملة ضمن هذا الصنف « المؤسسة التونسية للتنمية الجماعية» «وجمعية النهوض بالتشغيل والمسكن». والمؤسسة التونسية للتنمية الجماعية هي جمعية تنموية غير حكومية تأسّست سنة ١٩٨٦. تنشط بكامل تراب الجمهورية مع تركيز خاص على منطقة الشمال الغربي المحرومة(محافظة «سليانة» ومحافظة «القصرين» بالخصوص).

وهي متحصّلة على ترخيص من وزير المالية لإسناد القروض الصغرى منذ سنة١٩٩٩، ومعتمدة لدى عديد المنظمات الدولية. وتعمل هذه المؤسسة على تحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمجموعات البشرية ذات الدخل الضعيف، خاصة بالأوساط الريفية والمحدودة من حيث الموارد الطبيعية. ونشر ثقافة التنمية المستديمة وترسيخ عقلية الاعتماد على الذات. وتنجز الجمعية مشاريع متنوعة ذات صبغة مندمجة في مجالات الصحة الأساسية والتعليم ومكافحة الأمية والتكوين والإرشاد.

إضافة إلى دراسة مشاريع تتصل بحماية الموارد المائية والغابيّة. وقد وقّعت سنة ٢٠١١ اتفاقية شراكة مع «البرنامج الأمريكي للمساعدة»،

٢٠ محمد الهدّار : دراسة حول موارد الجمعيات: الواقع والآفاق. الوزارة الاولى بالجمهورية التونسية. مركز افادة ٢٠٠٩.ص ١٧.

٢١ الجمعيات في تونس: دراسة في الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي مصدر سابق.

لإحداث مركز جهوي للتكوين، رُصد له مبلغ ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، قصد توفير تدريب عملي للسكان الريفيين المحليين في مجالات الصناعات التقليدية والزراعة والمحافظة على المياه والتربة وحماية البيئة والثروات الطبيعية وخاصة منها الغابات. ويُنتظر. في مرحلة لاحقة، توسيع مجال التعاون مع البرنامج الأمريكي بالسعي إلى تجسيم مضمون دراستين تهدف الأولى إلى بعث مشروع أول للتنمية المندمجة؛ ومشروع تثمين المخزون التراثي والنهوض بالسياحة البيئية وذلك بمناطق ريفية من محافظة «سليانة».

امّا «جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن» فهي تهدف إلى تحقيق الرقي والتنمية الذاتية للمجموعات المحلية التي تستهدفها في منطقة الشّمال والشّمال الغربي التونسي ذات الخصوصيات الفلاحية والريفية، والتي ما زالت تعاني من الحرمان وضعف الخدمات العامّة وعديد النقائص على المستوى الاقتصادي والاجتماعي عموما. ويتمثل مجال تدخُّل الجمعية على وجه التحديد في السعي إلى تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة في المناطق الجبلية الفقيرة. وذلك من خلال ضبط الحاجيات وتحديد الفئات المعنية ووضع برامج ومشاريع تنموية بالتعاون مع الأطراف المتدخلة وذات الصلة من سلطات عمومية وخواص.

ويضاف إلى هذين الصنفين من الجمعيات المنظمات غير الحكومية الناشطة بتونس وهي تدخل ضمن صنف الجمعيات الأجنبية التي يعرّفها المُشرّع التونسي بأنها المنظمات التي لها نفس مميزات الجمعيات التونسية ولها مقر اجتماعي بالخارج أو بالبلاد التونسية وتشرف على تسييرها هيئة مديرة يتكون نصف أعضائها على الأقل من الأجانب. ولا يمكن لها ممارسة نشاطها إلا بعد الحصول على تأشيرة.
ومن ابرز هذه المنظمات منظمة «اندا العالم العربي». وهي فرع من منظمة «اندا العالم الثالث» التي يوجد مقرها بالسنغال. تكوّنت في تونس سنة ١٩٩٠. وقد تركّزت مشاريعها الأولى في ميدان البيئة بتمويلات غربية. وعقدت المنظمة خلال التسعينات عددا من المؤتمرات المتصلة بمحاور اهتمام منظمة الأمم المتحدة. وفي سنة ١٩٩٣ شرعت في إحداث مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية تتمثل خصوصا في تدريب الشباب المنقطع عن الدراسة ومساعدتهم على الاندماج المهني؛ إلى جانب التثقيف الصحّي للمرأة. وانطلقت ابتدأ من سنة ١٩٩٥ في إسناد القروض الصغرى.

وتخصّصت منذ سنة ٢٠٠٠ في دعم صغار المستثمرين من خلال الخدمات المالية وإسناد القروض الصغيرة ومساندة المؤسسات الصغرى بتوفير التكوين والمساعدة على التسويق وتقديم الإرشاد والخبرة. وتمّ سنة ٢٠٠٥ إسنادها صفة «مقيم» من طرف «البنك المركزي التونسي»، وهي الصفة التي تسمح لها بالاقتراض من البنوك التونسية لتمويل مشاريعها وتوسيعها.

وتُعدّ التعاونيات من أبرز مكونات النسيج الجمعياتي بتونس. وهي هياكل ناشطة في مجال التعاون والتضامن الاجتماعي، وتهدف إلى توفير تغطية ضد الأخطار التي قد تعترض الموظفين والعاملين بمختلف القطاعات طيلة حياتهم المهنية مثل الأمراض وتكاليف الولادة والحوادث والعجز والوفاة. وتعتبر هذه التغطية تكميلية للمنافع التي تسديها الصناديق الاجتماعية للحيطة والتقاعد.

ويعود إحداث التعاونيات إلى بداية القرن العشرين حين تأسست «تعاونية أعوان الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد» سنة ١٩٠٤ «وتعاونية التضامن للأخذ بيد أيتام أسرة موظفي التعليم» سنة ١٩٤٦. وتنقسم التعاونيات التي يفوق عددها الأربعين، إلى ثلاثة أصناف: تعاونيات القطاع العمومي وتضم التعاونيات الراجعة بالنظر إلى الوزارات، وتعاونيات القطاع شبه العمومي وتضمّ التعاونيات التابعة للمنشاءات العمومية التي لاتكتسي صبغة إدارية، وتعاونيات موظفي وأعوان القطاع الخاص والراجعة بالنظر إلى المؤسسات الخاصة. ويضم القطاع التعاوني ما يفوق ٢,٨ مليون منخرط وقد سجّل عجزا ماليا فاق سنة (٢٠٠٧) ٢,١ مليون دينار تونسي أي ما يعادل ١,٥ مليون دولار أمريكي تقريبا. [٢٢]

٣.٢: الموارد المالية لهياكل العطاء الاجتماعي في تونس:

تنقسم موارد الجمعيات في تونس إلى موارد عادية وأخرى خصوصية الى جانب الدعم العمومي [٢٣]:
وتشمل الموارد العادية الموارد الذاتية التي تتمثل في المداخيل المالية المتأتية من اشتراكات المنخرطين. والمرابيح الحاصلة من عمليات التوظيف المالي لبعض الأرصدة في المؤسسات المالية. وفوائض القروض المُسداة من قبل الجمعيات التنموية. وعائدات بعض الأنشطة التي تنظمها الجمعية أو المنتجات التي تقوم بترويجها.إلى جانب مرابيح عمليات تسويغ وكراء ما يتوفر لبعض الجمعيات من أملاك وعقارات؛ فضلا عن العطايا والهبات والتبرعات النقدية والجوائز المالية.

وتتمثل الموارد الخصوصية في مداخيل بعض الخدمات أو الأنشطة شبه التجارية التي تقوم بها بعض الجمعيات في اطار ما يسمح به فقه التشريع شريطة أن لاتُوزّع عائداتها على أعضائها أو تُشكّل منافسة غير شريفة أو وسيلة من وسائل التهرُّب الضريبي. وتُميز إدارة الجباية في تونس بين النشاط الجمعياتي العادي غير الخاضع للاداءات المباشرة وبين الخدمات ذات الصبغة التجارية التي يتعيّن التصريح بها قصد إخضاعها للضريبة.

وتنتفع بهذه الموارد الخصوصية أصناف معينة من الجمعيات منها: الجمعيات الرياضية، الجمعيات العلمية والجمعيات الثقافية والفنية. وتعتبر الجمعيات التنموية من أكثر الهياكل المعنية بهذا الصنف من الموارد، وهي تشمل : الجمعيات ذات الصبغة الاقتصادية والجمعيات البيئية والجمعيات المُسنِدة للقروض الصغرى.

وتخضع الجمعيات المسندة للقروض إلى أحكام القانون الأساسي عدد٦٧ لسنة ١٩٩٩. وقد أسندت إلى حدود سنة ٢٠٠٨ : (٣٢٤٥٦) قرضا. وتنقسم إلى قروض صغرى وقروض لتحسين ظروف العيش بنسبة فائدة لاتتجاوز ٥ بالمائة. ويشترط القانون أن تحصل الجمعية على ترخيص مسبق من وزير المالية،وأن تتوفر لديها الوسائل البشرية والمادية لانجاز مشاريعها التي يجب أن تكون متلائمة مع السياسة التنموية للبلاد. وتتكوّن موارد هذا الصنف من الجمعيات من:

- الأموال المتأتية من عقود البرامج واتفاقيات الشراكة مع الهياكل العمومية وغيرها.

٢٢ التقرير السنوي للقطاع التعاوني. وزارة المالية بالجمهورية التونسية ٢٠٠٧.
٢٣ التفاصيل في كتاب محمد الهدار: دراسة حول موارد الجمعيات... مصدر سابق.

- الهبات والإعانات المتأتية من مصادر عمومية أو خاصة.
- تمويلات التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف.
- محاصيل استرجاع القروض الصغرى الممنوحة.
- مداخيل التوضيفات المالية.

ويمنع القانون هذه الجمعيات من الحصول على عمولات أو استرجاع مصاريف من المقترضين، غير المنصوص عليها في قرار وزير المالية. وبالمقابل تستفيد من منحة دعم من الدولة بعنوان هذا النشاط.

وبهدف تشجيع الجمعيّات على تعاطي نشاط إسناد القروض الصغيرة فقد نصّ القانون الجديد الصادر بعد الثورة على نظام جبائي تفاضلي يتمثل خاصة في:

- الإعفاء من القيمة المضافة بعنوان العمولات وفوائض القروض الصغيرة.
- إعفاء عقود القروض الصغيرة من معاليم التسجيل.
- إعفاء السندات التجارية المسحوبة لتوثقة القروض الصغيرة من معلوم الطابع الجبائي.

كما تضمّن المرسوم أحكاما جبائية ترمي إلى سحب الامتيازات المسندة للجمعيات المرخص لها في إسناد القروض الصغيرة المذكورة على مؤسسات التمويل الصغير؛ وذلك تبعا لتطوير الإطار التشريعي لإسناد القروض الصغيرة بإحداث مؤسّسات التمويل الصغير وحصر نشاط إسناد القروض الصغيرة في هذه المؤسّسات.

أمّا فيما يتعلّق بالدعم العمومي للعطاء الاجتماعي فلا تتضمن التشريعات الجاري بها العمل في تونس تحديدا واضحا وصريحا لصيغ وأشكال التمويل العمومي للعطاء الاجتماعي. فقد اكتفى الفصل التاسع من قانون١٩٩٢ بالإشارة إلى أنه على كل جمعية «مستفيدة من إعانات دورية من الدولة أو جماعات جهوية ومحلية أو مؤسسات عمومية أن تقدم لها سنويا ميزانياتها وحساباتها». وقدجاء في المرسوم الصادر بعد الثورة المتعلّق بتنظيم الجمعيات في الفصل ٣٦ «على الدولة تخصيص المبالغ اللازمة ضمن الميزانية لمساعدة ودعم الجمعيات على أساس الكفاءة والمشاريع والنشاطات وتضبط معايير التمويل العمومي بأمر».

ويُحجِّر هذا المرسوم على الجمعيات جمع الأموال لدعم أحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين إلى انتخابات وطنية أو جهوية أو محلية أو تقديم الدعم المادي لهم. ولا يمسّ هذا التحجير من حق الجمعية في التعبير عن آرائها السياسية ومواقفها من الشأن العام. ويندرج هذا التمشّي في سياق تنظيم المال السياسي الذي برزت إشكاليته بقوّة عقب الثورة وعشية إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بتونس.

ويصعب، في ظل غياب قاعدة بيانات، تحديد حجم التمويل العمومي المخصص لأنشطة العطاء الاجتماعي. فالمؤسسات الحكومية المانحة والجمعيات نفسها لا تُصرّح بسهولة وبصفة دورية بمواردها وأبواب صرفها رغم أن القوانين تلزمها بذلك. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن حجم التمويل العمومي للجمعيات في الفترة بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ قد فاق ٢٣,٧ مليون دينار تونسي. (ما يعادل تقريبا ١٨ مليون دولار أمريكي)[٢٤].

ويتمثل الدعم العمومي للعطاء الاجتماعي في إسناد منح مالية وإعانات عينية وامتيازات جبائية ومالية. ومن الهياكل البارزة في مجال الدعم العمومي لأنشطة العطاء الاجتماعي بتونس: «صندوق دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية». وهو هيكل أُحدث سنة١٩٩١ ضمن» وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية» آنذاك، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الاقتصادي US-AID بهدف المساهمة في تمويل المشاريع المنجزة من قبل المنظمات غير الحكومية وذلك بإسناد منحة تمثل٣٠ إلى ٥٠ بالمائة من كلفة المشروع وفي حدود مبلغ أقصى قدره ٢٥٠ألف دينار تونسي أي ما يعادل تقريبا ١٧٠ ألف دولار أمريكي.

ويتضمن التشريع الجبائي التونسي بعض الامتيازات لفائدة الجمعيات سواء بالنسبة للاداءات المباشرة أو غير المباشرة. وتخصّ هذه الامتيازات الجمعيات التي تسند القروض الصغيرة. فهي خارج مجال تطبيق «مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات» باعتبار العطاء الاجتماعي لا يهدف إلى اقتسام الأرباح بين القائمين به. وتخضع رؤوس الأموال المنقولة الراجعة لجمعية ما (على غرار الفوائد التي تتحصل عليها من توظيفات أموالها لدى البنوك مثلا) إلى الخصم من المورد بصفة تحررية.

وتُقِر المنظومة التشريعية التونسية منذ سنة ١٩٥٥ امتيازات جمركية لفائدة الجمعيات الخيرية والتضامنية فتعفيها من دفع المعاليم والاداءات الجمركية المستوجبة عند توريد بعض البضائع، وتشترط أن تكون هذه البضائع لفائدة الجمعية، وترمي إلى تغطية بعض الاحتياجات الأولية للفئة المستهدفة. وأن تكون مُوجّهة مجانا في إطار هبة. ويتم توزيعها بدون مقابل على المنتفعين أو المتضررين أو المحتاجين. وتنسحب هذه الامتيازات على الجمعيات الشبابية الخيرية أو التربوية أو الفنية أو العلمية أو الرياضية وفق شروط يحددها وزير المالية.

ولأن لم تتوفر إحصائيات حول التمويلات المُتأتّية من القطاع الخاص. فإن التشريعات الجبائية تنصّ على حوافز هامة للخواص الذين يدعمون العمل الجمعياتي وأنشطة العطاء الاجتماعي. فقد جاء «بمجلة الضريبة على الدخل وعلى مرابيح الشركات»، الجاري بها العمل منذ ١٩٩٠، أنه «يمكن طرح الهبات والإعانات التي تسند إلى أعمال أو منظمات ذات مصلحة عامة أو التي لها صبغة خيرية أو تطوعية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية وذلك في حدود قيمة ٢ بالألف من رقم المعاملات الخام». كما نصّت المجلة على أنه «يمكن طرح كامل قيمة الهِبات والإعانات المسندة إلى منظمات أو مشاريع أو أعمال اجتماعية تضبط قائمتها بمقتضى قرار من وزير المالية».

---

٢٤ نفس المصدر.

٣.٣: هياكل العطاء الاجتماعي قبل الثورة.

تشير إحصائيات مركز التوثيق والإعلام حول الجمعيات «إفادة» [٢٥] إلى أن عدد الجمعيات قد بلغ في نهاية سنة (٢٠١٠):٩٥٦١ جمعية أي ضعف ما كانت عليه سنة ١٩٩٠.

رسم بياني رقم ١: تطور عدد الجمعيات في تونس من ١٩٩٠ الى٢٠١٠.

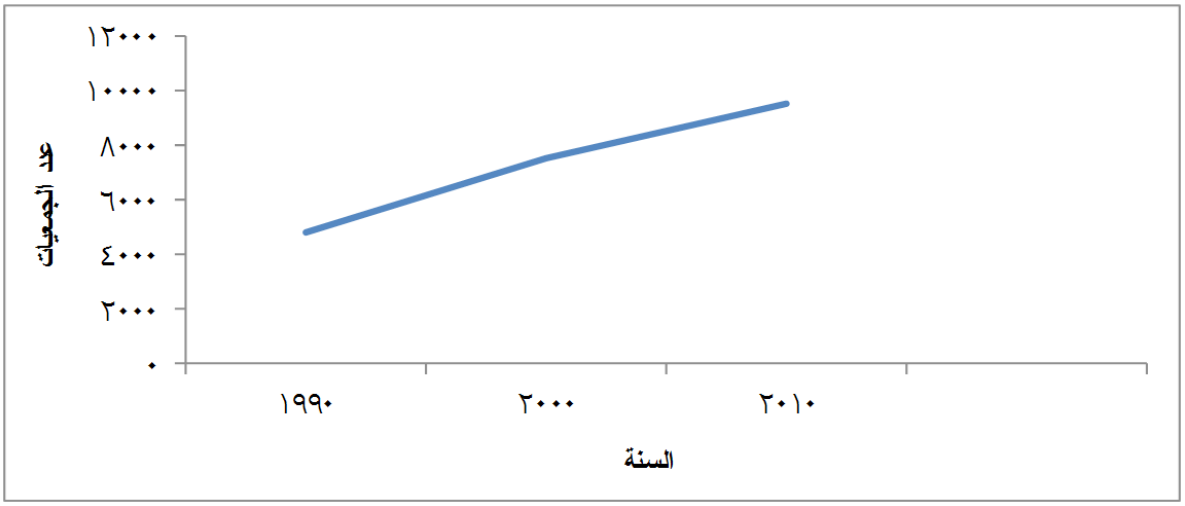

وتتوزع النسب المئوية لهذه الجمعيات حسب التصنيف المعتمد في قانون ١٩٩٢على النحو التالي:
الثقافيةوالفنية:٦٢,٨١.العلمية:٥,١٨.الرياضية:١٣,٤٠.النسائية:٠,٢٥.العامة:١,٣٥الخيريــةوالاسعافية:٥,٠٧.التنموية:٥,٩٥.الوداية:٦,٩.

رسم بياني رقم ٢: أصناف الجمعيات في تونس حتى ديسمبر٢٠١٠.

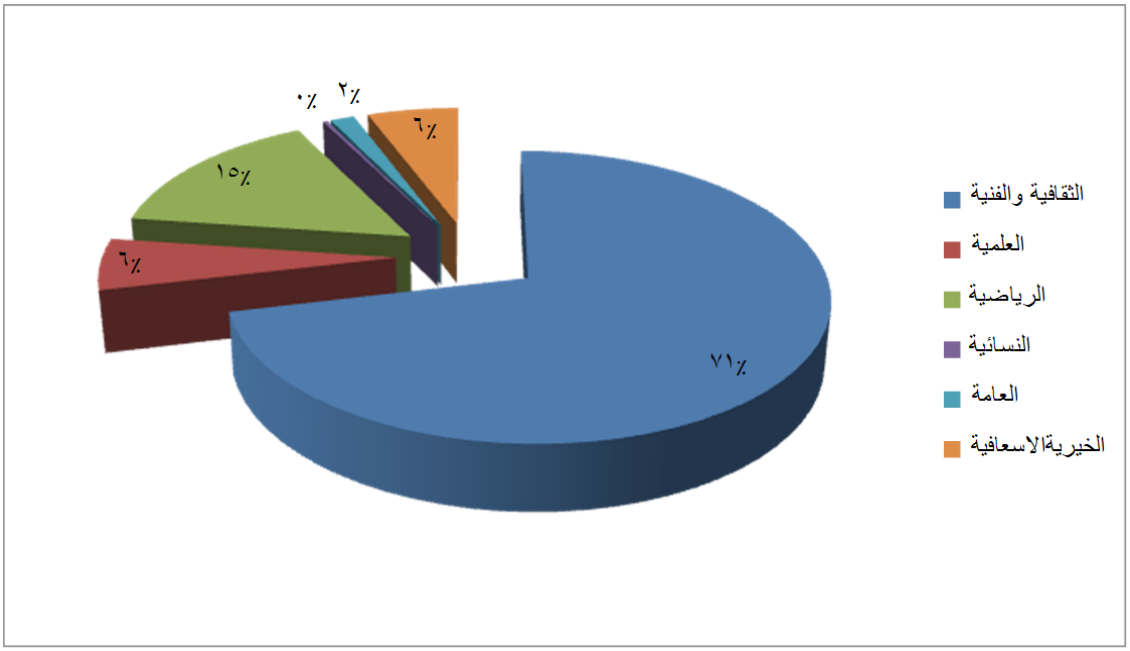

٢٥ مركز الدراسات والتوثيق والإعلام حول الجمعيات «إفادة» وهي مؤسسة تقع تحت إشراف الوزارة الأولى بتونس.

والمتأمّل في هذه الإحصائيات يتبيّن أن توجهات العمل الجمعياتي في تونس يغلب عليها الطابع الثقافي والفني. في حين لا تتجاوز النسبة العامة للجمعيات ذات الطابع الخيري والاجتماعي والتنموي ١١بالمائة. وقد يعود ذلك إلى الفرضيات التفسيرية التالية:

- احتكار الدولة منذ الاستقلال للعمل التضامني الاجتماعي من خلال «الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي»، وهو منظمة تخضع لقانون الجمعيات وتستأثر بأنشطة العطاء الاجتماعي. ورغم أنها تتمتع بالاستقلالية فإنها كانت تخضع لسلطة الدولة والحزب الحاكم سابقا من حيث اختيار المسيّرين وتوجيه الأنشطة وتنظيمها. وقد شهد الاتحاد بعد الثورة احتجاجات للأعوان العاملين به كما تعرّضت مخازنه خلال الأيام الأولى للثورة «إلى عمليات خلع ونهب من قبل بعض المواطنين الذين تعوّدوا الحصول على مساعدات مالية وعينية من طرف هذه المؤسسة، وفق ما صرّح به المدير العام للاتحاد لوكالة تونس إفريقيا للأنباء يوم ٢٦ يناير (جانفي) ٢٠١١ وقد تمّ الاستيلاء. حسب المصدر، على ما تحويه المخازن من مواد غذائية وأغطية وملابس وحشايا وغيرها من المساعدات..».
- احتكار الدولة لمنظومة التبرعات في العهد السابق وتوجيهها أساسا إلى «صندوق التضامن الوطني ٢٦٢٦».[٢٦] وهو مؤسسة حكومية تابعة لرئاسة الجمهورية، يشرف عليها مسؤول برتبة كاتب دولة. كانت تُعنى بتنمية المناطق الفقيرة والنائية التي تُسمّى «مناطق الظل». وتتكوّن تمويلاتها من تبرعات الأفراد والمؤسسات وكانت تُستخلص في الإدارات العمومية والمنشاءات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والمدارس والجامعات في يوم ٨ ديسمبر من كل سنة وهو اليوم الذي يُعرف باليوم الوطني للتضامن.
- غياب نظام المؤسسات أو المبرّات foundation منذ الاستقلال. فلم توجد بتونس مؤسسات عائلية أو خاصة أو حكومية مشابهة لتلك المنتشرة في عديد بلدان العالم.
- عدم التشجيع على تكوين الجمعيات الخيرية ذات الطابع الإسلامي في إطار مواجهة النظام السياسي منذ الاستقلال للتشكيلات التي كان يتوجّس من أنها قد تكون غطاء لما يعتبره «أنشطة متطرفة». وهو توجّه غذّته الحملات الغربية ضد ما سُميّ تعقُب «تمويل الإرهاب». وقد كانت بعض القنوات العربية الفضائية تبث ومضات تدعو إلى التثبت من الإطراف التي تمنح لها أموال الزكاة حتى لاتُوظّفها «لخدمة الإرهاب».
- خضوع تكوين الجمعيات إلى السلطة التقديرية لوزارة الداخلية زاد في تضييق هامش المبادرة في المجتمع المدني، في ظل انغلاق سياسي عام وهيمنة الدولة المركزية.

انتشار ظواهر الفردانية وتراجع قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع نتيجة التغيرات الاجتماعية المتسارعة، والصعوبات الاقتصادية والمعيشية، إضافة إلى أزمة ثقافية متصلة بمسألة الهوية والمرجعيات الحضارية، خصوصا لدى الفئات الشعبية.

٤. مشهد العطاء الاجتماعي في تونس بعد بن علي

٤.١: المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي

في الرابع عشر من يناير (جانفي) ٢٠١١ أطاحت حركة احتجاجية شبابية بنظام الحكم في تونس، وافتتحت ما أصبح يعرف «بالربيع العربي» الذي امتد إلى بلدان عربية أخرى. ولئن كانت هذه الحركة مباغتة وتوفّقت بسرعة في تحقيق ما كان يبدو صعب المنال طيلة عقود، فإنها في الحقيقة تتويج لحركات سابقة مثلت تراكمات موضوعية وتاريخية ساهمت في نجاحها.[٢٧]

انطلقت هذه الحركة من المناطق المحرومة والمهملة [٢٨]وكانت نتيجة حتمية لفشل السياسات التنموية المتبعة طيلة أكثر من نصف قرن؛ والتي أدت إلى تزايد نسب البطالة والإقصاء الاجتماعي. واللامساواة بين الجهات والفئات والأجيال؛ بالإضافة إلى الانغلاق السياسي. وضيق هامش الحريات،واستشراء الفساد بشكل علني مستفز، واتساع دائرة التهميش. وتفشّي الشعور باليأس والإحباط وانسداد الآفاق. وكان الشباب الضحية الأولى لهذا الواقع المتردي.

ميزة هذه الحركة تلقائيتها وزخمها الشبابي المتصاعد؛ فهي لم تكن مؤطّرة لا سياسيا ولا إيديولوجيا. ولم تكن لها زعامات أو قيادات. مطالبها الأساسية كانت الشغل والكرامة والحرية. وسلاحها كان تكنولوجيا الاتصال الحديثة. وساحة نضالها، إلى جانب الشوارع والميادين، كانت الشبكات الاجتماعية التي اخترقت أسوار الرقابة والتعتيم الإعلامي. ووجدت هذه الحركة، عندما بلغت ذروتها. سندا عند بعض النخب من الحقوقيين والنقابيين وبعض الأحزاب المعارضة التي أذهلتها النتيجة النهائية وفاقت توقعاتها؛ وكان الشباب قد دفع ثمنها من دمائه. ولايمكن اختزال أبعاد هذه الثورة الشبابية في جانب دون آخر. ومع ذلك يصحّ القول إن الدوافع الاقتصادية والمعيشية لعبت دورا حاسما في إشعال فتيلها.

---

٢٦ هذا الرقم هو للحساب الجاري بالبريد التونسي الذي تودع فيه التبرعات لصندوق التضامن الوطني الذي جمّدت أنشطته بعد الثورة.

٢٧ شهدت تونس خلال سنة ٢٠٠٦ أحداثا مسلحة دامية بين قوات الأمن والجيش ومجموعة من الشباب المحسوب على «جهات متطرفة»؛ فيما يعرف بأحداث مدينة» سليمان» الواقعة جنوب العاصمة تونس. وتعتقد عديد الآراء أنها تعبير عن أزمة شبابية شاملة وعن يأس من الإصلاح. وفي سنة ٢٠٠٨ عاشت إحدى أكثر مناطق البلاد حرمانا وهي منطقة «الحوض المنجمي»، الواقعة على بعد ٤٠٠كلم جنوب البلاد. انتفاضة شعبية شبابية لم يكتب لها النجاح ولكنها كانت تؤذن بحراك شعبي قادم.

٢٨ انطلقت الحركة الاحتجاجية من منطقة «سيدي بوزيد» ثم شملت مناطق أخرى أبرزها «القصرين» وهي كلها جهات تنتمي إلى الشريط الغربي للبلاد وهو الأكثر فقرا وتخلفا رغم ماتزخر به من إمكانيات طبيعية وموارد بشرية.

كما يصحّ القول أيضا إن البعد التنموي قد تراجع لفائدة البعد السياسي الذي تصدّر أولويات النخب بعد سقوط النظام، وذلك رغم استمرار الحركات المطلبية التي ظهرت حينا بشكل منظم وأحيانا آخري بأشكال فوضوية؛ ورغم تقلّص النمو إلى درجات خطيرة، وانكماش الاستثمار الداخلي والخارجي. وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والمحتاجين، والزيادة في أسعار المواد الحياتية وتراجع الخدمات، وعدم استقرار الأمن، وتوتر الأوضاع على الحدود التونسية الليبية، وانتشار بعض مظاهر الانفلات في السلوك الاجتماعي اليومي داخل المؤسسات وفي المجال العام.

ومع ذلك تمكنت تونس من تنظيم أول انتخابات حرّة ونزيهة وشفّافة لتكوين مجلس تأسيسي يقوم بصياغة دستور جديد للبلاد وتسيير دواليب الدولة في المدة اللازمة لذلك. وشرعت منذ نهاية سنة ٢٠١١ في فتح الملفات الشائكة السياسية والتنموية.

إن الفترة التي أعقبت الإطاحة بالنظام في ١٤ يناير (جانفي) ٢٠١١ فترة زاخرة بأنشطة العطاء الاجتماعي. وتجلّى ذلك، منذ الأيام الأولى، في المدّ التضامني الشعبي الكبير الذي شهدته الأحياء والتجمّعات السكنية أثناء حالات الانفلات الأمني. فقد تشكّلت مجموعات من المواطنين لحراسة البيوت والممتلكات وتوفير الحماية للمواطنين. وترافق ذلك مع القيام بحملات لجمع التبرعات والمعونات والأغذية للفئات التي فقدت موارد رزقها أو منعتها الظروف الأمنية المتردية من السعي إلى الحصول عليه.

وتصاعد مدّ العطاء الاجتماعي غير المهيكل بسبب توافد موجات اللاّجئين الذين اضطرهم القتال الدائر بليبيا للجوء إلى المنطقة الحدودية التونسية الليبية، حيث استقبل الأهالي أعدادا هائلة منهم ووفّروا لهم المأوى والعلاج والغذاء والتعليم وذلك بدعم من منظمات دولية «كالمفوضية العليا للّاجئين» و«الهلال الأحمر» وتشكيلات أهلية تطوعية تكونت بالمناسبة.

وقد أعطت الثورة دفعا كبيرا لروح التضامن والتطوع والعطاء. وفسح المجال أمام تنظيمات كثيرة للبروز والعمل. وبعد سنوات طويلة من التضييق على الأنشطة ذات البعد الديني التي لاتنضوي تحت إشراف السلطة، ارتفع عدد الجمعيات والتشكيلات والهيئات الخيرية ذات الصبغة الإسلامية. وكانت المناسبات والاحتفالات الدينية كشهر رمضان المعظّم وعيدي الفطر والأضحى فرصة ليتجلى هذا النشاط الاجتماعي؛ إلى جانب ما تعرّضت له بعض المناطق من فيضانات اثر أمطار الخريف الأخيرة.

ولمّا كانت الثورة نتيجة لاختلال موازين التنمية والحيف الاجتماعي واستشراء مظاهر الفساد، فقد برزت إلى الوجود جمعيات تنموية محلية للعناية بالمناطق المحرومة والنائية. وجمعت في أهدافها بين البعد الخيري الاجتماعي وبعد إذكاء روح المواطنة وتعزيز مقومات المشاركة. وأسّس بعض رجال الأعمال التونسيين المستقرين خارج البلاد جمعيات لدفع التنمية المحلية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. [٢٩]

وقد شدّت الحركية التي شهدها المجتمع المدني عموما في تونس في المرحلة الانتقالية انتباه سفارات بعض البلدان الغربية وعديد من المنظمات غير الحكومية التي سارعت إلى ربط صلات بمكوناته وإسناد الدعم لها.[٣٠]

كما أثّرت ظروف المرحلة الانتقالية كثيرا على سير عمل عديد الجمعيات والمنظمات التي كانت على ارتباط وثيق بالنظام السّابق، خصوصا تلك التي تتصل أنشطتها ومشاريعها ببرامج الوزارات والمؤسسات الحكومية. وتم تجميد أنشطة «صندوق التضامن الوطني»، وهو الهيكل الرسمي العمومي الذي كان يستفيد من التبرعات المالية، نظرا لما يشتبه فيه من اخلالات في التصرف في الموارد.

كما وقع تحوير المنظومة التشريعية المنظمة لعمل الجمعيات من خلال سنّ قانون جديد للجمعيات يُوسِّع من دائرة الحريات ويُقلّص من تدخل الدولة ورقابتها كما يُنظِّم علاقة الجمعيات بالأحزاب ويمنع عليها أن تكون غطاء للمال السياسي، إضافة إلى المصادقة على قانون جديد لإسناد القروض الصغيرة من قبل الجمعيات.

٤.٢ التطور العددي والتصنيف والتوزيع الجغرافي:

تأسّست في تونس من بداية يناير (جانفي) إلى نهاية سبتمبر ٢٠١١: ١٠٤٤ جمعية جديدة وخضعت كلها لقانون ١٩٩٢ إذ صدر المرسوم الجديد الخاص بالجمعيات في نهاية سبتمبر من سنة ٢٠١١. ويعتبر هذا العدد قياسيا بالنسبة للمعدل السنوي لتكوين الجمعيات خلال العشرين عاما الماضية الذي لم يتجاوز حوالي ٢٢٠ جمعية سنويا. وقد تراجع هذا المعدل خلال السنوات الخمسة الأخيرة لينزل سنة ٢٠١٠ إلى ٨٢ ولم يتجاوز سنة ٢٠٠٩، ١٤٨.

٢٩ مثل منظمة «كرامة وتنمية وديمقراطية»التي تم الإعلان عن تأسيسها في «بروكسيل» في مارس ٢٠١١ ببادرة من رجال أعمال تونسيين مقيمين في تونس والخارج.

٣٠ إلى جانب الجمعيات ذات البعد السياسي وخصوصا تلك التي اعتنت بجانب الانتخابات ورصد الممارسة الديمقراطية، نظمت سفارة فرنسا بتونس بالتعاون مع الجمعيات التونسية «صوتي» و«أمل» و«اندا العالم العربي» وكذلك شبكة «رندات» المنتدى الأول التونسي الفرنسي للمجتمع المدني. واهتمت السفارة البريطانية بالجمعيات الناشئة وتمّ الإعلان رسميا عن إطلاق البوابة الرقمية للجمعيات «جمعيتي» ببادرة من «المجلس الثقافي البريطاني» في تونس ومجموعة من الشباب التونسيين المنخرطين في منظمة «صانعو التغيير العالمي» و«الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان». وتهدف هذه البوابة الرقمية التي تدعمها هذه المنظمات إلى تحفيز المجتمع المدني التونسي من خلال إحداث شبكة اتصال رقمية بين مختلف الجمعيات والمنظمات التونسية.

رسم بياني رقم٣: تطور العدد السنوي للجمعيات في تونس من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠.

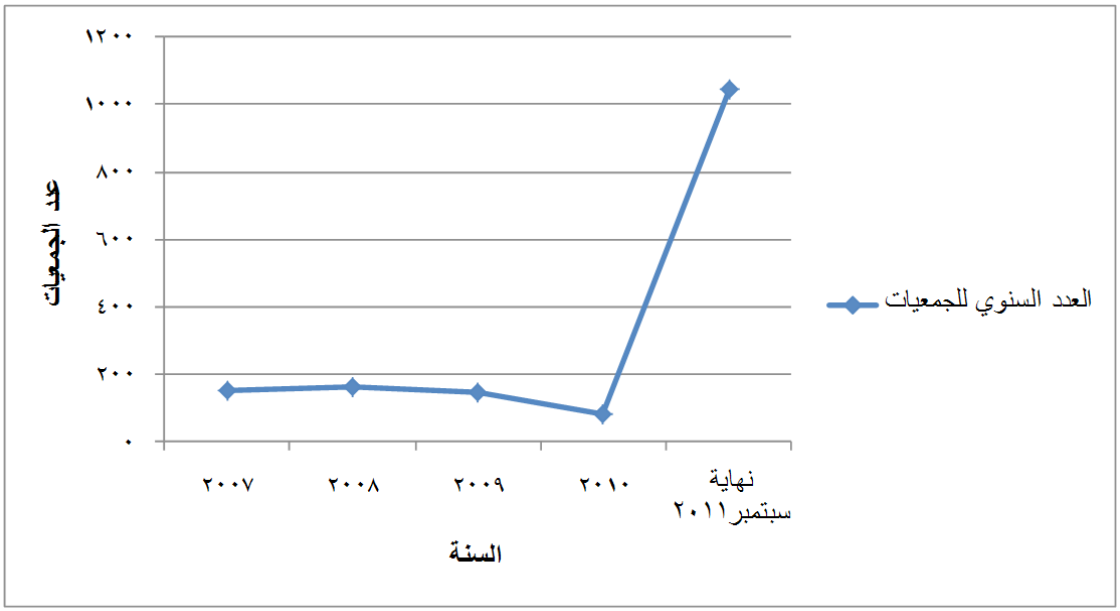

وتتوزع هذه الجمعيات حسب اختصاصاتها على النحو التالي:– جمعيات ثقافية وفنية وعلمية ٤٥٣،– جمعيات خيرية اسعافية واجتماعية ١٨٢، – جمعيات تنموية ١٢٩، – جمعيات حقوق ومواطنة ١٤٤، – جمعيات ودادية ٦٣، – جمعيات رياضية ٥٨، – جمعيات نسائية ١٥.

رسم بياني رقم٣: أصناف الجمعيات في تونس في المرحلة الانتقالية

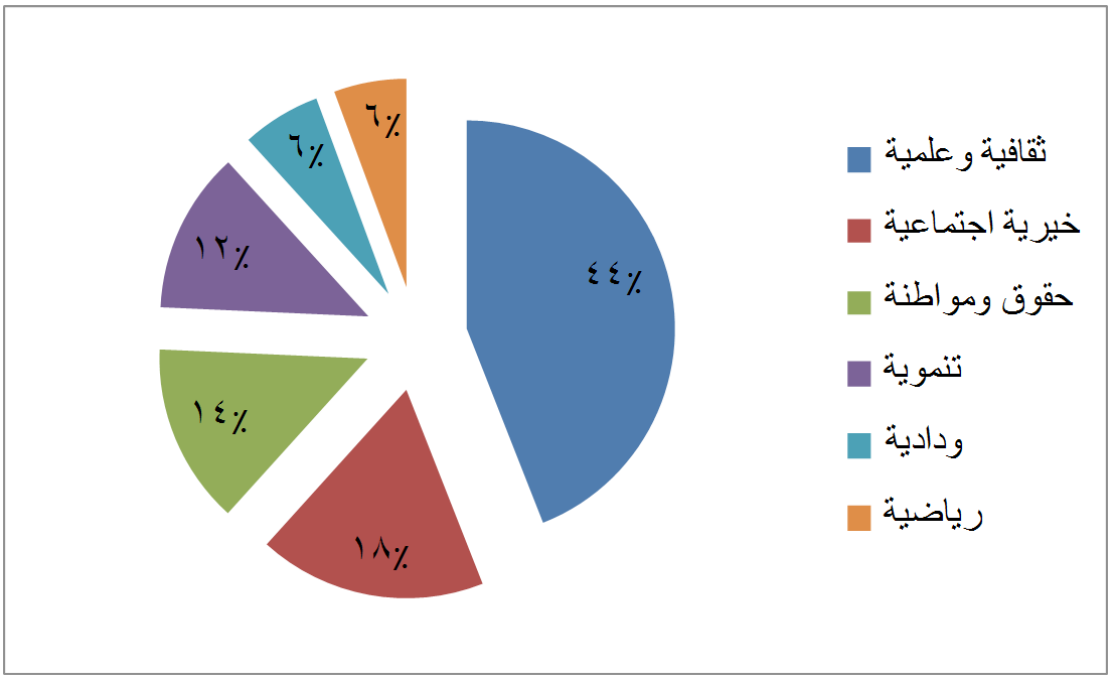

والملاحظ في هذا التصنيف أن الجمعيات الثقافية والفنية والعلمية مازالت تحتّل الصدارة في المشهد الجمعياتي بتونس. مع تطور ملحوظ لنسبة الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية التي جاءت في المرتبة الثانية. كما يُلاحظ تراجع للجمعيات الرياضية وبروز للجمعيات الناشطة في مجال المواطنة والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحريات العامة، وكذلك الجمعيات التنموية. وهذا أمر مرتبط بالمرحلة الانتقالية التي وسّعت من دائرة اهتمام المواطن بالشأن العام الذي كان ضعيفا في ظل الانغلاق السياسي للنظام السابق؛ كما إنّه متّصل بالاستحقاقات الاجتماعية والمعيشية التي أفرزتها ظروف الثورة والتراجع الاقتصادي الكبير الذي تشهده البلاد.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للجمعيات في تونس في المرحلة الانتقالية يتضح أنها تتركز بنسبة تفوق ٤١ بالمائة في إقليم تونس الكبرى الذي يشمل العاصمة والمحافظات المجاورة لها؛ ثمّ بإقليم الجنوب الشرقي الذي يضمّ «صفاقس» ثاني أكبر محافظات البلاد بنسبة تفوق ١٩,٦ بالمائة؛ ثمّ إقليم الساحل بنسبة تفوق ١٦,٥ بالمائة.

ومع إن كثافة الجمعيات ظلت منحصرة في المناطق المحظوظة اقتصاديا وهي العاصمة والساحل، فإن سنة ٢٠١١ شهدت تزايدا لافتا لعدد الجمعيات الجديدة المحدثة بالمناطق المحرومة والأقل حظّا، والتي انطلقت منها شرارة الثورة. وهي إقليم الوسط الغربي ويضم محافظة «سيدي بوزيد» وإقليم الشّمال الغربي وإقليم الجنوب الغربي. واللافت للانتباه أن الجمعيات ذات البعد الاجتماعي والخيري قد تركّزت بكثافة في المدن والقرى الكبرى داخل الجمهورية. وتشكّلت تنسيقيات بينها في بعض الجهات مثلما هو الشأن على سبيل المثال بجزيرة «جربة» في الجنوب التونسي وكذلك في «بنقردان» في المنطقة الحدودية بين تونس وليبيا وغيرها.

٤.٣ العطاء الاجتماعي في المرحلة الانتقالية:

تتميز الجمعيات الخيرية الناشئة بعد الثورة بأنها في أغلبها ذات توجّه إسلامي. وتعلن كلّها تقريبا صفة الإسلامية في تسمياتها أو بإطلاق تسميات من السّجل الديني مثل: (تراحموا. الأسوة. البرّ. الخير، رحمة. نور، الكوثر. الكلمة الطيبة....). وغالبا ما تكون شعارات هذه الجمعيات آيات من القرآن الكريم أو أحاديث نبوية شريفة تحثُّ على التكافل والتآزر والتعاون والمحبة بين المسلمين وبني البشر عامة. ولا يخفى في أنشطتها التمازج بين البعد الخيري التعاوني بأبعاده الاجتماعية والبعد الإرشادي الديني الذي يتجلّى في السعي إلى نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي عبادات وأخلاقا. ويمتد نشاط العديد منها إلى مجال الدعوة والوعظ والإرشاد وذلك بتنظيم تظاهرات وملتقيات ودروس في مقراتها أو في مقرّات مؤسسات ثقافية أو في المساجد والجوامع. يساهم فيها علماء وشيوخ من تونس ومن خارجها.

وتعمل بعض هذه الجمعيات على الانتظام في شبكات إما بصورة فعلية حيث تنظم برامج ومبادرات مشتركة أو هي تقوم بالتعريف ببعضها البعض خاصة على شبكة الانترنت وعلى الشبكات الاجتماعية (فيسبوك وتويتر...). فعلى سبيل المثال تحيلنا صفحة «جمعية نور للأعمال الخيرية بجربة» إلى جمعيات: «المودة للعمل الخيري» و«جمعية الإحسان الخيرية» و«جمعية المبادرة والاعتماد على الذات»... ويمتد التشبيك بين الجمعيات الخيرية إلى خارج الحدود التونسية؛ «فجمعية الخير الإسلامية» التونسية، مثلا، مرتبطة «بمجموعة المحبّة في الله» التي قامت بتصميم وانجاز شعار الجمعية التونسية مجانا ودعما لها. وتعتمد العديد من هذه الجمعيات الخيرية على الزّكاة والصّدقات لتوفير موارد مالية هامة لأنشطتها. وهي بهذا تعود إلى أصول العمل الخيري والاجتماعي الذي عرفته البلاد التونسية والبلاد الإسلامية عموما. فنجدها تستغل المواسم الفلاحية والمناسبات الدينية كشهر رمضان المعظّم لتنمية هذه الموارد، فتُدرج بصفحاتها على الشبكات الاجتماعية بلاغات وإعلانات إرشادية وتحسيسية تتوجه إلى المسلمين والمسلمات وتذكي فيهم الوازع الديني. ومن هذه الجمعيات من يستقبل التبرعات في المساجد والجوامع، ومنها من يتّبع وسيلة حديثة للتصدُّق عبر شبكة الانترنت تسمّى «الصدقة الالكترونية».[٣١]

وقد بدأ الاهتمام في تونس بعد الثورة بما صار يعرف بالمالية الإسلامية. وظهرت إلى الوجود «الجمعية التونسية للمالية الإسلامية» في ٢٨ فبراير (فيفري) ٢٠١١. وهي جمعية يُعرِّفها القائمون عليها بأنها: علمية لا ربحية تهدف إلى «تحقيق البحث العلمي في مجال المالية الإسلامية وتثقيف أهل الاختصاص في المجال، إلى جانب التكوين والتدريب لفائدة المهتمين بالمالية الإسلامية». وهي تعتقد أن تأسيس «مؤسسة للزكاة» والتشجيع والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية مثل «الصكوك الإسلامية» يمكن أن يساعد في توفير موارد كبيرة لمواجهة المشاكل الاجتماعية.[٣٢]

وقد تكثّفت أنشطة هذه الجمعيات الخيرية خلال سنة ٢٠١١ في المناسبات الدينية وبخاصة شهر رمضان المعظّم وعيد الأضحى، إلى جانب تزايدها إبان الثورة الليبية ولجوء أعداد كبيرة من الليبيين والجاليات المقيمة بليبيا إلى تونس فرارا من القتال الدائر آنذاك. وكذلك الشأن بالنسبة للمناطق التي شهدت فيضانات كبيرة في فصل الخريف بالشمال الغربي التونسي.

وتؤكّد أغلب الجمعيات الخيرية على حياديتها وعدم اشتغالها بالسياسة وذلك اعتقادا منها أن السياسة تفسد العطاء الاجتماعي الذي يبقى هدفه الأسمى إرضاء الله عزّ وجلّ وخدمة القيم الإنسانية السامية. ومع هذا فإن عددا من الجمعيات الخيرية التي ظهرت عقب الثورة لاتُخفي توجّهها السياسي وذلك بمساندة صريحة لحزب من الأحزاب.أو بدعم غير مباشر بالدعوة للتصويت للإسلام مثلا، أو بوضع روابط الكترونية مع بعض الأحزاب على صفحاتها على «فيسبوك».

ويأتي تأكيد عدد من الجمعيات عن ابتعادها عن العمل السياسي و«تسخير جهودها للعمل الخيري ابتغاء مرضاة الله» كرد فعل على السياسات الاجتماعية والتضامنية السابقة التي اعتبروها موجّهة لأغراض التوظيف السياسي لفائدة النظام و«لإخضاع ضعاف الحال للسلطة».

ولا يتوقف العطاء الاجتماعي بعد الثورة على الحدود الوطنية التونسية، بل إن بعض الجمعيات الخيرية تهتم ببعض المناطق الإسلامية التي تعيش أزمات ومجاعات. وذلك من منطلق ما تعتبره واجبات الأخوّة الإسلامية والتضامن الإنساني وتحتّل الصومال مكانة بارزة في هذا السياق.

ويمكن أن نُجمِل أبرز أنشطة العطاء الاجتماعي في تونس في المرحلة الانتقالية في أنشطة مستمرة وتهدف إلى تقديم المساعدات بصورة دورية أو التكفّل بالفئات المحتاجة مثل كفالة الأيتام ورعاية الأرامل. ومساعدة العاطلين عن العمل على الاندماج في الحياة المهنية أو التخفيف من وطأة البطالة. وأنشطة ظرفية تمليها الظروف والصعوبات الطارئة مثل الكوارث الطبيعية (فيضانات الخريف) أو الأزمات مثل الثورة الليبية وتوافد الأعداد الضخمة من اللاجئين إلى تونس. وتتوفر لدى عدد من الجمعيات مخازن ومستودعات تحوي مواد غذائية وأغطية ومستلزمات الرعاية

---

٣١ وعلى سبيل المثال نشرت جمعية «دار الخير التونسية» بصفحتها على «فيسبوك» تعريفا لهذا الصنف من الصّدقات مستمدا من موقع سعودي مختصّ في الصّدقة الالكترونية www.esadaqa.org يُعرّف نفسه بأنه «موقع تدريبي خاص بالجمعيات الخيرية لتنمية الموارد بالمملكة العربية السعودية». ويتضمّن تعريفا لما يصطلح عليه «بالصدقة الخفية» أو «صدقة السرّ». ويهو يحمل شعار «تصدّق من الحساب ليوم الحساب».

٣٢ تؤكد الجمعية أن دراسة مقارنة في ٦ دول عربية إسلامية تستعرض واقع الزكاة، أظهرت أن تطبيق الزكاة يختلف من بلد إلى آخر. وفي بلد مثل السودان تساوي الزكاة، التي تقتطع مباشرة من الأجور المرتفعة، حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الداخلي لهذا البلاد. وكشفت الدراسات في مصر أنه في حالة تطبيق الزكاة وحصرها في هيكل موحّد يمكن جمع حوالي ١٧ مليار جنيه أي حوالي ٣،٤ مليون دينار تونسي.أما بالنسبة إلى تونس فلا توجد دراسات في الغرض.

الأساسية. هذا إلى جانب القوافل الخيرية التي تُنظم وتُوجّه إلى المناطق النائية والمحتاجة. وتتمثل الموارد الأساسية المعلن عنها من قبل الجمعيات في العطايا والتبرعات والصدقات لأهل البرّ والإحسان إضافة إلى بعض المنح من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتقوم بعض المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمشتغلة في قطاع الاتصالات برعاية أنشطة بعض الجمعيات والمنظمات من خلال حملات تسويقية لمنتجاتها يُخصّص جانبٌ من مداخيلها للعطاء الاجتماعي.[٣٣]

ورغم أهمية هذه المبادرات إلا أنها ليست بمنأى عن الانتقادات التي ترى أن الهدف من ورائها تجاري وإشهاري تحت غطاء العمل الخيري.[٣٤] وبغضّ النظر عن مدى صحّة هذه الانتقادات ووجاهتها، فإن مثل هذه المواقف يعكس الإشكاليات التي تحفّ بمساهمة المؤسسات التجارية في أنشطة العطاء الاجتماعي؛ ذلك أن استغلال المبادرات الخيرية لغايات اشهارية وربحية أمر يظل واردا. مثلما هو الشّأن بالنسبة للإعفاء الضريبي الذي قد يصبح هدفا في حدّ ذاته، في حين أنه حافز من حوافز توفير موارد العطاء الاجتماعي الذي يبقى في نهاية الأمر من ضمانات الاستقرار الاجتماعي والمساواة بين الناس.

ولا تقلُّ الجمعيات الجديدة التي تنضوي تحت تصنيف الجمعيات التنموية أهمية في مجال العطاء الاجتماعي. وهي تتميز بالخاصيات التالية :

- لاتُعلن أغلب هذه الجمعيات عن خلفية دينية لتوجّهاتها وأهدافها مثلما هو الشّأن بالنسبة لعدد كبير من الجمعيات الخيرية.
- تنتشر هذه الجمعيات في القرى الكبرى والمدن الدّاخلية. ونشأ عدد هام منها في المناطق التي انطلقت منها الثورة وبخاصة «سيدي بوزيد» و«القصرين»...
- هي جمعيات صغيرة توجّه جهودها إلى محاولة المساهمة في الملفات التنموية التي تهم المجتمعات المحلّية التي تنشط داخلها.
- تشرف على هذه الجمعيات وتُسيِّرها النخب المحلية من أساتذة وأطباء ومحامين وموظفين وطلاّب الجامعات...
- تحصُل هذه الجمعيات على مواردها المالية من مجهوداتها الذّاتية أو من خلال اتفاقيات تعاون مع بنوك ومؤسسات اقتصادية...
- نشأ عدد هام من الجمعيات التي تُعنى بالتشغيل ومكافحة البطالة وخاصة في المناطق المحرومة التي لم تنل حظّها في السابق وحتى بعد الثورة.
- أغلب هذه الجمعيات مستقر بالمناطق المعنيّة، كما توجد مقرّات عدد منها في العاصمة وإن كانت تُعنى بالمناطق الداخلية.
- تتبنّى بعض هذه الجمعيات أهدافا نضالية كرد فعل على ما شهده المجتمع المدني من تهميش في المناطق الداخلية في السّابق.
- نشأت في الفترة الانتقالية جمعيات أقامت علاقات تعاون مع بنوك ومؤسسات اقتصادية لانجاز مبادرات ومشاريع هامة في المناطق المحتاجة.
- يندمج عدد من الجمعيات التنموية في شبكات محلية تحشد الدعم وتجمع المجهود من اجل تحقيق أهدافها بنجاعة أكبر. ومثال ذلك ما حدث بجهة «القصرين» إحدى الجهات التي اندلعت منها شرارة الثورة.

٥. استنتاجات الدراسة

العمل الخيري والأهلي متأصّل في تونس، شأنه في ذلك شأن بقية البلدان العربية، إلاّ أن الدراسات التي تناولته واهتمت بالتحولات التي شهدها قليلة. ولا يتوقف الأمر عند نقص المعلومات، فالإنتاج البحثي يشكو من غموض المفاهيم واختلاف المرجعيات المعتمدة. لذلك فإن أغلب المقاربات البحثية والأعمال الإحصائية تعتمد على المرجعيّة القانونيّة، أو تلجأ إلى التعريفات الثقافية والاجتماعية المستندة إلى التصورات السائدة في المجتمع.

كثيرا ماتطلق تسمية foundation على الهياكل الناشطة في مجال العطاء الاجتماعي. وهي تسمية لها دلالات متنوعة من بلد إلى آخر.ويختلف المفهوم الغربي للمؤسسات الخيرية عن مفهوم الجمعيات المعتمد في تونس. وهي في تعريف القانون الفرنسي تتشابه مع نظام الوقف الموجود في الفقه الإسلامي.

من هذا المنطلق اعتمدت هذه الدراسة تعريفا إجرائيا للعطاء الاجتماعي يرى أنه يتمثل في: العمل الأهلي التطوعي المهيكل والمعترف به، والذي يسعى إلى جمع الموارد المالية والإمكانيات المادية وحشد الطاقات؛ قصد توظيفها في مشروعات وبرامج ومبادرات تهدف إلى معالجة الاختلالات والنقائص في مختلف أوجُه حياة المواطنين. وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخصوصية، وتعزيز القدرات وتمكينها ومساندة الكفاءات؛ بما يحقق في المحصلة الأخيرة، الخير العام والتنمية الشاملة والعادلة والمتضامنة للمجتمع.

---

٣٣ ويُمكن أن نذكر على سبيل المثال مبادرة «حلقة المساندة» التي نظمتها شركة «اتصالات تونس»، وهي إحدى أكبر شركات الاتصالات في تونس، خلال شهر رمضان المعظّم لسنة ٢٠١١. وتمثلت في تعهد الشركة بتخصيص ٢٠ مليما عن كل عملية شحن يقوم بها الحريف سواء من خلال اقتناء خطّ جديد أو شحن هاتف محمول أو سداد فاتورة، على أن لايُقتطع هذا المبلغ من رصيده. وقد بلغت العائدات ما يفوق المليون دينار تونسي، أي ما يعادل تقريبا ٧٠٠ ألف دولار أمريكي، لتكون بمثابة صندوق تمويلات يخصص لدفع عمل الجمعيات الخيرية. ووزعت هذه العائدات على ١٤ جمعية ناشطة في مجال العطاء الاجتماعي. وهذه الجمعيات هي: «جمعية عائلات الشهداء والمصابين في الثورة– أوفياء». «جمعية مساعدة عميقي الإعاقة بالبيت». قرى «أس او أس» لرعاية الأطفال، فاقدي السند». «المعهد الوطني لرعاية الطفولة «. «جمعية السبيل للإحاطة بالأم والطفل». «جمعية أمل للعائلة والطفل». «جمعية أطفال القمر». «جمعية اسمعني للمرضى في المستشفيات». «مكتب الهلال الأحمر» بمدينة «تطاوين الذهيبة». ٢٤ جمعية لرعاية المسنّين. «الجمعية التونسية لمساندة الأسرة». «جمعية سقف للجميع». «جمعية مشرق الشمس». «جمعية «الملائكة» لأولياء الأطفال المعوقين ذهنيا».

٣٤ ومثال ذلك ما تعرّضت له مبادرة «أعطيني كاري» (تعبير باللهجة التونسية الدارجة يعني «أعطني حافلتي»). وتتمثّل في اتفاقية بين وزارة التربية ومؤسسة «السّنبلة الذّهبية» لصناعة العجين ومشتقات الحبوب، تتولى بمقتضاها توفير حافلات لنقل التلاميذ في الأرياف النائية إلى مدارسهم. وقد تمّ تنظيم حملة اشهارية ضخمة في وسائل الإعلام خلال شهر رمضان المعظم لسنة ٢٠١١ وهو الشهر الذي يرتفع فيه استهلاك التونسيين للمعجّنات بشكل كبير. ولئن لم يتم الإعلان بعد ذلك عن نتائج هذه المبادرة فإن بعض الصّحف وجّهت انتقادات لاذعة للشركة واعتبرت أنها استغلت العمل الخيري لأغراضها الربحيّة.

ترسّخت في المجتمع التونسي تاريخيا تقاليد العمل الخيري والتضامني، وذلك من خلال التنظيمات الأهلية والتطوعية ومرورا بالزوايا والطرق الصوفية... ويعود أول نص قانوني مُنظِّم لهذه الجمعيات والمؤسسات إلى نهاية القرن التاسع عشر. وقد سمح بظهور عديد الجمعيات العريقة التي مازال بعضها موجودا إلى اليوم. وتشمل مجالات تدخلها مكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين، ومعاضدة مجهود مؤسسة الحُبُس والاوقاف في هذا المجال، وتوفير الخدمات الصحية للمرضى المعوزين والمساعدة بتوفير الشغل للعاطلين عن العمل،وإحداث المطاعم الشعبية للفقراء والتلاميذ القادمين من مدن بعيدة وعمّال أسواق المدينة.

أقرّ دستور سنة ١٩٥٩ مبدأ حرية تأسيس الجمعيات. وصدر القانون الأساسي المنظم للجمعيات سنة ١٩٥٩، وهو قانون يستأنس بالقانون الفرنسي لسنة ١٩٠١ والأمر الملكي التونسي لسنة ١٩٣٦. ولم يتضمن صنفا خاصا بالجمعيات الخيرية أو مؤسّسات العطاء الاجتماعي؛ فقد قسّم الجمعيات إلى ثلاثة أصناف هي: الجمعيات العادية، والجمعيات ذات المصلحة القومية، والجمعيات الأجنبية.

صنّف القانون الأساسي لسنة ١٩٩٢ الجمعيات إلى: نسائية ورياضية وعلمية وثقافية وفنية وخيرية واسعافية واجتماعية وتنموية وودادية وجمعيات ذات صبغة عامة. وهو تصنيف ألغاه المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ المتعلق بإعادة تنظيم الجمعيات بعد الثورة، كما أنه لم يستعمل مصطلح مؤسسة.

تنضوي هياكل العطاء الاجتماعي في تونس، أساسا، تحت صنفين من الأصناف التي حددها قانون ١٩٩٢ وهما صنف الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية وصنف الجمعيات التنموية. وذلك رغم الطابع الشمولي الذي ينطوي عليه صنف الجمعيات ذات الصبغة العامة، من ناحية، وإمكانية أن تضم بقية الأصناف جمعيات تقوم بأعمال وأنشطة خيرية وتقدم مساعدات ومنح مالية، من ناحية أخرى.

تنقسم موارد الجمعيات في تونس إلى موارد عادية وتتضمّن المنح والهبات والتبرعات والمداخيل المتأتية من الأنشطة وتوظيف الأرصدة وعائدات الأنشطة والممتلكات وموارد خصوصية تتمثل في عائدات الخدمات والأنشطة شبه التجارية وفوائض القروض الصغيرة التي يسمح بها القانون الجاري به العمل.

لا تتضمن التشريعات الجاري بها العمل في تونس تحديدا واضحا وصريحا لصيغ وأشكال التمويل العمومي للعطاء الاجتماعي. وهو يتمثل عموما في إسناد منح مالية وإعانات عينية وامتيازات جبائية ومالية. ويتضمن التشريع الجبائي التونسي بعض الامتيازات لفائدة الجمعيات سواء بالنسبة للاداءات المباشرة أو غير المباشرة، وتُقِر المنظومة التشريعية التونسية منذ سنة ١٩٥٥ امتيازات جمركية لفائدة الجمعيات الخيرية والتضامنية فتعفيها من دفع بعض المعاليم والاداءات الجمركية.

أكد المرسوم الصّادر بعد الثورة المتعلّق بتنظيم الجمعيات على ضرورة تخصيص الدولة المبالغ اللازمة ضمن الميزانية لمساعدة ودعم الجمعيات على أساس الكفاءة والمشاريع والنشاطات، على أن تضبط معايير التمويل العمومي بنص قانوني. كما يحجّر هذا المرسوم على الجمعيات جمع الأموال لدعم أحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين إلى انتخابات وطنية أو جهوية أو محلية أو تقديم الدعم المادي لهم.

لئن لم تتوفر إحصائيات حول التمويلات المُتأتّية من القطاع الخاص. فإن التشريعات الجبائية تنصّ على حوافز هامة للخواص الذين يدعمون العمل الجمعياتي وأنشطة العطاء الاجتماعي.

يغلب على توجهات العمل الجمعياتي في تونس الطابع الثقافي والفني. ولاتتجاوزالنسبة العامة للجمعيات ذات الطابع الخيري والاجتماعي والتنموي ١١بالمائة. وقد يعود ذلك إلى احتكار الدولة منذ الاستقلال للعمل التضامني الاجتماعي ومنظومة التبرعات، إلى جانب غياب نظام المؤسسات أو المبرّات foundation منذ الاستقلال،وعدم التشجيع على تكوين الجمعيات الخيرية ذات الطابع الإسلامي،وخضوع تكوين الجمعيات إلى السلطة التقديرية لوزارة الداخلية، فضلا عن انتشار ظواهر الفردانية وتراجع قيم التكافل الاجتماعي.

إن الفترة التي أعقبت الإطاحة بالنظام في ١٤ يناير (جانفي) ٢٠١١ فترة زاخرة بأنشطة العطاء الاجتماعي. وتجلّى ذلك، منذ الأيام الأولى، في المدّ التضامني الشعبي الكبير الذي شهدته الأحياء والتجمّعات السكنية أثناء حالات الانفلات الأمني. وتصاعد مدّ العطاء الاجتماعي غير المهيكل بسبب توافد موجات اللاّجئين الذين اضطرهم القتال الدائر بليبيا إلى الجوء إلى المنطقة الحدودية التونسية الليبية.

لمّا كانت الثورة نتيجة لاختلال موازين التنمية والحيف الاجتماعي واستشراء مظاهر الفساد، فقد برزت إلى الوجود جمعيات تنموية محلية للعناية بالمناطق المحرومة والنائية. وقد أثّرت ظروف المرحلة الانتقالية كثيرا على سير عمل عديد الجمعيات والمنظمات التي كانت على ارتباط وثيق بالنظام السّابق، خصوصا تلك التي تتصل أنشطتها ومشاريعها ببرامج الوزارات والمؤسسات الحكومية.

تأسّست في تونس خلال العشرة أشهر الأولى من سنة٢٠١١: ١٠٤٤ جمعية جديدة وخضعت كلها لقانون ١٩٩٢ إذ صدر المرسوم الجديد الخاص بالجمعيات في نهاية سبتمبر من سنة ٢٠١١. ويعتبر هذا العدد قياسيا بالنسبة للمعدل السنوي لتكوين الجمعيات خلال العشرين عاما الماضية. ومازالت الجمعيات الثقافية والفنية والعلمية تحتّل الصدارة مع تطور ملحوظ لنسبة الجمعيات الخيرية والاسعافية والاجتماعية التي تحتل المرتبة الثانية. مع إن كثافة الجمعيات ظلّت منحصرة في المناطق المحظوظة اقتصاديا وهي العاصمة والساحل، فإن سنة ٢٠١١ شهدت تزايدا لعدد الجمعيات الجديدة المحدثة بالمناطق المحرومة والأقل حظّا،وقد تركّزت الجمعيات ذات البعد الاجتماعي والخيري بكثافة في المدن والقرى الكبرى داخل الجمهورية.

تتميز الجمعيات الخيرية الناشئة بعد الثورة بأنها في أغلبها ذات توجه إسلامي ولا يخفى في أنشطتها التمازج بين الجانب الخيري التعاوني بأبعاده الاجتماعية والجانب الإرشادي الديني. وتعمل بعض هذه الجمعيات على الانتظام في شبكات إما بصورة فعلية حيث تُنظم برامج ومبادرات مشتركة أو هي تقوم بالتعريف ببعضها البعض خاصة على شبكة الانترنت وعلى الشبكات الاجتماعية (فيسبوك وتوتير...).

تعتمد العديد من هذه الجمعيات الخيرية على الزّكاة والصّدقات لتوفير موارد مالية هامة لأنشطتها. وهي بهذا تعود إلى أصول العمل الخيري والاجتماعي الذي عرفته البلاد التونسية والبلاد الإسلامية عموما. ومن هذه الجمعيات من يستقبل التبرعات في المساجد والجوامع، ومنها من يتّبع وسيلة حديثة للتصدّق عبر شبكة الانترنت تسمّى « الصدقة الالكترونية». وقد بدأ الاهتمام في تونس بعد الثورة بما صار يُعرف بالمالية الإسلامية. وما تتضمنه من منتجات مالية جديدة مثل «الصكوك الإسلامية».

تؤكّد أغلب الجمعيات الخيرية على حياديتها وعدم اشتغالها بالسياسة وذلك اعتقادا منها أن السياسة تفسد العطاء الاجتماعي الذي يبقى هدفه الأسمى إرضاء الله عزّ وجلّ وخدمة القيم الإنسانية السامية. ومع هذا فإن عددا من الجمعيات الخيرية التي ظهرت عقب الثورة لاتُخفي توجّهها السياسي وذلك بمساندة صريحة لحزب من الأحزاب.أو بدعم غير مباشر بالدعوة للتصويت للإسلام مثلا.

لا يتوقف العطاء الاجتماعي بعد الثورة على الحدود الوطنية التونسية، بل إن بعض الجمعيات الخيرية تهتم ببعض المناطق الإسلامية التي تعيش أزمات ومجاعات. وذلك من منطلق «الأُخوّة الإسلامية والتضامن الإنساني» وتحتّل الصومال مكانة بارزة في هذا السياق.

تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمشتغلة في قطاع الاتصالات برعاية أنشطة بعض الجمعيات والمنظمات من خلال حملات تسويقية لمنتجاتها يُخصّص جانبٌ من مداخيلها للعطاء الاجتماعي. ورغم أهمية هذه المبادرات إلا أنها ليست بمنأى عن الانتقادات التي ترى أن الهدف من ورائها تجاري وإشهاري تحت غطاء العمل الخيري.

لا تقلُّ الجمعيات الجديدة التي تنضوي تحت تصنيف الجمعيات التنموية أهمية في مجال العطاء الاجتماعي. ومن خصائصها أنها لا تُعلن عن خلفية دينية لتوجّهاتها وأهدافها، وهي جمعيات صغيرة تشرف عليها وتسيرها النخب المحلية، وتنتشر في القرى الكبرى والمدن الدّاخلية،وتوجّه جهودها إلى محاولة المساهمة في الملفات التنموية التي تهم المجتمعات المحلّية التي تنشط داخلها. وتحصُل هذه الجمعيات على مواردها المالية من مجهوداتها الذّاتية أو من خلال اتفاقيات تعاون مع بنوك ومؤسسات اقتصادية.

أتاحت الثّورة في تونس فرصا أوسع لتطور العطاء الاجتماعي واتساع دائرة المشاركة المدنية. وقد بدأت تتبلور ملامح مجتمع مدني جديد لابد أن تتوفر له أسباب الاستفادة من مسيرة البناء الديمقراطي والتأسيس لجمهورية جديدة تقوم على قيم المساواة والحرية والعدالة، حتى يكون عامل توازن وتماسك اجتماعي بعيدا عن التوظيف السياسي والإيديولوجي والمصالح الضيقة.

٦.بعض العناصر الببليوغرافية

Alexander C., Back from the Democratic Brink: Authoritarianism and Civil Society in Tunisia, Middle East Report, No. 205, Middle East Studies Networks: The Politics of a Field, 1997 (pp. 34-38).

Belaid, H., "Le mouvement associatif en Tunisie à l'époque coloniale : quelques réflexions," dans " Le"Le mouvement associatif au Maghreb," Les Cahiers du CRASC (Oran) n°5, 2002, pp.93-104.

Bellin E., Civil Society in formation: Tunisia, in Norton R., Civil Society in the Middle-East, Brill, 1995.

Ben Salah H. et Roussillon H., (dir.) La représentation des intérêts professionnels enTunisie, Presses de l'IEP de Toulouse, 1995.

Camau M., Amrani F. et Ben Achour R., Contrôle politique et regulations électorales en Tunisie, CERP, 1981.

Cavallo D., Pacte social et partenaires sociaux en Tunisie : le syndicat des travailleurs, acteur social ou acteur politique.

Desmères M., La société civile tunisienne prise en otage , in Ragionieri R., Démocratisation et stabilisation dans le monde arabe, CERI.

Hamzaoui S., Champ politique et syndicalisme en Tunisie, in Annuaire de l'Afrique du Nord 1999 (pp. 369-380).

Lamghani S., Le cadre juridique des organisations non gouvernementales en Tunisie, El Taller, 1995.

Lamloum O. et Ravanel B., La Tunisie de Ben Ali: la société contre le régime, L'Harmattan, 2002.

Marzouki, I., Le mouvement des femmes en Tunisie au XXème siècle : féminisme etpolitique, Cérès Productions, 1993, 310 p.

Zamiti, K., Qui a peur des ONG? Les «associations d'intérêt collectif," champ d'exploration de l'obstacle à l'ethos associatif en Tunisie, In : ONG et gouvernasse dans le monde arabe, Colloque organisé dans le cadre du programme MOST (UNESCO), en partenariat avec l'IRD, le CEDEJ, le CEPS d'Al Ahram.29 - 31 Mars 2000 au Caire.

Zghal R., Nouvelles orientations du syndicalisme tunisien, Monde arabe – Maghreb-Machrek, n° 162, 1998 (pp. 6-17).

السيرة الذاتية للمؤلفين:

أحمد صلاح الدين

أحمد صلاح الدين باحث مستقل تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٧ وقد نشر العديد من الأبحاث في مجالي المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر وخارجها ولديه ثمان سنوات من الخبرة في مجالي المجتمع المدني والتنمية المجتمعية وذلك في مصر والشرق الأوسط. عمل خلال تلك الفترة مع العديد من المنظمات المحلية والدولية، حيث انه عمل في ليبيا لمدة تزيد عن العام ونصف العام مع منظمتين دوليتين بالإضافة إلى عمله مع المنتدى الإنساني كمدير لمكتب ليبيا ومن ثَّم عمل مع وكالة التنمية والتعاون التقني (ACTED) كمدير برامج ومسؤول عن برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الليبية. ومن خلال هذه الخبرة الميدانية قام صلاح الدين بكتابة العديد من الأبحاث والمقالات بهدف تحويل تلك الخبرة الميدانية إلى أبحاث أكاديمية. حالياً يعمل صلاح الدين مع الهلال الأحمر القطري كمنسق لقارة آسيا، وهو أيضاً أحد المؤسسين لمؤسسة "مساحة" والتي تهدف إلى دعم المجموعات والمبادرات الشبابية من خلال خلق مساحة بديلة للشباب وتطوير مهارات الشباب النشطاء.

المنجي الزيدي

المنجي الزيدي أستاذ مادة الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إلى جانب عمله كباحث اجتماعي في مجالات عدة، منها تنشيط الشباب والتغيير الاجتماعي. ترأس الزيدي عدة مؤسسات ثقافية، كما شارك في العديد من أنشطة مؤسسة آنا ليند للحوار الأورومتوسطي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومنظمة اليونسكو، وجامعة الدول العربية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة. له عدة كتب منشورة، منها كتاب (ثقافة الشارع) الصادر في عام ٢٠٠٧ وكتاب (الدخول إلى الحياة) الصادر في عام ٢٠٠٥.

ماهي خلّاف

تشغل ماهي خلاف منصب مسؤول أول في التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)وخبير استشاري لمركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية؛ وهذا بخلاف أيضا بعض الأعمال الاستشارية لعدد من المنظمات الأخرى، بما في ذلك مؤسسة أغاخان، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والمركز المصري لخدمات التنمية (CDS). صممت خلاف أيضاً ورش العمل التدريبية للعاملين في تنمية المنظمات غير الحكومية، و طوّرت العديد من الكتيبات الداعمة للمنظمات غير الحكومية المصرية؛ بالإضافة إلى وضعها لنظام في جميع أنحاء البلاد لرصد وتقييم أنشطة المجتمع المدني. خلاف قامت بالعديد من الأبحاث والتي نُشِر بعضها عن المجتمع المدني في مصر والشرق الأوسط ودوليا. خلاف حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في القاهرة ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية في جامعة كارلتون.

نائلة التاجي فاروقي

تتمتع نايلة تاجي فاروقي بخبرة في مجالات الإنتاج الإعلامي وإدارة المشروعات والإتصالات الاستراتيجية تصل إلى ١٥ عاماً. وحصلت على جوائز عدة خلال مشوارها المهني في مختلف القارات. خلال ١٤ عاماً قضتها في العمل في ورشة سيسمي وهى الشركة المنتجة للبرنامج التلفزيوني عالم سمسم وكانت فاروقي مسؤولة عن إدارة الإنتاج وكل الجوانب الإبداعية لبرنامج عالم سمسم في ١٧ دولة. حينما تولت فاروقي وظيفة نائب المدير وكبير مديري المشروعات في أفريقيا، أشرفت على كل المشاريع القائمة في أفريقيا وكانت مسؤولة عن إعداد نموذج إدارة مستدامة لتمويل وإنتاج وتنمية المشروعات المختلفة هناك. كما أضيف لمسؤولياتها مشروعات جديدة في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا. أما مؤخراً، عادت فاروقي إلى مصر ما بعد الثورة فشاركت في إطلاق مجلة "ميدان مصر" المتميزة والتى تصدر بنسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية على الموقع www.midanmasr.com. وتعمل فاروقي الآن في منصب مدير الإعلام الإلكتروني والتواصل الاجتماعى وهى أيضاً مستشار للإتصالات للعديد من المشروعات. نشأت فاروقي في مصر وعاشت في كل من كينيا والأردن وسويسرا وجنوب أفريقيا. وتحمل درجة الليسانس في علم النفس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحتى وقت قريب كانت تعيش في كل من نيويورك وواشنطن.

شيرين الطرابلسي

شيرين الطرابلسي تعمل كمدير مشاريع في برنامج الشراكة الإقليمي للثقافة والتنمية بمنظمة صحة الأسرة الدولية (FHI ٣٦٠)؛ البرنامج الذي ينتج وينشر البحوث التطبيقية للتنمية في المنطقة العربية مع التركيز على الديمقراطية والحوكمة، وإدارة الموارد الطبيعية والشباب. وقبل ذلك، أطلقت الطرابلسي برنامج الأبحاث في مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث قادت عددا من المشاريع البحثية الإقليمية. وقد عملت الطرابلسي أيضا كمستشارا للبحوث لمركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا (CCCPA)؛ بالإضافة إلى وزارة الخارجية المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. أطلقت الطرابلسي أيضا المكتبة الرقمية للعطاء الاجتماعي في

المجتمعات الإسلامية، وهو مشروع مشترك بين مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية ومركز التميز حول الثقافات العربية والشرق أوسطية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما عملت في مكتبة الإسكندرية وجامعة الإسكندرية وقد ركزت الأبحاث التي قامت بها مؤخراً على نحو مقارن في اليمن، وتونس، وليبيا، ومصر على تأثير التحولات الاجتماعية والسياسية في العطاء الاجتماعي، وتعبئة المواطن وتعبئة الموارد والمشاركة المدنية للشباب وغيرها. الطرابلسي حالياً مرشحة لدرجة الكتوراه في التنمية الدولية من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة وهي حاصلة على درجة الماجستير في الآداب في الأدب الإنجليزي المقارن من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وعلى ليسانس الآداب من جامعة الإسكندرية.